مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

التقرير السنوي 2022

الحفاظ على الاستقرار

www.centralbank.ae

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

جدول المحتويات

01 أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي 4

02 كلمة رئيس مجلس الإدارة 6

03 كلمة المحافظ 8

04 لمحة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 10

05 نظرة عامة على أداء العام 2022 14

06 لجان مجلس الإدارة 16

07 اللجان التنفيذية 17

08 التطورات الاقتصادية 19

1.8 التطورات الاقتصادية الدولية 20

1.1.8 النمو الاقتصادي 20

2.1.8 التضخم 21

3.1.8 أسعار السلع 22

4.1.8 السياسة النقدية 23

2.8 القطاع الخارجي لدولة الإمارات 24

1.2.8 التجارة غير النفطية 24

2.2.8 سعر الصرف 25

3.8 التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة 25

1.3.8 توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 27

2.3.8 التحليل القطاعي 28

3.3.8 التضخم 28

4.8 التطورات النقدية والمالية 28

1.4.8 أسعار الفائدة في دولة الإمارات 28

2.4.8 القطاع المصرفي الإماراتي 29

3.4.8 قطاع التأمين في دولة الإمارات 29

4.4.8 سوق الأسهم في دولة الإمارات 29

09 العمليات التشغيلية 31

1.9 الرقابة 31

1.1.9 الرقابة على البنوك 31

2.1.9 الرقابة على التأمين 34

2.9 التراخيص 35

3.9 الإنفاذ 36

1.3.9 الإنفاذ 36

2.3.9 تعزيز مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 37

4.9 تطوير الأنظمة الرقابية 38

5.9 حماية المستهلك 39

6.9 الاستقرار المالي 41

7.9 السياسة النقدية والأسواق المحلية 43

8.9 العمليات المصرفية 44

1.8.9 المدفوعات 44

2.8.9 الإدارة النقدية 48

9.9 إدارة الاحتياطي 50

10.9 وظائف الرقابة الداخلية للمصرف المركزي 51

1.10.9 إدارة المخاطر 51

2.10.9 التدقيق الداخلي 52

11.9 رحلة التحول في المصرف المركزي 53

12.9 الاستدامة 59

13.9 الشفافية والتواصل والبحوث 62

1.13.9 الشفافية 62

2.13.9 التواصل 63

3.13.9 البحوث 64

10 التقارير المالية 67

1.10 الميزانية العمومية للمصرف المركزي 68

2.10 الملحق 69

أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي

معالي خالد محمد بالعمى
المحافظ

سعادة سامي
ضاعن القمزي
عضو مجلس الإدارة

سعادة علي محمد
بخيت الرميثي
عضو مجلس الإدارة

سعادة يونس
حاجي الخوري
عضو مجلس الإدارة

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

معالي عبدالرحمن آل صالح
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي جاسم محمد
بوعتابة الزعابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة
سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير ديوان الرئاسة

رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي

يسرّني أن أقدم التقرير السنوي للعام 2022 لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يُسلّط الضوء على جهودنا المستمرة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، والرقابة على المؤسسات المالية والإشراف عليها، إلى جانب ضمان التشغيل والاستفادة النوعية من البنية التحتية للمدفوعات النقدية والإلكترونية، وزيادة التركيز على مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وحماية المستهلكين في قطاع الخدمات المالية.

وفي العام 2022، تمكنت دولة الإمارات من تذليل العقبات التي ظهرت نتيجةً لجائحة "كوفيد-19"، فانتشرت حملات التطعيم التي عززت المناعة على نطاق واسع. ومع عودة الأنشطة التجارية عالمياً، شهدت معظم الدول المتقدمة والنامية زيادة ملحوظة في التضخم الذي وصل إلى مستويات تجاوزت بكثير أهداف التضخم المحددة في معظم الاقتصادات المتقدمة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، لوحظ ظهور العوامل الدافعة للتضخم، بعد أن تم تخفيف عمليات الإغلاق الذي تم فرضه في أعقاب تفشّي جائحة "كوفيد-19"، ومن ذلك الانتعاش القوي في إجمالي الطلب الاستهلاكي والتجاري، والاضطرابات التي طالت سلاسل التوريد العالمية وظروف العمل الصعبة في الأسواق.

وارتفعت وتيرة هذه الدوافع بشكل كبير نتيجةً للتوترات الجيوسياسية المتزايدة في بعض مناطق العالم، الأمر الذي أسهم أيضاً بشكل مباشر في ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية الأخرى لتسجّل مستويات تاريخية. وخلُصنا إلى نتيجة في أحدث تقييم لنا أن مخاطر وقوع الاقتصاد العالمي تحت طائلة الركود لا تزال قائمة على المدى القريب، بينما تستمر حالة عدم اليقين بشأن التوقعات على المدى المتوسط.

وعلى خلفية حالات عدم اليقين عالمياً، والتوترات الجيوسياسية التي قد تُهدّد الاقتصاد الكلي، واصل المصرف المركزي تنفيذ سياسة قوية ومرنة في إطار سياساته الاحترازية الكلية والنقدية ومهام عمله الرقابية المستقلة. وأخذ المصرف المركزي عند وضع سياساته في الاعتبار خارطة الطريق الاستراتيجية التي تنتهجها حكومة الإمارات للحفاظ على القدرة التنافسية للدولة، وضمان نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التوظيف الكامل لمواطنيها.

وفي هذا الصدد، نجد أن إطار السياسة القوي الذي يتبنّاه المصرف المركزي قد وفّر الأساس اللازم لتحقيق النتائج الاقتصادية المستهدفة للدولة، وتمكنت على ضوئها من تسجيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يُقدّر بنسبة 7.6% في العام 2022.

ورغم الأوضاع السائدة وارتفاع معدلات التضخّم بوجه عام، شهدت دولة الإمارات معدلاً أقل بكثير من متوسط التضخم العالمي البالغ 8.8%. ويعزى ذلك في جانب منه إلى قرار المصرف المركزي بالتوافق مع استراتيجية نظام الاحتياطي الفيدرالي، ورفع سعر الفائدة إلى 4.4%، فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الدرهم. وظل التصنيف الائتماني للدولة مرتفعاً عند Aa2 و -AA من قبل وكالتي "موديز" و"فيتش" على التوالي، في حين كان مستوى الدين العام منخفضاً عند نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر منح الائتمان بوتيرة مضطردة لقطاعي الشركات والأفراد على حدٍ سواء بمعدل يدعم النمو الاقتصادي.

وبصفته السلطة الاحترازية الكلية للدولة، أنهى المصرف المركزي معظم تدابير الدعم المؤقتة التي تهدف إلى مساعدة الدولة على مواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19"، حيث عكس هذا القرار عودة النظام المصرفي إلى مستويات القوة المالية لما قبل جائحة "كوفيد-19". وقد تجلت النظرة الثاقبة للمصرف المركزي خلال العام 2022 في مواجهة تحديات الاقتصاد الكلي غير المسبوقة والمخاطر الناشئة، في حين أسهمت استجاباته الاستباقية في دعم الاستقرار الاقتصادي وديناميكية الاقتصاد بشكل عام.

وعند النظر إلى المستقبل الماثل أمامنا في العام 2023 والسنوات اللاحقة، أرى أنه من الضروري إبراز أولويتين استراتيجيتين للمصرف المركزي، واللتين تتصدران أيضاً أجندات أعمال الحكومات والبنوك المركزية والمعنيين بوضع السياسات على مستوى العالم. وتتمثل الأولوية الاستراتيجية في بدء المصرف المركزي بتطبيق برنامج التحول الرقمي الذي يساهم في تعزيز البنية التحتية المالية بشكل كبير داخل المصرف المركزي وعلى مستوى الدولة. علاوة على ذلك، سوف يُسهم المصرف المركزي في مبادرات سياسة الدولة على نطاق واسع ضمن استضافتها لمؤتمر الأطراف "كوب 28". وسيواصل أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مراعاة مخاطر المناخ وتسهيل التمويل المستدام في الإطار الرقابي للقطاع المالي، كما سيعمد إلى تبني جوانب من مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سياساته وعملياته الاستثمارية على المدى المتوسط.

وبالنيابة عن مجلس إدارة المصرف المركزي، أودُّ اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن فائق امتناني لإدارتنا العليا وموظفينا وجميع شركائنا والأطراف الأخرى ذات الصلة، على دعمهم والتزامهم برؤيتنا في مساندة توجهات المصرف المركزي ليكون الأفضل بين نظرائه. لقد حققنا تقدماً واضحاً نحو بلوغ هذا الهدف الطموح في العام 2022، كما أنني على يقين تام بأن المصرف المركزي سيواصل مساعيه الثابتة لتحقيق التميز، وضمان ترسيخ نظام مالي مرن، والإسهام في الازدهار المستمر الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة.

كلمة المحافظ
معالي خالد محمد بالعمى

محافظ المصرف المركزي

أوضح مجلس الإدارة رؤية المصرف المركزي في أن يصبح مؤسسة عالمية رائدة في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ودعم القدرة التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتسهيل الابتكار في قطاع الخدمات المالية الشاسع في الدولة. ولتحقيق هذا الهدف، تلتزم الإدارة التنفيذية وموظفو المصرف المركزي بشكل صارم بتحقيق نقلة نوعية في الأعمال على نطاق واسع، عبر جميع المجالات الوظيفية والتشغيلية.

ولتحقيق ذلك الهدف على أرض الواقع، والعمل على تتبعه وتوجيهه نحو المسار الأمثل، اعتمد المصرف المركزي مؤخراً استراتيجية نحو التقدّم المنشود على المدى المتوسط ترتكز على أهداف سنوية طموحة ومعايير عالمية. وتشمل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية ضمان الامتثال للمعايير الدولية في جميع المجالات الوظيفية للمصرف المركزي، والتحوّل نحو تبني التقنيات الرقمية داخل المصرف المركزي وفي قطاع الخدمات المالية في الدولة، وتعزيز الشراكات مع البنوك المركزية في الدول الأخرى والهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير، والعمل على ضمان الاستدامة عبر المهام الموضّحة في سياستنا وعملياتنا اليومية.

لقد حقق المصرف المركزي خلال العام 2022 تقدماً كبيراً في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وفيما يتعلق بمهام عملنا في الرقابة على الخدمات المالية، فقد عمدنا إلى تعزيز إطارنا الرقابي للبنوك وشركات التأمين، وذلك من خلال تقوية المعايير الرقابية في مختلف جوانب ممارسات إدارة المخاطر. إضافة إلى ذلك، قمنا بتوسعة نطاق تغطية حماية المستهلك، وذلك من خلال اعتماد آلية دفع استحقاقات القروض أولاً بأول في إطار المحيط الرقابي. وأصبحت مواجهة غسل الأموال أقوى من خلال إصدار إرشادات بشأن التعامل مع مخاطر الأصول المشفرة، إلى جانب تكثيف عملنا الرقابي بشكل كبير في جميع القطاعات. ومن خلال التركيز على التدابير الإصلاحية في الفترة القادمة، سنتمكن من إكمال تنفيذ المعايير الاحترازية الموضحة في "حزمة إصلاحات بازل 3"، والانتهاء من إطار عمل الانتعاش وتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة، إلى جانب تطوير تحسينات لإطار عملنا المتعلق بمدفوعات أنشطة الأصول الافتراضية.

ومن منظور الاستقرار المالي، ومع حلول التوقيت المناسب لإنهاء تدابير الدعم إبّان تفشي جائحة "كوفيد – 19"، فقد قام المصرف المركزي بتحديث إطار الإقراض العقاري، وسينتقل إلى مرحلة التنفيذ الكامل على المدى المتوسط.

ويجدر بنا أيضاً إلقاء المزيد من الضوء على التطورات التي أجريناها عبر الوظائف المهمة الأخرى للمصرف المركزي.

ومن بين هذه التطورات تطوير الإطار النقدي للدرهم وفق خارطة الطريق المعتمدة لتعزيز تنفيذ السياسة النقدية، بما يتماشى مع المعايير العالمية. وشمل ذلك إيجاد تسهيلات تأمين السيولة للطوارئ مقابل ضمانات عالية الجودة، وإطلاق أداة شاملة للتنبؤ بالسيولة، والارتقاء بالشفافية في العمليات النقدية اليومية.

ودخل المصرف المركزي أيضاً في شراكة مع وزارة المالية الاتحادية لإنشاء البنية التحتية التي أدت إلى الإصدار الأول لسندات الخزينة المقوّمة بالدرهم في شهر مايو من العام 2022. ونتوقع، في ظل معيار النشاط المنتظم، أن يتطور منحنى سيادي قوي يمكن على أساسه تسعير إصدارات البنوك والشركات في الدولة تدريجياً.

لقد تم تحقيق إنجازات هائلة في مجال الابتكار والتكنولوجيا، حيث وافق مجلس الإدارة على استراتيجية تحول رقمي شاملة تُركّز على استخدام تقنيات جديدة رائدة في مجالات الرقابة ومعالجة البيانات وتخزينها. وفيما يتعلق بتوفير بنية تحتية آمنة وفعالة للمدفوعات، باعتبارها إحدى الأنشطة الأساسية للمصرف المركزي، نتوقع أن تعزز أنشطة العمل هذه خدماتنا، مع إنشاء شركة تابعة جديدة تحت اسم (شركة الاتحاد للمدفوعات)، يتمثل هدفها في تطوير بنية تحتية للمدفوعات تكون الأفضل في فئتها على الإطلاق.

كما أحرزنا أيضاً تقدماً واعداً في استخدام العملات الرقمية للمصرف المركزي. إذ أظهرت تجربة العملة الرقمية للمصرف المركزي التي تم إجراؤها خلال العام 2022 مع بنوك مركزية مختارة، جدواها لتسهيل المدفوعات العابرة للحدود، كما تطوّرت خبرتنا في هذا المجال. وسيواصل المصرف المركزي تنفيذ المزيد من الاستخدامات العملية للعملة الرقمية طوال العام 2023.

وحرصاً منا على تعزيز المواهب الإماراتية، ومواصلة الارتقاء بخبرة القطاع المالي في الدولة، وضمان الاستجابة السريعة للمخاطر والفرص الجديدة، فقد تم تطوير إمكانات معهد الإمارات المالي التابع للمصرف المركزي بشكل كبير، وذلك من خلال عقد شراكات مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة في المملكة المتحدة.

وما ورد أعلاه لا يعد إلا لمحة سريعة عن المشاريع المختلفة التي تم تنفيذها حتى الآن، كما تُمثّل شهادة على القدرات الهائلة التي يتمتع بها موظفو المصرف المركزي ومدى التزامهم بتطبيق نفس المستوى من النهج الصارم في المرحلة التالية من خطتنا الاستراتيجية.

وتأكيداً على طموحنا لتعزيز حضورنا في المجتمع الدولي للبنوك المركزية، ساهم المصرف المركزي في وضع المعايير الدولية، وذلك من خلال مشاركته الفاعلة في أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وصندوق النقد العربي وشبكة البنوك المركزية للنظام المالي الأخضر.

وعلاوةً على كل ما ذُكر، فقد عملنا أيضاً على ترسيخ العلاقات الثنائية مع البنوك المركزية الأخرى، حيث جاء ذلك من خلال دعم جهود التعاون في الرقابة على المؤسسات المالية، ومكافحة غسل الأموال والمدفوعات العابرة للحدود، وتجلى ذلك من خلال النتائج الناجحة التي حققها مشروع "الجسر mBridge" للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية.

وعند استعراض ما تحقق في العام 2022، ينبغي التنويه أيضاً لدور سياسة المصرف المركزي في مجال الاستدامة، حيث شدّد في إطار السياق الرقابي على مراقبة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المؤسسات المالية، وقام لأول مرة بإجراء اختبار الأوضاع الضاغطة التي تُركز على المخاطر الانتقالية للتغير المناخي، إضافة إلى إجراء تحليل شامل لتأثير تغير المناخ على قطاع التأمين في الدولة.

وسيُظهر الدعم المستمر الذي يقدمه المصرف المركزي لمؤتمر المناخ "كوب 28" و"عام الاستدامة" في الدولة، مدى التزامنا بالاستدامة والتمويل المستدام محلياً وعالمياً. ويجري العمل على إطلاق مبادرات أخرى في السياسة تعكس هذا الالتزام، وسيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب. وتأكيداً على هذا التوجّه، نقوم أيضاً بتنفيذ برامج استدامة شاملة في المصرف المركزي لتقليل بصمتنا الكربونية إلى حد كبير.

وفي ختام هذه اللمحة السريعة حول محطاتنا خلال العام 2022، يطيب لي أن أتوجه بالشكر لمجلس الإدارة على رؤيته الاستراتيجية ودعمه الثابت لبرنامج التحوّل الشامل والطموح. ولا يفوتني أن أعرب عن عظيم امتناني للزملاء موظفي المصرف المركزي لإسهاماتهم الكبيرة في تنفيذ مهامنا لضمان الاستقرار النقدي، وترسيخ نظام مالي آمن وسليم لمكافحة الجريمة المالية، وضمان كفاءة المدفوعات وحماية المستهلكين في قطاع الخدمات المالية.

04 لمحة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يعمل المصرف المركزي على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والكفاءة والمرونة في النظام المالي، إلى جانب تركيزه على حماية المستهلكين، بصفته الجهة الرقابية على قطاعات الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية في الدولة.

المقاييس والإحصاءات الرئيسية

3.7 تريليون درهم

حجم القطاع المصرفي الإماراتي في إجمالي الأصول الموحدة للبنوك التجارية +10.5% مقارنة بالعام 2021

47.2 مليار درهم

حجم قطاع التأمين في الدولة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

%6.5

الزيادة في إجمالي الأقساط المكتتبة على أساس سنوي

17.2 مليون درهم

العقوبات المالية/ الغرامات المفروضة

%65

معدل التوطين في المصرف المركزي

%4.8

معدل التضخم مقابل 0.2% في العام 2021

%7.6

نمو الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 3.9% في العام 2021

563 مليار درهم

الدين العام، أي تغيّر بنسبة 2.8% مقارنة بالعام 2021

89

حالات الإنفاذ التي تم الشروع بها/ البت فيها

233

التراخيص الصادرة ذات العلاقة بالقطاعين المصرفي والمالي، بما في ذلك التراخيص المجددة

22

البنوك المحلية العاملة في الدولة

1

بنك متخصص

39

فروع البنوك الأجنبية العاملة في الدولة

63

مكتباً تمثيلياً

62

عدد شركات التأمين المرخصة، وارتفع عدد المهن ذات الصلة بالتأمين في عام 2022 بنسبة 5.2% ليصل إلى 489.

84

عدد شركات الصرافة العاملة في الدولة

16

عدد الشركات المالية العاملة في الدولة

751

موظفاً بدوام كامل

رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا

رؤيتنا

أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ودعم تنافسية الدولة.

رسالتنا

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وحماية المستهلك من خلال الرقابة الفعالة على المؤسسات المرخصة والإدارة الرشيدة للاحتياطيات، والبنية التحتية المالية القوية والآمنة مع اعتماد التقنيات الرقمية.

قيمنا

التنافسية

نطمح لأن نصبح أحد المصارف الرائدة عالمياً عبر مختلف المجالات من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الابتكارية، واستناداً إلى أفضل الممارسات والبحوث.

روح المبادرة

بناء عقلية تقوم على روح المبادرة من شأنها تعزيز الشعور بالملكية والمساءلة والابتكار من خلال تمكين الموظفين على جميع المستويات وتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة.

الشفافية

مراعاة الشفافية والانفتاح بأعلى درجات النزاهة على نطاق المؤسسة من خلال التواصل والتعاون الفعال.

التركيز على المواهب

بناء مؤسسة ترعى المواهب وتكافئ وتقدّر الموظفين، وتركز على تنميتهم.

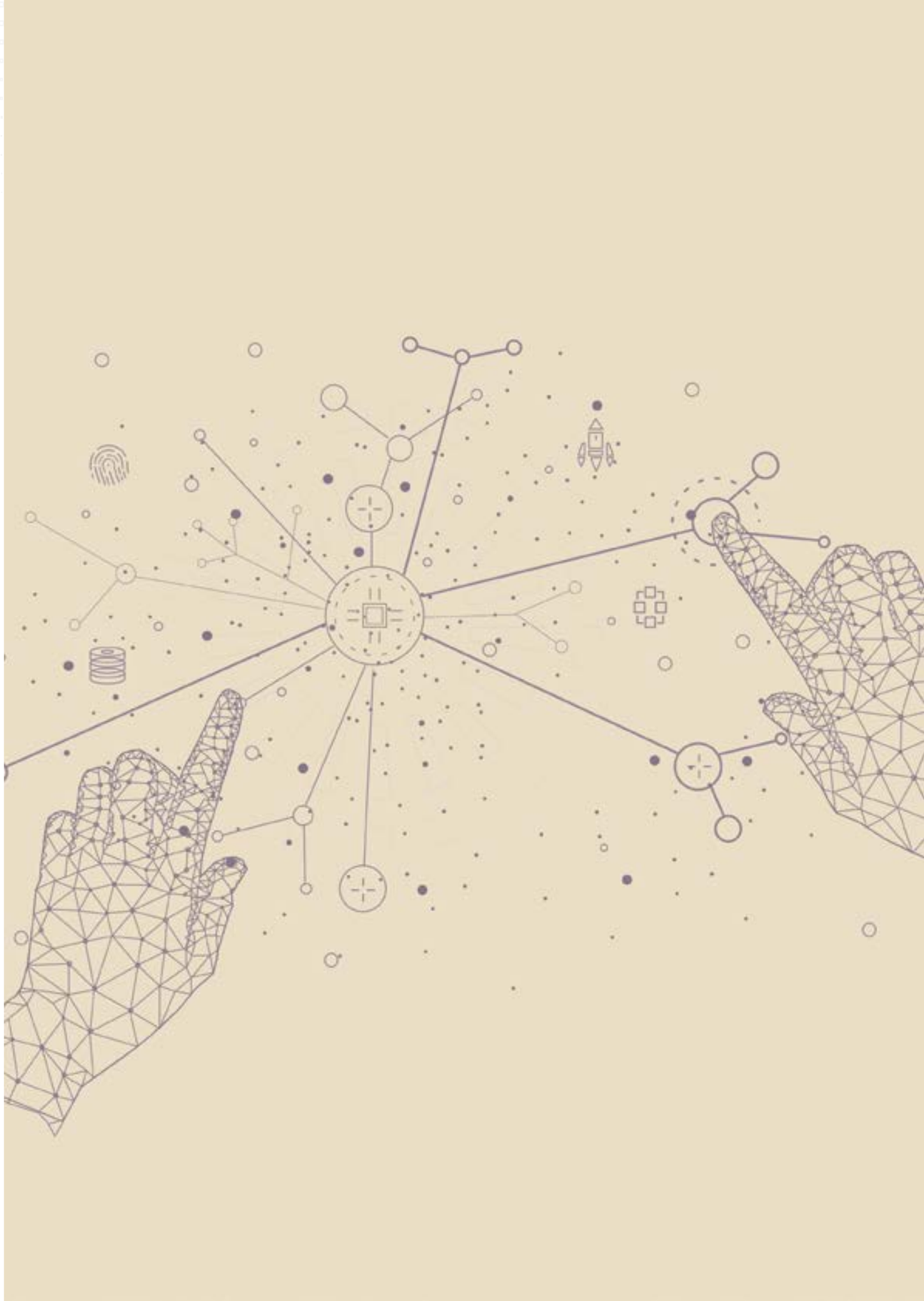

05 نظرة عامة على أداء العام 2022

دعم القدرة التنافسية والتنوع والنمو

- الإختبارات الجديدة للقدرة على تحمل الضغط الخاصة بمخاطر المناخ
- افتتاح مركز التميز للأمن السيبراني
- تحديثات على الإطار النقدي للدرهم
- الانضمام إلى شبكة النظام المالي الأخضر

إنشاء بنية تحتية مالية قوية من خلال التكنولوجيا المالية والرقمنة

- إطلاق مشروع تجريبي للعملة الرقمية للمصرف المركزي بالتعاون مع ثلاث مؤسسات شريكة
- إعداد نظام خدمة "الشراء الآن والدفع لاحقاً"
- الانتهاء من استراتيجية التحول للمصرف المركزي
- الاستعداد لإطلاق منظومة بطاقات الدفع المحلية في العام 2023
- اكتمال المرحلة الأولى من برنامج تحول البنية التحتية المالية
- إعداد خارطة طريق تغطي جميع مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي

- إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المتكررة في البنوك
- إدخال التحسينات على إطار السياسة الاحترازية الكلية
- البدء ببرنامج جديد لإصدار سندات خزينة اتحادية مع حكومة الدولة
- الإيقاف الفعال لحزم الدعم الاقتصادي المرتبطة بجائحة "كوفيد - 19" وإعادة توجيهها
- اعتماد معايير الانكشاف على القطاع العقاري
- تحديث نظام تحليل المخاطر المالية والأداء
- الأطر المعدلة لإدارة مخاطر السوق والائتمان والسيولة للاحتياطيات الأجنبية

تطوير الأطر التنظيمية والرقابية للمؤسسات المالية المرخصة

- الفحوص الموضوعية لجودة الأصول، الانتهاء من الركيزتين الأولى والثانية
- إجراء الفحوص الخارجية لست مؤسسات فرعية تابعة لبنوك أجنبية
- إعداد إرشادات جديدة حول الإقراض ومراقبة الائتمان والتزامات المقترضين
- فرض 17.2 مليون درهم كجزاءات وغرامات مالية
- إطلاق نظام جديد لمخالفات المسؤولية القانونية

تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في الدولة

- إجراء 275 تقييماً لمخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وإجراء 15 فحصاً ميدانياً
- استحداث دائرة لمراقبة الجرائم المالية
- زيادة الرقابة على المؤسسات المالية المرخصة وشركات الصرافة وشركات التأمين وغيرها
- مطابقة عقوبات المصرف المركزي مع إرشادات مجموعة العمل المالي (فاتف)

تعزيز الرقابة على امتثال قطاع التأمين لقانون الدولة

- إحراز التقدم في الخطة لطلب معايير محددة لإعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للقطاع في العام 2023
- إصدار نظام جديد لحوكمة الشركات في قطاع التأمين
- التحضير لإطلاق نظام الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية

استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتمكينها، باعتبارها أهم الخدمات المؤسسية

- تطبيق النموذج التشغيلي المستهدف 2.0 بشأن إعادة تنظيم الهياكل الإدارية والوظائف
- زيادة تعيين الموظفين الجدد بنسبة 138% في عام 2022 مقارنة بالعام 2021
- تحسين المزايا الوظيفية وخطة التطوير
- رفع مستوى كفاءة المشتريات من خلال زيادة تنويع الموردين
- إحراز التقدم في إنشاء المنصة المؤتمتة لمدفوعات المشتريات من "المصدر إلى العقد" (S2C)
- اختيار أكثر من 90 موظفاً في المصرف للتدريب بهدف التطوير الفردي
- تطوير سياسة الإبلاغ عن المخالفات وفق أحدث المعايير الدولية
- إطلاق نظام "إفصاح" لمراقبة الموظفين ومنع تعارض المصالح

تطبيق ممارسات مبتكرة لتحسين جودة بيئة العمل للمصرف المركزي

- تطبيق سياسات العمل عن بعد في أعقاب جائحة "كوفيد – 19"
- تحسين إجراءات ترحيل الإجازات، وبدلات السفر اليومي لمهمات العمل، وبدل الهاتف
- استحداث بدل التعليم للمواطنين في الدراسات العليا ذات الصلة
- تبني برنامج جديد يتيح الانتقال من المصرف المركزي إلى جهات اتحادية أخرى في الدولة
- إطلاق برنامج التدريب الصيفي لتوفير فرص العمل للشباب

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية عن أطر إدارة المخاطر (بما في ذلك تحديد فئات المخاطر، مثل المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر استمرارية العمل، وأمن المعلومات، والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال المرتبطة بجميع دوائر المصرف المركزي، وقياس المخاطر، وتحديد قابلية المخاطر والحد منها، وسياسات إدارة المخاطر). يقعُ على عاتق اللجنة أيضاً مهام مراقبة ومراجعة التحسين المتواصل لأمن المعلومات لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى الممارسات والعمليات العامة لإدارة المخاطر في المصرف المركزي، ورفع التوصيات ذات الصلة لمجلس الإدارة.

لجنة التدقيق

تتولى لجنة التدقيق المسؤولية عن مراقبة نزاهة البيانات المالية للمصرف المركزي، وتقييم سلامة عمليات التقارير المالية والإفصاحات، ومراجعة وتقديم توصية حول شروط التعاقد مع المدقق الخارجي واختياره وتعيينه وتحديد أتعابه، إلى جانب قيامها بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي لدى المصرف المركزي.

لجنة الموارد البشرية

تتولي لجنة الموارد البشرية المسؤولية عن مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي وسياسات الموارد البشرية، واعتماد معايير اختيار مدراء الدوائر، ورفع توصية لمجلس الإدارة حول أي تغييرات مطلوبة.

اللجان التنفيذية

لجنة سياسة الاستقرار المالي

تتولى لجنة سياسة الاستقرار المالي المسؤولية عن تحديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي من خلال المراقبة الكلية الفاعلة لأنشطة السوق، بهدف تخفيف المخاطر النظامية من خلال اقتراح السياسات الاحترازية الكلية وتدابير لإدارة الأزمات لقطاع المصارف والتأمين، بما يتماشى مع إطار العمل ذي الصلة المُعتمد من قبل مجلس الإدارة.

لجنة الإشراف والرقابة

تقع على عاتق لجنة الإشراف والرقابة المسؤولية عن الإشراف على أمن وسلامة المؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي، من خلال اقتراح وتنفيذ الأنظمة الاحترازية وأنظمة مواجهة غسل الأموال وحماية المستهلك وتدابير سلوك السوق والإشراف على أنظمة الدفع واقتراح إجراءات الإنفاذ.

لجنة سياسة المخاطر والامتثال

تقع على عاتق لجنة سياسة المخاطر والامتثال المسؤولية عن رفع توصية حول إطار شامل لإدارة المخاطر في المصرف إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتنفيذ سياسات وعمليات للمحافظة على إدارة المخاطر بصورة كافية وفعالة في المصرف المركزي. تقوم هذه اللجنة أيضاً بضمان الامتثال لجميع السياسات والقواعد والأنظمة الداخلية والخارجية المطبقة ضمن المصرف المركزي.

لجنة إدارة النقد والاحتياطيات

تهدفُ لجنة إدارة النقد والاحتياطيات إلى تحقيق أهداف المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تصميم واستخدام أدوات الإدارة النقدية وإدارة الاحتياطي، عن طريق اقتراح إرشادات الاستثمار وتحسين أسلوب تخصيص أصول الاحتياطيات الحيوية.

اللجنة التنفيذية والاستراتيجية

تقرر اللجنة التنفيذية والاستراتيجية جميع المسائل التشغيلية التي تندرج ضمن اختصاصها فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية ووظائف الدعم لضمان الاستخدام الكفء والفعال لموارد المصرف المركزي. تعملُ هذه اللجنة أيضاً بمثابة منتدى المحافظ لمناقشة المسائل التوجيهية العامة لدى المصرف المركزي مع فريق الإدارة العليا. تتولى هذه اللجنة أيضاً المسؤولية عن مراقبة وتوجيه تنفيذ خطة التحوّل الخاصة بالمصرف المركزي، ومراجعة واعتماد مبادرات الابتكار الرقمي والتكنولوجيا المالية الخاصة بالمصرف المركزي.

لجنة الاستعداد للأزمات المالية وإدارتها

استجابةً لمخاطر الأزمات المالية النظامية، تُنسّق هذه اللجنة استجابة المصرف المركزي وإجراءات إدارة الأزمات المالية بهدف ضمان معالجة المشاكل الخطيرة التي تؤثر على النظام المالي بشكلٍ فعّال.

08 التطورات الاقتصادية

تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبة عالمية متقدمة على قائمة أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في العام 2022، حيث سجلت نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلاً أدنى نسبياً للتضخم، كما استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة، وتنامي الاقتصاد غير النفطي، فضلاً عن تحقيق طفرة في قطاعي الاستثمار العقاري والسياحة.

وخلال العام الذي شهد تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ونشوب الصراع في أوكرانيا، وانتشار فيروس كورونا المستجد في الصين، تمكن الاقتصاد الإماراتي من العودة إلى حالة النمو التي كانت سائدة قبل انتشار الجائحة، وجاء ذلك مدعوماً بالتدابير الإصلاحية الاستباقية، واتخاذ القرار الحكيم لإعادة فتح اقتصادها بعد الجائحة، لتكون واحدة من أوائل الدول التي تُقدم على تبني هذه الخطوة.

ورغم انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى النصف تقريباً في العام 2022، ووصوله إلى 3.4% بعد أن سجّل 6.2% في العام 2021، تضاعف نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووصل إلى زهاء 7.6%، علماً أنه حقق 3.9% في العام 2021، وفق الأرقام الصادرة عن المصرف المركزي. وإضافة إلى ذلك، ورغم ارتفاع التضخم العالمي إلى 8.8% في المتوسط في العام 2022، وصعوده من مستوى 4.7% في العام 2021، سجل التضخم في الإمارات للعام 2022 ما نسبته 4.8%، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3.2% في العام 2023، وفق تقديرات المصرف المركزي.

ولم تقتصر الإنجازات الاقتصادية في دولة الإمارات خلال العام 2022 على ذلك، بل تم تسجيل زيادة بنسبة 10.5% في أصول القطاع المصرفي مقارنة بحجمها للعام 2021، وزيادة أخرى في إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين بنسبة 6.5%، إلى جانب التوسع في الائتمان المصرفي بنسبة 4.6%، ومضاعفة عدد السياح الوافدين.

وأنهت حكومة دولة الإمارات التسعة أشهر الأولى من العام 2022 بفائض في الميزانية بلغ 169.6 مليار درهم، حيث ارتفعت مؤشرات الأسهم في أبوظبي ودبي بنسبة 40.5% و 20.9% على التوالي خلال العام ذاته.

1.8 التطورات الاقتصادية الدولية

1.1.8 النمو الاقتصادي

وفق التحديث الصادر في يناير 2023 ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يقدر صندوق النقد الدولي انخفاض النمو العالمي إلى 2.9% في العام 2023 مقارنة بـ 3.4% في العام 2022، فيما لا تزال الزيادة التي طرأت على أسعار الأساس لخفض التضخم، إلى جانب الظروف المالية الصعبة، والآثار غير المباشرة للصراع في أوكرانيا، تندرج في إطار العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي. ويتوقع من ناحية أخرى أن يؤدي إعادة فتح الصين إلى تعزيز النمو العالمي. وتشير التقديرات إلى أن التضخم العالمي بلغ ذروته في العام 2022 عند مستوى 8.8%، وقد ينخفض إلى 6.6% في عام 2023.

الاقتصادات المتقدمة

شهدت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً واسع النطاق في النشاط الاقتصادي خلال العام 2022، حيث انخفض النمو إلى 2.7% من مستواه المسجّل في العام 2021 والبالغ 5.4%، ما يعكس التشدّد في المواقف النقدية. ومن المتوقع أن يصل النمو في العام 2023 إلى أدنى مستوياته عند 1.2%.

وانخفض النمو في الولايات المتحدة إلى 2.0% في العام 2022 من 5.7% في عام 2021. ومع أن النصف الأول من العام أظهر علامات دالة على التباطؤ، إلا أن التراجع المستمر في مدخرات المستهلكين، وسوق العمل القوي، قد ساهما في دعم النشاط طوال الفترة المتبقية من العام. ومن المتوقع أن يسجّل النمو تباطؤاً أكثر ليصل إلى 1.4% في العام 2023، خاصة مع استمرار تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي.

وبعد الانتعاش الذي شهدته منطقة اليورو في العام 2021، تباطأ النمو وبلغت نسبته 3.5% في العام 2022. ورغم تراجعه، فقد أظهر النمو اتجاهاً تصاعدياً وذلك على أثر التعديل الأسرع من المتوقع لارتفاع تكاليف الطاقة وانخفاض أسعار الغاز نظراً لدفء الشتاء بمستوى خالف التوقعات. ومن المتوقع انخفاض النمو إلى 0.7% في العام 2023، بشكل جزئي نظراً لتأثيرات ارتفاع أسعار الفائدة.

ومن بين الاقتصادات المتقدمة الأخرى، واجهت المملكة المتحدة انخفاضاً في النمو خلال العام 2022 بشكل حاد إلى 4.1% بعد أن وصل إلى 7.6% في العام 2021، ويتوقع له المزيد من الانخفاض للوصول إلى المنطقة السلبية في العام 2023. وفي ظل المواقف النقدية والمالية الصارمة، والارتفاع المستمر في أسعار الطاقة، فإن هذه العوامل قد تؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة 0.6%.

وبعد انخفاض النمو في اليابان خلال العام 2022 إلى 1.4% من نسبة 2.1% في العام 2021، يُتوقَّع أن يتسارع نمو الاقتصاد الياباني ليسجّل 1.8% في العام 2023. وقد يؤدي استمرار الدعم المالي والنقدي، وانخفاض قيمة الين، ومعالجة التأخيرات المتعلقة بالمشاريع السابقة إلى دفع خطط التوسع في النشاط الاقتصادي.

الجدول 1.1.8 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان/ مجموعات مختارة (%)

	2021	2022	توقعات 2023
الناتج العالمي	**6.2**	**3.4**	**2.9**
الاقتصادات المتقدمة	**5.4**	**2.7**	**1.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	5.9	2.0	1.4
منطقة اليورو	**5.3**	**3.5**	**0.7**
المملكة المتحدة	7.6	4.1	-0.6
اليابان	2.1	1.4	1.8
الأسواق الناشئة	**6.7**	**3.9**	**4.0**
الصين	8.4	3.0	5.2
الهند	8.7	6.8	6.1
دول مجلس التعاون الخليجي	**4.5**	**5.3**	**3.2**
الإمارات العربية المتحدة	**3.9**	***7.6**	***3.9**
المملكة العربية السعودية	3.2	8.7	2.6
دولة قطر	1.6	3.4	2.4
الكويت	1.3	8.7	2.6
سلطنة عمان	3.0	4.4	4.1
البحرين	2.2	3.4	3.0

المصدر: *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي – يناير 2023، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي – أكتوبر 2022. * تقديرات وتوقعات المصرف المركزي.*

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

أشارت التقديرات للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى تحقيق نمو بمعدل 3.9% في العام 2022، وهو أدنى بكثير من النسبة المسجّلة في العام 2021 والبالغة 6.7%. ومن المتوقع أن يظل النمو في العام 2023 دون تغيير بوجه عام عند نسبة 4.0%.

وفي الصين، انخفض النمو بشكل كبير إلى 3.0% في العام 2022 من 8.4% في 2021، ما يعكس أثر تفشي فيروس كورونا وتراجع الاستثمار العقاري. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الصين إلى 5.2% في 2023 مع تخفيف إجراءات الإغلاق لاحتواء انتشار الجائحة، واعتماد حملات التطعيم الجديدة لكبار السن، ودعم السياسات المالية والنقدية للنشاط الاقتصادي.

وسجّل معدل النمو في الهند انخفاضاً إلى 6.8% في 2022 عن مستواه البالغ 8.7% في العام السابق، ويرجع ذلك أساساً إلى تشديد الأوضاع المالية، وتزايد التوترات الجيوسياسية. وقد ينخفض النمو في العام 2023 بشكل معتدل ليصل إلى 6.1%، حيث يؤدي الطلب المحلي إلى الحد من تأثير العوامل الخارجية غير المواتية.

دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً في العام 2022 بسبب زيادة إنتاج القطاع الهيدروكربوني وارتفاع الأرباح، فضلاً عن المرونة التي تمتعت بها القطاعات غير الهيدروكربونية. وتعتبر توقعات عام 2023 مواتية بدرجة أقل من مستوياتها السابقة، حيث تؤثر المخاوف بشأن الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط سلباً على التفاق الاقتصادية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويشير تقرير البنك الدولي لتحدث المستجدات الاقتصادية في المنطقة إلى تسجيل انخفاض كبير في النمو من 6.9% في 2022 إلى 3.7% و2.4% في 2023 و2024 على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التراجع الحاد المتوقع في إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع اتفاقية منظمة "أوبك+"، للحفاظ على مستويات منخفضة من حصص إنتاج النفط حتى يونيو 2023 على الأقل.

2.1.8 التضخم

وصل التضخم العالمي في العام 2022 إلى مستويات قياسية، ويعزى السبب في ذلك إلى الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية، والاختناقات التي عانت منها سلسلة التوريد، والنشاط الاقتصادي المرن. ويُتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 6.6% في العام 2023 من مستواه البالغ 8.8% المسجّل في العام 2022. ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي، وتأثيرات تشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء. ومع ذلك، يرجّح أن يظل التضخم أعلى بكثير من الأهداف التي حددتها البنوك المركزية في معظم البلدان.

الاقتصادات المتقدمة

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع متوسط معدل التضخم السنوي في الاقتصادات المتقدمة إلى ما نسبته 4.6% في العام 2023 من 7.3% في العام 2022. وقد بلغ متوسط التضخم السنوي في الولايات المتحدة 8.0% في العام 2022. وتعكس هذه النسبة التأثار المتأخرة للسياسات النقدية والمالية المُيسّرة في العام 2021، والزيادة في أسعار الطاقة، والاضطرابات التي طالت سلاسل التوريد. فيما بدأت الأسعار تميل للاعتدال بحلول نهاية العام، خاصة مع تلاشي بعض هذه العوامل، إلا أن آثار رفع أسعار الفائدة بدأت أيضاً بالظهور.

ولا يزال الصراع في أوكرانيا يُشكل مصدر ضعف وتقلبات، خاصة لدول القارة الأوروبية. كما ساهم ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء مع بداية العام 2022 في ارتفاع التضخم بشكل ملحوظ في منطقة اليورو. وأدى الانخفاض اللاحق في أسعار الطاقة، إلى جانب الطلب الضعيف على الطاقة لأن موسم الشتاء كان

أكثر دفئاً من المتوقع، إلى تباطؤ التضخم، ليبلغ معدل التضخم في نهاية العام نسبة 8.3%.

وشهدت معدلات التضخم السنوية في المملكة المتحدة ارتفاعاً كبيراً خلال العام 2022، إذ بلغ متوسطها 7.9%. ويعد ذلك انعكاساً لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء المرتبطة بالقيود المفروضة على إمدادات النفط والغاز الروسية. فيما بلغ متوسط التضخم السنوي في اليابان 2.0% في العام 2022، وهو أعلى معدل منذ العام 1981.

الرسم البياني 1.1.8 المتوسط السنوي للتضخم في مؤشر أسعار المستهلك في اقتصادات رئيسية مختارة (%)

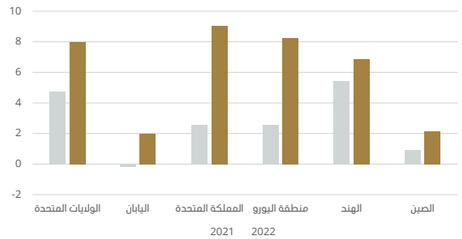

المصدر: *صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.*

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

يُقدّر صندوق النقد الدولي أن التضخم السنوي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية سينخفض إلى 8.1% في عام 2023 من 9.9% في العام 2022. وسجّل التضخم في الصين تباطؤاً وصل إلى معدل 2.2% على أساس سنوي في نفس العام، وذلك نتيجة لضعف الطلب المحلي في الاقتصاد بفعل القيود الصارمة التي فرضت لمواجهة الجائحة، كما تباطأ معدل التضخم في الهند أيضاً، حيث بلغ في المتوسط 6.9% في 2022.

أما بالنسبة للأسواق الناشئة الأخرى في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فقد تسببت التأثار غير المباشرة للحرب الروسية على أوكرانيا في ارتفاع التضخم. وفرضت البنوك المركزية الرئيسية في هذه المناطق مواقف نقدية متشددة، مما أدى إلى مواجهة صعوبات للحصول على التمويل في العديد من تلك الدول.

دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً أيضاً في معدل التضخم في عام 2022 مقارنةً بعام 2021 (باستثناء المملكة العربية السعودية)، لكنه ظل أقل من مثيلاته في الاقتصادات المتقدمة ومعظم اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ويتوقع في العام 2023 انحسار معدلات التضخم نظراً لتحديات النمو العالمية وتراجع أسعار الطاقة عالمياً.

الجدول 2.1.8 متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي (%)

	2021	تقديرات 2022	توقعات 2023
دولة الإمارات	0.2	*4.8	**3.2
السعودية	3.1	2.7	2.2
قطر	2.3	4.5	3.3
الكويت	3.4	4.3	2.4
عُمان	1.5	3.1	1.9
البحرين	-0.6	3.5	3.4

المصدر: *صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022 * المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ** توقعات المصرف المركزي*

3.1.8 أسعار السلع

مع نهاية العام 2022 وصل سعر خام برنت إلى 81.0 دولاراً أمريكياً للبرميل، مرتفعاً من 74.2 دولاراً

للبرميل قبل عام. وبلغت الأسعار ذروتها في يونيو مع اشتداد الصراع في أوكرانيا، الأمر الذي زاد من فرص حدوث اضطرابات في سلسلة إمداد الطاقة العالمية. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بالمثل لتصل إلى ذروتها مسجلةً 8.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس 2022، بعد أن كان السعر 3.8 دولار للمليون وحدة في ديسمبر 2021، لكنه عاود الانخفاض إلى 5.5 دولار في ديسمبر 2022. وشهد الذهب والمعادن الثمينة عاماً صعباً بسبب الصراع الروسي في أوكرانيا، والتضخم المتصاعد، والقيود التجارية وضعف النمو العالمي. ومع ذلك، ظلت أسعار الذهب دون تغيير إلى حد كبير في نهاية العام 2022، واستقرت عند سعر 1,824 دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة.

الرسم البياني 2.1.8 أسعار خام برنت والغاز الطبيعي

المصدر: *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)*

4.1.8 السياسة النقدية

ظلت الأوضاع المالية العالمية ضعيفة نسبياً في بداية عام 2022، لكنها شهدت تشدداً كبيراً في النصف الثاني من العام، خاصة مع تسجيل زيادات حادة في أسعار الفائدة الأساسية في العديد من الاقتصادات الكبرى. ومع بدء تراجع معدلات التضخم بحلول نهاية العام 2022، تراجعت حدة الأوضاع المالية إلى حد ما. فيما يتجه ميزان مخاطر التضخم إلى الارتفاع، مع استمرار التضخم الأساسي، وتأثير الصراع القائم في أوكرانيا على أسعار الطاقة. مما قد يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية مرة أخرى إذا احتاجت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر.

وواصلت البنوك المركزية الكبرى في جميع أنحاء العالم إجراءات تشديد السياسة النقدية في العام 2022، حتى تتمكن من كبح جماح التضخم المرتفع. حيث أقدم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على زيادة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية سبع مرات، لتصل إلى 4.50% في النطاق الأعلى بنهاية العام 2022. وفي بعض الحالات، كانت الارتفاعات كبيرة بما يصل إلى 75 نقطة أساس. ومن جانبه قام البنك المركزي الأوروبي أيضاً برفع أسعار الفائدة، لكن بوتيرة أقل وبنسبة أدنى، حيث أدت التوترات الجيوسياسية التي امتدت لفترة طويلة، والأوضاع المالية الشديدة، إلى إعاقة نمو منطقة اليورو. وبلغت أسعار الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية 2.5% بنهاية العام 2022.

وكان بنك إنجلترا أكثر صرامة مقارنة بالبنك المركزي الأوروبي، حيث أدت ثمانية ارتفاعات في المجمل خلال العام 2022 إلى رفع سعر الأساس 300 نقطة تقريباً بحلول نهاية العام، وذلك في محاولة لاحتواء ارتفاع التضخم. ومع ذلك، كان لهذه المعدلات المرتفعة أثر على النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة. فيما أبقى بنك اليابان سعر الأساس الخاص به منخفضاً عند -0.1% على الرغم من الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة الين، بسبب المخاوف من التقلبات، وحالة انعدام اليقين في الأسواق الخارجية التي تؤثر على السوق المحلي. وأعلن بنك اليابان أيضاً أنه سيخفف التحكم في منحنى العائد، بهدف السماح لعائد السندات لأجل 10 سنوات بالوصول إلى 0.50%.

وفي دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، واصل بنك الشعب الصيني خفض سعر الفائدة في

العام 2022 إلى 3.65% لدعم النشاط في ضوء تفشي فيروس "كوفيد 19"، وقيود الإغلاق ذات الصلة التي تم فرضها في بداية العام. كما رفع بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء لأول مرة منذ العام 2020 إلى 4.40% في مايو 2022. وأدت سلسلة من الارتفاعات بعد ذلك إلى ارتفاع سعر الأساس ليبلغ 6.25% بحلول نهاية العام.

الرسم البياني 3.1.8 أسعار الأساس في اقتصادات مختارة (%)

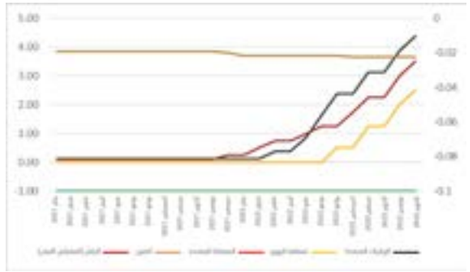

المصدر: *بنك التسويات الدولية*

2.8 القطاع الخارجي لدولة الإمارات

1.2.8 التجارة غير النفطية

توضح البيانات المتاحة حتى شهر سبتمبر 2022 بلوغ قيمة الميزان التجاري لدولة الإمارات 1.637 تريليون درهم. وقد حققت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة 9.5% على أساس سنوي لتصل إلى 265.9 مليار درهم، حيث جاءت الهند والمملكة العربية السعودية وسويسرا في مقدمة الشركاء التجاريين الرئيسيين غير النفطيين، بينما حلت المنتجات النفطية والذهب والألمنيوم في قائمة السلع الأعلى تصديراً. وارتفعت أيضاً حركة إعادة التصدير بشكل ملحوظ بنسبة 22.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 407 مليارات درهم في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للمنتجات المعاد تصديرها من الدولة، تليها العراق والهند والولايات المتحدة والكويت. وكانت الهواتف والألماس والمنسوجات وقطع غيار السيارات والزيوت من أهم السلع المعاد تصديرها.

وارتفعت الواردات بنسبة 21% على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022، لتصل إلى 866.7 مليار درهم، ليكون ذلك بمثابة انعكاس لتوسع الاقتصاد غير الهيدروكربوني وارتفاع قيمة الدرهم إلى حد كبير. وكانت الصين والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة واليابان وتركيا والهند الشركاء التجاريين الرئيسيين. ويأتي على رأس قائمة السلع المستوردة؛ الآلات والسيارات ومعدات الاتصالات، إضافة إلى الزيوت المعدنية والألماس والمجوهرات والأحجار والمعادن الثمينة.

الرسم البياني 1.2.8 حصة الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الصادرات غير النفطية)

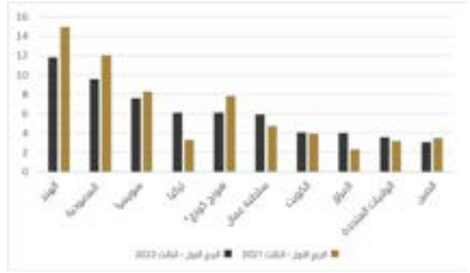

المصدر: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء*

* الصين، المنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ

الرسم البياني 2.2.8 حصة واردات الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الواردات)

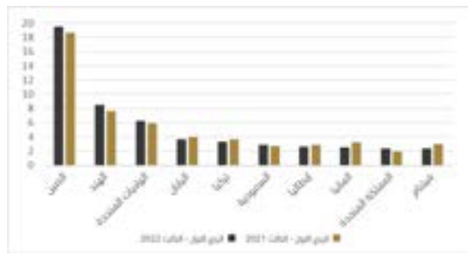

المصدر: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء*

2.2.8 سعر الصرف

ارتفع متوسط سعر الصرف الفعلي الاسمي الذي يأخذ في الحسبان أسعار الصرف الثنائية للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 7.3% في العام 2022. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الدولار الأمريكي إلى حد كبير. ويقدر متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يمثل فوارق التضخم بين الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 9% في العام 2022، وذلك نتيجة لانخفاض معدل التضخم في الإمارات مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين.

الرسم البياني 3.2.8 أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي %)

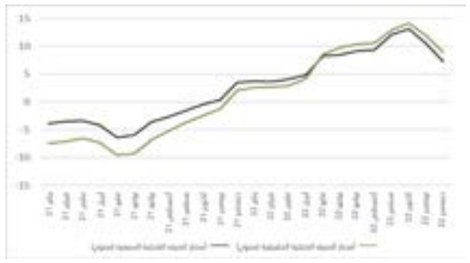

المصدر: بنك التسويات الدولية

3.8 التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

1.3.8 توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات نمواً بمعدل 7.6% في العام 2022، وهو أحد أعلى معدلات النمو على المستوى العالمي. وذلك رغم مخاطر التطورات المعاكسة وأوجه عدم اليقين. ويعكس النشاط الاقتصادي القوي ارتفاع إنتاج النفط، فضلاً عن تحقيق تحسن كبير في القطاع غير النفطي. ويتوقع المصرف المركزي تباطؤ نمو الناتج الحقيقي إلى 3.9% في العام 2023، نظراً للانخفاض المتوقع في إنتاج النفط ومواصلة القطاع غير النفطي أدائه القوي. ومن المتوقع بعد ذلك تسجيل زيادة إلى 4.3% في العام 2024، بسبب الأداء الأفضل في القطاعين النفطي وغير النفطي على حدّ سواء.

ويرى المصرف المركزي ارتفاع المخاطر بطريقة مماثلة في السنوات التالية أيضاً، نظراً للتنفيذ الناجح للإصلاحات الهيكلية المتعددة والاستراتيجيات المستمرة التي تهدف إلى ترسيخ مكانة دولة الإمارات كاقتصاد متنوع بشكل جيد وقائم على المعرفة، إلى جانب استحداث قطاعات كبيرة قادرة على إضافة قيمة عالية، ودولة رائدة مفضلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذاب أفضل المواهب.

الجدول 1.3.8 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%)

	2020	2021	تقديرات 2022	توقعات 2023	توقعات 2024
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	-5.0	3.9	7.6	3.9	4.3
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	-5.4	5.8	6.6	4.2	4.6
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	-3.8	-0.7	10.1	3.0	3.5

المصدر: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2020-2021، وتقديرات وتوقعات المصرف المركزي للأعوام 2022-2024.*

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

حقق القطاع النفطي انتعاشاً قوياً في العام 2022 من نمو يُكادُ يكون صفراً في العام 2021. ويعكس النمو المقدر بنسبة 10.1% في عام 2022 اتجاهاً صعودياً خلال العام، رغم انخفاضه بشكل طفيف في الربع الأخير بسبب اتفاقية (أوبك+) في نوفمبر 2022 لخفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يومياً. وبلغ متوسط إنتاج النفط في 2022، 3.1 مليون برميل يومياً، تماشياً مع اتفاقيات (أوبك+) من متوسطه البالغ 2.7 مليون برميل يومياً في العام 2021. ويتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 3.0% و3.5% في 2023 و2024 على التوالي. تسود هذه التوقعات حالة من عدم اليقين، لأنها ترتبط بمدى تطور الصراع بين روسيا وأوكرانيا، واحتمال زيادة المخاطر المترتبة على حدوث تباطؤ عالمي، واحتمال قيام (أوبك+) بإجراء المزيد من التخفيض في كميات إنتاج النفط.

الرسم البياني 1.3.8 متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات

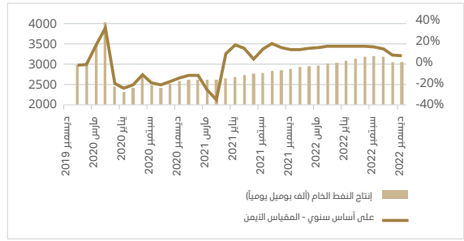

المصدر: *أوبك*

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً متسارعاً بمعدل 6.6% في العام 2022 بعد أن وصل إلى 5.8% في العام 2021. ويأتي هذا الأداء القوي نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل منها، إزالة معظم القيود التي فُرضت خلال انتشار جائحة "كوفيد – 19"، وتعافي قطاعي السفر والسياحة العالميين، وازدهار قطاعي العقارات والإنشاءات، والتوسع في الأنشطة الصناعية، وزيادة النشاط المرتبط بالفعاليات العالمية، مثل إكسبو 2020 دبي وكأس العالم في قطر 2022.

ويتوقع المصرف المركزي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في العامين 2023 و2024 بنسبة 4.2% ثم يرتفع إلى 4.6% على التوالي، بما يتماشى مع توجهات النمو العالمية.

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

سجّل الميزان المالي الموحد فائضاً قدره 169.6 مليار درهم، في الأشهر التسعة الأولى، مرتفعاً من فائض قدره 64.0 مليار درهم في عام 2021. ويفضل النمو القوي للقطاعين النفطي وغير النفطي وأسعار النفط الملائمة، ارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 35.6% لتصل إلى 453.7 مليار درهم في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2022. أما بالنسبة إلى المصروفات، فقد زادت النفقات الجارية بنحو 6.3% على أساس سنوي خلال نفس الفترة لتصل إلى 273.1 مليار درهم، وجاء ذلك نتيجة الزيادة العامة في جميع فئات الإنفاق باستثناء الدعم. وانخفض الإنفاق الرأسمالي الذي تم قياسه بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية، على أساس سنوي بنسبة 19.8%، ليصل إلى 10.9 مليار درهم، في حين ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 5%، ليبلغ 284.1 مليار درهم.

الرسم البياني 2.3.8 الموقف المالي المُوحد

الحصة في الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق (على أساس سنوي)

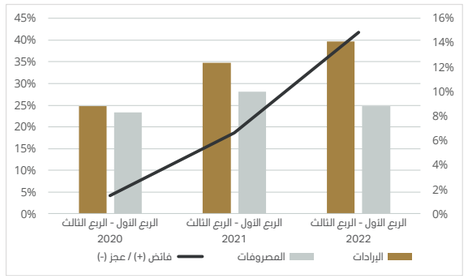

المصدر: *وزارة المالية الإماراتية*

الاستثمار الخاص والاستهلاك

واصل القطاع الخاص في دولة الإمارات نشاطه الحيوي نظراً للإصلاحات والاستراتيجيات المتعددة التي تهدُف إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب أفضل المواهب. كما واصل القطاع المصرفي دعم استثمار القطاع الخاص من خلال توجيه الائتمان، والذي حقق نمواً بنسبة 4.6% على أساس سنوي حتى نهاية العام 2022.

وحافظ الاستهلاك المحلي على قوته في عام 2022، مدعوماً بالارتفاع القوي في القوى العاملة، ليلعب ذلك دوراً في احتواء نمو الأجور. ويواصل المتوسط المتحرك لعدد الموظفين على مدى ثلاثة أشهر في القطاع الخاص وفي كيانات مختارة ترتبط بالحكومة، والمتوسط المتحرك لإجمالي الأجور المدفوعة لثلاثة أشهر في القطاع الخاص[1]، ارتفاعهما بشكل كبير على أساس سنوي في عام 2012، متجاوزين بذلك مستويات ما قبل جائحة كوفيد مع حلول نهاية العام.

2.3.8 التحليل القطاعي

قطاع التصنيع

استحوذ قطاع التصنيع على ما نسبته 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2021، ليكون بذلك ثاني أكبر القطاعات غير الهيدروكربونية، بعد قطاعي تجارة الجملة وتجارة التجزئة. وذلك في أعقاب إعلان حكومة دولة الإمارات عن توسعة حجم القطاع إلى 300 مليار درهم بحلول عام 2031 من 158 مليار درهم قبل عقد سابق، كما أعلنت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة عن مشروعها الأخير "اصنع في الإمارات". واقترح اتحاد من الشركات الوطنية مبلغ 110 مليار درهم لتمويل اتفاقيات الشراء المحتملة مع الشركاء الحاليين والجدد. وسيسهم تنفيذ هذا المشروع في توفير قرابة 13,600 وظيفة في القطاع الصناعي، وسيكون معظمها موجهاً للمواطنين الإماراتيين.

[1] استناداً لنظام حماية الأجور لدى المصرف المركزي.

استفاد قطاع التصنيع في أبوظبي أيضاً من سلسلة الإصلاحات والبرامج الحكومية التي تهدُف إلى تطوير بيئة أعمال ملائمة بشكل أفضل، مثل مبادرة القائمة الذهبية وبرنامج تحسين المنظومة المالية.

القطاع العقاري

يحتلُ القطاع العقاري المرتبة السادسة على قائمة أهم القطاعات غير الهيدروكربونية، وتبلغ حصته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ورغم الزيادة في أسعار الفائدة، تمكن القطاع العقاري الحقيقي من تحقيق أداء قوي.

وعلى مستوى إمارة أبوظبي، نجد أن أسعار بيع العقارات السكنية في أبوظبي قد ارتفعت في المتوسط بنسبة 2.1% في العام 2022، مقارنة بنسبة 1.7% في العام 2021، في حين ارتفعت الإيجارات بنسبة 0.1% خلال نفس الفترة مقارنة بانخفاض قدره 4.2% تم تسجيله في العام 2021. وانخفض العائد الإيجاري الضمني في المتوسط بنسبة 2.0% على أساس سنوي في العام 2022. وكان أداء سوق العقارات في دبي في العام 2022 استثنائياً، ما يعكس جاذبيته في جميع أنحاء العالم. كما كان عام 2022 أفضل عام من حيث الأداء في تاريخ دبي، حيث ارتفعت أسعار العقارات السكنية بنسبة 21.9%، كما ارتفعت الإيجارات بنسبة 3.2% أيضاً.

السياحة والضيافة

أظهر قطاع الضيافة في دولة الإمارات أداءً قوياً خلال العام 2022. وتشير البيانات حتى شهر نوفمبر من العام ذاته إلى أن تخفيف قيود "كوفيد – 19"، قد أدى إلى زيادة حركة القادمين إلى الدولة. واستقبلت إمارة دبي 12.8 مليون زائر ممن يقيمون لعدة ليالي خلال شهري يناير ونوفمبر 2022. ومع أن هذا أقل من مستويات ما قبل الجائحة، لكنه يمثل ارتفاعاً يتجاوز الضعف خلال نفس الفترة من العام 2021 (6.0 مليون زائر). وقد يُعزى النقص في المستويات ما قبل الجائحة إلى إجراءات الإغلاق المستمرة في الصين. وفي إمارة أبوظبي، قفز معدل الإشغال إلى 69% في أول 11 شهراً من عام

2022 (أي بارتفاع من 66% في نفس الفترة من عام 2021). وارتفع متوسط أسعار الغرف اليومية بنسبة 29%، ليصل إلى 119 دولاراً.

وذكرت فنادق عديدة في كل من دبي وأبوظبي أنها حققت مستوى إشغال بالكامل مع نهاية العام 2022، إذ تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في الطلب بفضل استضافة العاصمة الإماراتية لبطولة الفورمولا 1، وتنظيم كأس العالم لكرة القدم في قطر. وشهد مطارا دبي وأبوظبي الدوليان حركة استثنائية خلال شهر ديسمبر.

3.3.8 التضخم

بلغ متوسط التضخم الكلي في دولة الإمارات 4.8% في عام 2022، كما واصل مؤشر أسعار المستهلك في الدولة ارتفاعه خلال العام 2022، تماشياً مع التوجّهات العالمية، لكنه ظل أقلّ بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8.8%. وقد تأثرت الأسعار خلال عام 2022 بالتطورات الجيوسياسية التي تحدث في مناطق عديدة من العالم، الأمر الذي فرض المزيد من الضغط على سلاسل التوريد، كما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية، وعلى وجه التحديد النفط والمواد الخام وأسعار المواد الغذائية.

وحدث أكبر ارتفاع في الأسعار في قطاع النقل (23.0%)، وفي الأغذية والمشروبات (7.2%)، وفي الترفيه والرياضة والثقافة (13.1%)، وفي المطاعم وخدمات الإقامة (7.2%). وتُشير البيانات على مستوى الإمارة إلى أن تضخم مؤشر أسعار المستهلك في أبوظبي ودبي قد ارتفع بنسبة 5.6% وبنسبة 4.7% على التوالي.

ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم في العام 2023 ليسجّل 3.2%، وذلك بسبب الزيادات المتواضعة في الأسعار في جميع الفئات، خاصة النقل والأغذية والمشروبات. ومن المتوقع أن يكون تأثير التضخم المستورد بسيطاً، نظراً لتراجع التضخم في جميع أنحاء العالم، وقد تساهم الإيجارات والأجور بنسبة معتدلة. وفي العام 2024، قد يتباطأ التضخم بشكل أكبر ليصل إلى 2.8%.

4.8 التطورات النقدية والمالية

1.4.8 أسعار الفائدة في دولة الإمارات

سجّلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات ارتفاعاً مضطرداً في العام 2022، وعلى نحو يماثل نظيرتها في الولايات المتحدة. وارتفع سعر الأساس لليلة واحدة من 0.15% في بداية العام 2022 إلى 4.40% بنهاية العام. وعلى مستوى أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، ظلت الفروق بين سعر الأساس والأسعار لليلة واحدة في هامش ضيق نسبياً خلال معظم العام. ومع ذلك، بدأت أسعار الفائدة بين البنوك بالانخفاض عن سعر الأساس في شهر ديسمبر.

وتماشياً مع ارتفاع أسعار الأساس، ارتفعت عوائد الأذونات النقدية (M-Bills) في العام 2022، كما ارتفع متوسط العائد عليها لمدة 28 يوماً من 0.20% في المزاد الأول في العام 2022 إلى 4.54% في المزاد الأخير. وارتفعت أيضاً عوائد الأذونات النقدية طويلة الأجل، مقارنة بمنحنى الأذونات النقدية التي انحدرت إلى مستويات أدنى طوال معظم العام. وبحلول نهاية العام، أخذ المنحنى اتجاهاً مستقراً مع بدء تباطؤ التضخم.

وفي العام 2022، أصدرت وزارة المالية أول سندات خزانة اتحادية محلية مجمّعة صادرة عن الحكومة الاتحادية ومقومة بالدرهم الإماراتي. وكان الهدف الأساسي من هذا الإصدار بالعملة المحلية تطوير منحنى العائد للدولة، نظراً لدوره المهم في توفير مؤشر مرجعي وقياسي لعمليات التمويل المختلفة للحكومة الاتحادية، بما في ذلك أسعار الفائدة على الرهن العقاري طويل الأجل والمشاريع الرأسمالية. ويوضح منحنى العائد أسعار الفائدة على السندات على فترات استحقاق مختلفة، كما يشير إلى العائد المتوقع على رأس المال المستثمر على فترات استثمار مختلفة. وكانت المزادات الأولية قد استحوذت على اهتمام قوي في أوساط المستثمرين، وتجلى ذلك من خلال تجاوز حجم الاكتتاب في المزاد الأول حاجز الستة أضعاف.

وأظهرت الأسعار أيضاً مدى الاهتمام القوي، لاسيما وأن العائدات تتأرجح عادة من 20-30 نقطة أساس تقريباً فوق سندات الخزانة الأمريكية في المزاد.

2.4.8 القطاع المصرفي الإماراتي

سجّل القطاع المصرفي الإماراتي في العام 2022 نمواً بنسبة 10.5% في إجمالي الأصول، لتصل إلى 3,670 مليار درهم. وأظهر القطاع مرونة خلال فترة الجائحة، إذ يعزى الفضل في ذلك إلى التدابير واسعة النطاق التي اتخذها المصرف المركزي، والسحب التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة في العام 2022، وذلك بعد أن تعافى القطاع والاقتصاد برمّته من تداعيات الجائحة.

وفي العام 2022 بلغ عدد المصارف في النظام المصرفي لدولة الإمارات 61 مصرفاً مرخصاً، بما في ذلك بنكان رقميان. وتراجع عدد الفروع الفعلية للبنوك بنسبة 22.3% خلال السنوات الثلاث الماضية، بسبب رقمنة الخدمات المالية. وحافظ النظام المصرفي الإماراتي على مستويات رسملة جيدة، مع وجود سيولة كافية ومصدات تمويل مدعومة بنمو قوي في الودائع.

وحققت الودائع في القطاع المصرفي الإماراتي نمواً بنسبة 11.3% خلال العام 2022. ونتيجةً لذلك، وصل معدل القروض إلى الودائع إلى أدنى مستوى له في سبع سنوات، الأمر الذي يشير إلى وجود قدرة ائتمانية كبيرة. وقد عكست استطلاعات الرأي المتخصصة الصادرة عن المصرف المركزي تحسناً في الطلب على القروض في العام 2022. وبالتالي تعافى نمو القروض المصرفية محققاً نسبة 4.9%، مدفوعاً بالإقراض لقطاعي الشركات والأفراد.

3.4.8 قطاع التأمين في دولة الإمارات

واصل قطاع التأمين نموه في العام 2022، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 6.5% على أساس سنوي، وبلغ 47.2 مليار درهم، كما ارتفع عدد وثائق التأمين إلى 8.8 مليون وثيقة. وتماشياً مع هذه التطورات، ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 2.2% ليبلغ 27.3 مليار درهم. وبلغت نسبة احتجاز الدخل الصافي 54.3%، وحجم المخصصات الفنية 69.0 مليار درهم، في حين زاد عدد التراخيص الجديدة للمهن المرتبطة بالتأمين بنسبة 5.2%، لتصل إلى 489 رخصة في نهاية العام 2022.

4.4.8 سوق الأسهم في دولة الإمارات

على أساس سنوي، ارتفعت مؤشرات أسعار الأسهم في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي في النصف الأول من عام 2022، لكنها عاودت الانخفاض في نهاية العام، تماشياً مع التوجّهات العالمية، وإجراءات تشديد الأوضاع المالية. وفي نهاية العام 2022، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 40.5% على أساس سنوي، وبلغت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية 2.6 تريليون درهم. وبشكل مماثل، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 20.9% على أساس سنوي، بينما استقرت قيمته السوقية عند مستوى 577.6 مليار درهم.

09 العمليات التشغيلية

1.9 الرقابة

1.1.9 الرقابة على البنوك

الرقابة الاحترازية على القطاع المصرفي ونظم المدفوعات وشركات الصرافة

وفقاً لخطته الاستراتيجية والتشغيلية، واصل المصرف المركزي خلال العام 2022 عمله لضمان الرقابة القوية لضمان قطاع مالي وطني سليم. ومن شأن اعتماد الرقابة المعززة القائمة على المخاطر منذ العام 2019 أن يضمن للمصرف المركزي تقييم أي مجموعة مصرفية تعمل في الدولة على أساس موحد.

راقب المصرف المركزي امتثال البنوك الإماراتية للمعايير الاحترازية.

الرقابة على المؤسسات المالية المرخصة

أدى انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في العام 2022، مدفوعاً بالتنويع المتزايد، وإنتاج النفط، وارتفاع أسعار الطاقة وقطاعات الخدمات، إلى جانب الارتفاع غير المسبوق في أسعار الفائدة الأمريكية، إلى تعزيز ربحية القطاع المصرفي. ومع ذلك، فقد حمل العام أيضاً تحديات جديدة للبنوك للسيطرة على عواقب انخفاض القدرة على تحمل التكاليف الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، ناهيك عن الانعكاسات السلبية المحتملة لانخفاض النمو في الولايات المتحدة وأوروبا والاقتصادات الناشئة.

وفي هذا السياق، قام المصرف المركزي بمراقبة أنشطة الأعمال التجارية التي لا تتوقف عن التغير، وأعاد تقييم أولويات جهود التفتيش خلال العام 2022، لضمان تخصيص الموارد، وإعادة ترتيب أولوياتها للمسائل التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام. وظل برنامج التفتيش ديناميكياً للتأكد من قدرة المصرف المركزي على الاستجابة للمسائل داخل نظامه المالي حسب الضرورة، والوفاء بمهامه القانونية لفرض الرقابة الفعالة.

وأجرى المصرف المركزي مراجعات أساسية ومتابعة موضوعية قائمة على المخاطر للمؤسسات المالية المرخصة لقياس الأداء المالي، والتحقق من الامتثال للمتطلبات الرقابية المعززة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحوكمة ورأس المال والسيولة والأرباح وجودة الائتمان وتدابير الرقابة على الخدمات والمرونة التشغيلية.

ويواصل المصرف المركزي تطوير قدرته على أداء الإشراف المتخصص من خلال الخبراء المتخصصين ومبادرات التدريب. وتمثل جودة واتساق عملية التفتيش محوراً رئيسياً، ويتم تبسيطها بشكل أكبر من خلال إنشاء إجراءات تشغيل قياسية.

العمليات الخارجية للبنوك المحلية

في إطار رقابته المعززة القائمة على المخاطر، واصل المصرف المركزي تعزيز تعاونه الرقابي وإشرافه المستمر على العمليات الخارجية للبنوك المؤسسة محلياً. وأجرى المصرف المركزي خلال العام 2022 ست عمليات تفتيش خارجية بناءً على خطته الرقابية القائمة على المخاطر. وواصل أيضاً متطلباته المتعلقة بتقارير التدقيق الطويلة

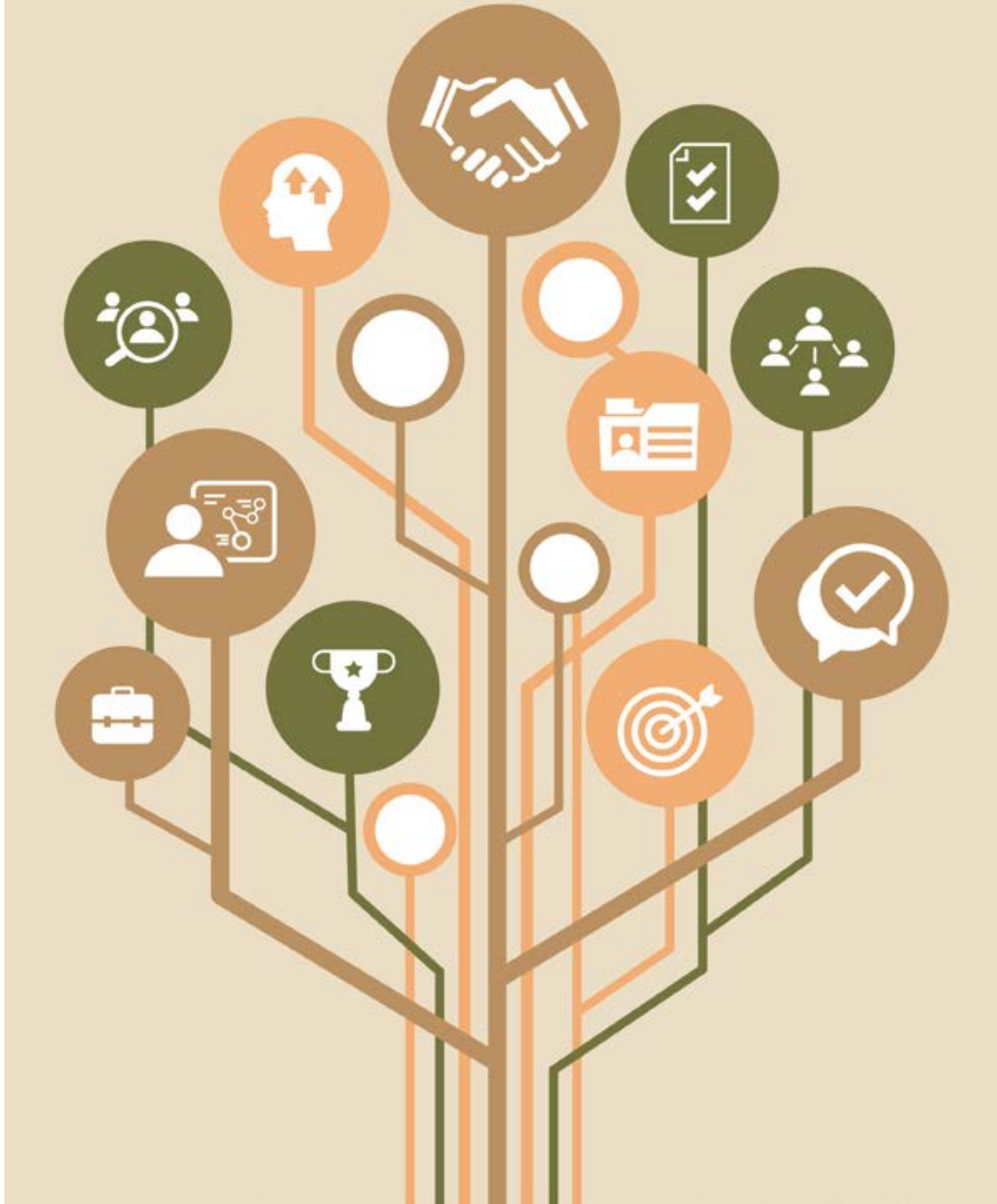

التي تركز على تقييم تطبيق المعايير الاحترازية على جميع جوانب الأعمال، وبالتالي ضمان الرقابة الكافية لعمليات البنوك داخل مختلف الدول التي تعمل ضمنها. ويستخدم المصرف المركزي نظام تقارير التدقيق الطويلة كأداة رقابية إضافية لتحقيق الرقابة الموحدة والمستمرة على العمليات الأجنبية والعابرة للحدود للبنوك المحلية. وبما أن جميع عمليات البنوك الخارجية لا تخضع لعمليات التفتيش السنوية وفقاً لنهج المصرف المركزي القائم على المخاطر، يوفر نظام تقارير التدقيق الطويلة معلومات إضافية لتمكين المصرف المركزي من تقييم أي مخاطر في طور النشوء أو ناشئة أو على أساس موحد.

وراجع المصرف المركزي خلال العام 2022، 21 تقريراً مطولاً من مختلف الدول التي تعمل فيها البنوك المحلية من خلال الفروع أو الشركات التابعة.

عمليات التفتيش محددة الموضوع

التفتيش محدد الموضوع المتقدم على جودة الأصول

أجرى المصرف المركزي تفتيشاً محدد الموضوع على مستوى النظام لجودة الأصول لحالات الانكشاف التي تتجاوز الحد البالغ 500 مليون درهم على مستوى النظام. وتمت مراجعة مدى انكشاف المقترضين وأدائهم عبر جميع المقرضين الفعليين. وتمثلت الأهداف الرئيسية لعملية التفتيش محددة الموضوع في تعزيز اتساق تصنيفات المقترضين أنفسهم عبر البنوك، والتأكد من كفاية المخصصات للقروض المتعثرة، وتحديد أي انكشاف قد يتطلب الرقابة والمراجعة المباشرة.

التفتيش محدد الموضوع لرأس مال الدعامة 1 والدعامة 2

أجرى المصرف المركزي تفتيشاً محدد الموضوع على مستوى النظام لتقارير رأس المال حسب الدعامة 1 والدعامة 2 لبنوك مختارة، لتحديد نقاط الضعف في العمليات الداخلية للبنوك، وصولاً إلى تقييم كفاية رأس المال العام، وتحديداً ما يتعلق بمستوى تقبل المخاطر ومستوياتها.

التفتيش محدد الموضوع للعمليات الخارجية للبنوك المحلية

في إطار الرقابة المعززة الموحدة القائمة على المخاطر، أجرى المصرف المركزي عمليات تفتيش مستهدفة لعمليات البنوك المحلية الإماراتية في تركيا ومصر، واقترن ذلك بتفاعل قوي مع الإدارة والجهات التنظيمية المحلية. وأسهمت المناقشات والاتصالات الرسمية في تسهيل تبادل المعلومات، والتقييم من قبل القائمين على عملية التفتيش في المصرف المركزي.

الإرشادات المرحلية بشأن إقراض الشركات الفلزّمة

عمل المصرف المركزي عن كثب مع اتحاد مصارف الإمارات لتطوير إرشادات مرحلية بشأن إقراض الشركات الفلزّمة لتوضيح الممارسات المتوقعة لإقراض الشركات، وقد تم نشر هذه الإرشادات في نوفمبر 2022 لتتقيّد بها البنوك في الدولة، على ألا تُمنع من تطبيق متطلبات أكثر صرامة. وتهدف هذه الإرشادات المرحلية إلى:

(1) زيادة اتساق الممارسات عبر المؤسسات.

(2) ضمان مستوى مناسب من الرقابة والشفافية واتخاذ القرارات السليمة للرقابة على التعهد بالتسهيلات والائتمانات اللاحقة.

ومن المتوقع أن تسهم مبادئ التعهدات السليمة في الحد من مخاطر الائتمان في الدولة، وتحسين الاستقرار المالي.

نظام الائتمان التجاري

عزز المصرف المركزي نظام الائتمان التجاري الحالي المعمول به في قسم المخاطر التابع له لزيادة فعالية الرقابة على الائتمان التجاري، لضمان حصول المقرضين على رؤية أفضل للالتزامات المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين، وتحسين جودة البيانات والرقابة الإشرافية.

تعزيز القدرة الرقابية

استمر "برنامج شهادة تنفيذي الرقابة القائمة على المخاطر" في التوسع، خاصة مع إطلاق الشهادة المتقدمة لمتخصصي الرقابة القائمة على المخاطر. وصُمم هذا البرنامج الفريد لتعزيز مهارات مراقبي المصرف المركزي ممن يتولون إجراء التفتيش على المؤسسات المالية المرخصة اتحادياً في إطار رقابي قائم على المخاطر. ومن خلال مواصلة تعزيز المهارات المتخصصة المطلوبة، أصبح مواطنو الدولة البالغ عددهم 46 شخصاً ممن حصلوا على الشهادة التنفيذية مؤهلين للتسجيل في برنامج الشهادة المتقدمة في الرقابة الاحترازية. وتمكن 12 مواطناً من الحصول على الشهادة التنفيذية المتقدمة في الرقابة الاحترازية في العام 2022.

ويواصل البرنامج تعاونه مع معهد المصرفيين المعتمد من كلية دبلن الجامعية، كما يعدّ أحد المعاهد الرائدة في تدريب المصرفيين ومشرفي البنوك.

التحاليل وبناء النماذج

واصل المصرف المركزي تعزيز قدراته في مجال تحليل المخاطر في مختلف المجالات لدعم الرقابة على البنوك وإجراء التشخيصات الاستشرافية لبياناتها. وحققت الرقابة الإشرافية تحسناً في بناء النماذج للمخاطر المالية في البنوك الإماراتية من خلال معايير وإرشادات الإدارة النموذجية التي تم نشرها للتأكد من توافق النماذج المستخدمة لدى البنوك مع المعايير الكمية والنوعية لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة، وتقليل مخاطر النماذج. ومن أهداف هذه المبادرة زيادة جودة إدارة النماذج عبر البنوك المحلية، والتخفيف من المخاطر التي قد تترتب على التقليل المحتمل للمخصصات ورأس المال.

عملية المراجعة الرقابية والتقييم

تمكن المصرف المركزي من إتمام العديد من تقارير عملية المراجعة الرقابية والتقييم خلال العام 2022، تماشياً مع الخطة التي أقرتها اللجنة التوجيهية لعملية المراجعة. وشمل ذلك البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية والبنوك الكبيرة الأخرى التي تم اختيارها للخضوع للرقابة الدقيقة من قبل تلك اللجنة. وتعتمد العملية على الهيكل والعمليات الموحدة لمجموعة كل مؤسسة مالية، في حين يشتمل إطار العملية الخاصة بالمصرف المركزي على تقييم شامل لنموذج الأعمال العام للمؤسسة، والحوكمة المؤسسية، والمخاطر التي تتعرض لها، ومدى كفاية موارد رأس المال والسيولة. بالإضافة إلى تلك العمليات، استمر اعتماد الملخص الموجز وتقييم المخاطر، وتقديمها على شكل "بيان مؤسسي"، وليكونا جزءاً من عملية المراجعة للعام 2022.

التعاون الرقابي

يُمكّن المصرف المركزي المراقبين في الوطن الأم والبلد المضيف من مشاركة المعلومات بناءً على مذكرة تفاهم أو من خلال مبدأ المعاملة بالمثل. وتشمل الأنشطة الرئيسية في هذا الإطار التعامل مع الطلبات الواردة من منظمي البنوك المحلية والأجنبية، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والوزارات الاتحادية في دولة الإمارات، ووكالات إنفاذ القانون والهيئات الإشرافية. وقد تعامل المصرف المركزي في عام 2022 مع أكثر من 500 طلب للحصول على معلومات من السلطات المختصة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى عقد اجتماعين رقابيين والمشاركة في ثلاثة اجتماعات رقابية..

شركات التمويل

أكمل المصرف المركزي 12 تفتيشاً قائماً على المخاطر لشركات التمويل في أبوظبي ودبي. وتم تحليل نماذج العوائد التنظيمية على أساس ربع سنوي، إلى جانب تحديث قاعدة بيانات تلك الشركات وفقاً لذلك. وتمت معالجة ما يزيد على 100 طلب للترخيص والتجديد من شركات التمويل، وأجريت مقابلات للتأكد من مدى صلاحيتها مع مرشحي الإدارة العليا. وعلاوة على ذلك، خضعت إجراءات التشغيل لشركات التمويل للمراجعة والتعديل.

مكاتب الصرافة والتحويلات

تواصل 84 شركة صرافة عاملة مرخصة تحت إشراف المصرف المركزي القيام بدور رئيسي في توفير الخدمات المالية لغير القادرين على المشاركة في القطاع المصرفي الرسمي. ويمكن للمغتربين، وخاصة ذوي الأجور المنخفضة، استلام رواتبهم بشكل آمن، وتحويل الأموال إلى بلدانهم الأصلية بشكل منتظم لتوفير الدعم المالي لذويهم. وتؤكد مساهمة هذا القطاع في الشمول المالي حقيقة أن الإمارات تعد ثاني أكبر ممر لإرسال التحويلات المالية في العالم بعد الولايات المتحدة.

وخلال العام 2022، أجرى المصرف المركزي: 22 تفتيشاً رقابياً، و15 تفتيشاً خاصاً بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، و5 عمليات تفتيش خاصة بمكاتب الصرافة في سياق أنشطته الرقابية المصرفية.

الرسم البياني 1.1.9 عدد عمليات التفتيش التي أجريت في العام 2022

مزودو خدمات الحوالات

يوجد حالياً 45 شركة تعمل في مجال تقديم خدمات الحوالات ومسجلة رسمياً لدى المصرف المركزي، بموجب النظم الخاصة بهذه الفئة من الشركات، ما يسهم في تحسين الخدمات المقدمة للمغتربين الذين يقومون بتحويل الأموال إلى دولهم، وخاصة تلك التي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية.

أجرى المصرف المركزي:

2.1.9 الرقابة على التأمين

بعد مرور عام واحد من اندماجه مع هيئة التأمين، أجرى المصرف المركزي سلسلة من التغييرات الرقابية وغيرها لرفع جودة الرقابة على هذا القطاع في الدولة. وشمل ذلك دمج منصة الرقابة الرقمية المستخدمة للرقابة على القطاع ذاته ضمن أنظمة المصرف المركزي، للسماح بإعداد التقارير والتحاليل المركزية.

وتمكنت شركات التأمين من إحراز تقدم خلال العام 2022 في تطبيق الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية للارتقاء بجودة خدماتها في قطاع التأمين. ومن شأن تبني هذه التقارير أن يتيح مشاركة المعلومات عالية الجودة مع الجمهور والجهات المعنية الأخرى، وذلك من خلال ضمان موثوقيتها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وفي البداية، طُلب من الشركات تصميم واختبار استراتيجيات تطبيق الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بها. وقدمت الشركات خلال العام 2022 تقييمات إدارية لتقارير المراجعات الداخلية لحساباتها، بهدف معالجة أي ثغرات لعمليات التدقيق الخارجية في الوقت المناسب مع نهاية العام 2023. ومن المتوقع أن يؤدي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) إلى إعادة هيكلة كبيرة وإعادة تصميم العمليات والضوابط الداخلية لشركات التأمين، الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى تمكينها من القيام بعمليات رقابية أكثر كفاءة.

تم وضع خطط لمطالبة شركات التأمين بالبدء في إعداد تقاريرها المالية للأغراض العامة، وبما يتوافق مع أحدث المعايير المحاسبية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) في العام 2023. ويغطي هذا المعيار في البداية التقارير المالية للأغراض العامة فقط. وسيتواصل العمل في تقديم التقارير التنظيمية بموجب اللوائح الحالية. ويخطط المصرف المركزي لمراقبة تنفيذ المعيار ذاته اعتباراً من العام 2023، بمجرد أن يتم دعم التنفيذ من خلال التدقيق القوي والضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية في شركات التأمين.

وواصل قطاع التأمين المحلي نموه في العام 2022، وارتفع عدد الشركات المرخصة بنسبة 5.53% لتصل إلى 553 شركة في العام 2022، من عددها البالغ 524 شركة في عام 2021. وارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 12% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2022، لتصل إلى 27.1 مليار درهم، وذلك من 23.0 مليار درهم في العام 2022 للأرباع الثلاثة الأولى من العام الذي سبقه.

الجدول 1.1.9 الشركات المرخصة في قطاع التأمين بدولة الإمارات (2021 مقارنة بالعام 2022)

	المجموع حتى 2021	المجموع حتى 2022
شركات التأمين	62	62
مهن أخرى مرتبطة بالتأمين	462	491
المجموع	**524**	**553**

2.9 التراخيص

قام المصرف المركزي في العام 2022 بمعالجة طلبات الخدمات التالية: التراخيص الجديدة، وتعديل وتجديد التراخيص، والتراخيص والموافقات للفروع، ووحدات الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومكاتب الدفع، وتركيب وإلغاء أجهزة الصراف الآلي، وتعديلات هيكل الشركات المساهمة.

وانخفض العدد الإجمالي للمؤسسات المرخصة بشكل طفيف إلى 233 ترخيصاً في العام 2022 من العدد البالغ 245 ترخيصاً في العام 2021. ويعزى الانخفاض في جانب منه إلى انخفاض تراخيص الوسطاء الماليين، وهو النشاط الذي تم ترحيله إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بعد المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

وارتفع عدد التراخيص الصادرة للبنوك خلال العام مقارنة بالعام 2021، بينما تم تسجيل انخفاض في التراخيص الصادرة لشركات التمويل والصرافة والمكاتب التمثيلية للبنوك الأجنبية. وبموجب الإطار الرقابي الذي تم نشره حديثاً، قدم المصرف المركزي تراخيص جديدة للبنوك المتخصصة وتسهيلات القيمة المخزّنة ومزودي خدمات المدفوعات للأفراد خلال العام.

وفي نهاية العام 2022، كان هناك 102 مؤسسة مالية مرخصة من 20 دولة تقريباً تعمل في الإمارات، بما في ذلك 39 بنكاً أجنبياً و63 مكتباً تمثيلياً. وإضافة إلى ذلك، يوجد 22 بنكاً محلياً وبنك واحد متخصص تعمل من خلال 573 فرعاً ووحدات للخدمات المصرفية الإلكترونية ومكاتب الدفع.

الجدول 1.2.9 ترخيص المؤسسات المالية وشركات التأمين والمهنيين (2022 مقارنة بالعام 2021)

	الإجمالي حتى 2022	الإجمالي حتى 2021
بنك	61	59
شركة تمويل	16	19
شركات صرافة	84	89
مكاتب تمثيليّة للبنوك	63	65
مقدمو تسهيلات القيم المخزّنة (SVFs)	4	3
خدمات مدفوعات التجزئة	2	-
شركات الوساطة النقدية	3	10
شركات التأمين الوطنية التقليدية	23	23
شركات التأمين التكافلي الوطنية	12	12
شركات التأمين الأجنبية	27	27
شركات وساطة التأمين	168	168
شركات وكلاء التأمين	29	30
مستشارو التأمين (أفراد وشركات)	51	46
خبراء تقدير الخسائر والأضرار (أفراد وشركات)	136	126
الخبراء الاكتواريّون (أفراد وشركات)	74	67
شركات إدارة الطرف الثالث	20	21
مواقع مقارنة أسعار وثائق التأمين	13	4
الإجمالي	**786**	**769**

3.9 الإنفاذ

1.3.9 الإنفاذ

واصل المصرف المركزي اتخاذ تدابير صارمة بشأن الإنفاذ في العام 2022 في جميع القطاعات.

وظل التركيز موجهاً على أوجه القصور في أطر الامتثال لمواجهة غسل الأموال والعقوبات، حيث فرض المصرف المركزي عقوبات مالية وإدارية امتثالاً لإرشادات مجموعة العمل المالي، والتي تضمنت تعليمات لإصلاح أوجه القصور في إطار زمني معين، وأخرى لتعيين مراقب للإشراف والتحقق من جهود الإصلاح في المؤسسات المالية المرخصة وإلغاء التراخيص.

89 حالة إنفاذ تم تسجيلها في العام 2022

فرض المصرف المركزي عقوبات مالية وإدارية على شركات التأمين والمهن المرتبطة بالتأمين خلال العام 2022، حيث عالجت هذه العقوبات أوجه القصور في الملاءة المالية والسيولة والحوكمة ومواجهة غسل الأموال والامتثال للعقوبات، والإيقاف لعدم الحصول على إذن لممارسة الأعمال، والتأخر في دفع الرسوم.

وللتحقق من الامتثال لمعيار التقرير المشترك لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فرض المصرف المركزي أيضاً عقوبات مالية على البنوك والعديد من أصحاب الحسابات.

وأخيراً، بدأ المصرف المركزي باتخاذ إجراءات ضد عدد من البنوك لعدم امتثالها لتعليماته فيما يتعلق بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى، بما في ذلك بطاقات الائتمان للمستفيدين من الصندوق الوطني لمعالجة الديون المتعثرة.

وفي المجموع، بدأ المصرف المركزي و / أو اتخذ قراراً بشأن 89 حالة في العام 2022، بما في ذلك القضايا المتعلقة بعدم الامتثال لأهداف التوطين، كما فرض عقوبات مالية تجاوزت قيمتها 17.2 مليون درهم خلال العام.

الجدول 1.3.9 إنفاذ العقوبات والغرامات في 2022

فئة المؤسسات المالية المرخصة	عدد الشركات التي خضعت للغرامات	العقوبات والغرامات بالدرهم
بنوك	21	6,730,000
شركات صرافة	7	8,195,858
شركة تمويل	1	1,950,000
مزودو خدمات الحوالات	1	0
شركات التأمين والمهن ذات الصلة	5	270,111
أصحاب الحسابات (تحت معيار التقارير العامة)	4	80,000
المجموع	39	17,225,969

وفي العام 2022، تلقت ستة بنوك عقوبات مالية بسبب الإبلاغ عن إخفاقات في معيار التقارير المشتركة، كما فرضت عقوبات مالية على 15 بنكاً بسبب نقص التوطين.

وخضعت إحدى الشركات المالية لعقوبات مالية وإدارية بسبب قضايا تتعلق بالحوكمة والإبلاغ والملاءة المالية وحماية المستهلك، فضلاً عن جوانب قصور أخرى في إطار الامتثال لمواجهة غسل الأموال والعقوبات.

وفرضت عقوبات مالية و/ أو إدارية على خمس شركات تأمين وعاملين في القطاع. وشملت العقوبات الإدارية التي تم فرضها إجراءات إصلاحات و/ أو الحظر و/ أو إلغاء الترخيص. ومن الأسباب الأخرى للعقوبات، قضايا تتعلق بالملاءة المالية وانتهاك شروط الترخيص، و/ أو غرامة على التأخر في سداد رسوم الغرامات.

وتم فرض عقوبات مالية و/ أو إدارية على سبعة مكاتب صرافة، وشملت تلك العقوبات إجراء إصلاحات و/ أو إلغاء التراخيص. أما أسباب العقوبات المفروضة فتضمنت جوانب قصور تتعلق بإطار الامتثال لمواجهة

غسل الأموال والعقوبات و/ أو انتهاكات ذات صلة بشروط الترخيص.

وتم إلغاء تسجيل إحدى الشركات المقدمة لخدمة الحوالة بسبب عدم الالتزام بإطار الامتثال لمواجهة غسل الأموال والعقوبات.

وفرض على شخصين مصرح لهما حظراً لانتهاكما شروط الترخيص.

وتم فرض عقوبات مالية على أربعة من أصحاب الحسابات لعدم تقديم شهادات ذاتية دقيقة أو كاملة "اعرف عميلك" في الوقت المناسب. وبموجب معيار التقارير المشتركة الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (93) لسنة 2021، يقوم المصرف المركزي بصفته السلطة الرقابية على البنوك، بفرض عقوبات مالية قدرها 20,000 درهم على أصحاب الحسابات والأشخاص المعنيين (الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة على مؤسسة ما)، إذا قدموا شهادة ذاتية (اعرف عميلك) و/ أو مستندات داعمة غير دقيقة أو غير كاملة.

2.3.9 تعزيز مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

في أغسطس 2020، أنشأ المصرف المركزي قسماً مخصصاً للتعامل مع جميع المسائل المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. واتسع نطاق التفويض في العام 2022 ليشمل مخاطر الجرائم المالية، وذلك من خلال إنشاء قطاع مكافحة الجرائم المالية المستقلة التي سعت إلى الرقابة على الامتثال لقطاع الخدمات المالية في الإمارات، بما يتماشى مع الإطار القانوني للجرائم المالية في الدولة وتقييم المخاطر الوطنية، وبالتوافق مع الإرشادات التي وضعتها مجموعة العمل المالي.

وأدى التعاون المحلي القوي للمصرف المركزي مع السلطات المختصة في الدولة إلى تحقيق نتائج ملموسة، مثل التقييم الوطني المستمر للمخاطر وتقارير التصنيف وإرشادات أفضل الممارسات بشأن الإجراءات العلاجية والإنفاذ. ووفّر هذا التعاون الوثيق الدعم للمصرف المركزي في تلقي المعلومات في الوقت المناسب عن المؤسسات المالية المرخصة ومقدمي خدمات الحوالة المسجلين من أصحاب المصلحة المعنيين. ويتم تطبيق معلومات مشاركة البيانات في إجراءات تقييم المخاطر الخاصة بالمصرف المركزي.

وإلى جانب الابتكارات والتطورات الأخرى، فقد أدى إنشاء القطاع إلى تعزيز رقابة المصرف المركزي بشكل كبير على وسطاء الحوالة المسجلين والمؤسسات المالية المرخصة. فيما تخضع جميع المنشآت عالية الخطورة لعمليات إشرافية تشمل عمليات تفتيش على كامل نطاق العمل وتفتيشات محددة، وفي العام 2022، ارتفع عدد المهام الرقابية مع المؤسسات المالية إلى 107، مقارنة بـ 61 في العام 2021.

وشارك المصرف المركزي أيضاً في مراجعات محددة المواضيع بقيادة وطنية حول العقوبات المالية المستهدفة والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

وعن طريق الاعتماد على أحدث التقنيات وتحليلات البيانات، بات بإمكان المصرف المركزي تحديد ومعالجة المخاطر الناشئة، وإن الاستثمارات في نموذج تقييم المخاطر المؤسسية يحقق أيضاً تماسكاً أكبر عبر جميع مدخلات الاختبارات التنية، والمراجعات الموضوعية وتقارير مسؤولي الامتثال وأحداث القطاع، إلى جانب مراقبة الأخبار السلبية للمؤسسات المالية المرخصة. تستخدم كافة هذه المدخلات لتحديث درجات مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتمكين التدخل الرقابي المناسب عند الحاجة.

يعد الحرص على التواصل والمشاركة الفعالة مع الشركاء الدوليين عنصراً أساسياً في نهج المصرف المركزي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وذلك بما يتيح الفرصة لتبادل الأفكار والخبرات وملاءمة أفضل الممارسات الدولية الناشئة. وتعد المشاركة المنتظمة مع القطاعين العام والخاص أيضاً نهجاً حكومياً شاملاً لجميع جوانب مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، حيث شارك المصرف المركزي في العام 2022، مع أكثر من 17000 مشارك من مختلف أنحاء القطاع الخاص في منتديات مختلفة.

وتم تطوير الإرشادات المستهدفة للقطاع بشأن عدد من القضايا ذات الصلة كالتأمين والمدفوعات والمخاطر المتعلقة بالأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر، وتحديد الهوية الرقمية من أجل العناية الواجبة بالعملاء.

الجدول 2.3.9 زيادة الجهود الرقابية

عدد الاتصالات الرقابية في 2022	عدد البنوك	عدد الشركات المالية	عدد شركات التأمين والوكلاء والوسطاء	عدد شركات الصرافة	عدد مزودي خدمات الحوالة المسجلين
التفتيش الميداني	16		15	29	39
نتائج بيانات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخارجية	57	16	275	87	36
الفحوصات المفاجئة	9			5	
مراجعات ذات مواضيع محددة	16		15	29	39

4.9 تطوير الأنظمة الرقابية

تم إحراز تقدم في الجوانب الرئيسية للإطار الرقابي الخاص بالبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية خلال العام 2022. وانصبّ التركيز الرئيسي على حوكمة الشركات وإدارة مخاطر شركات التأمين، وتوسيع وتطوير أنواع التراخيص المصرفية، وإدارة النماذج في البنوك، ومعايير الإقراض، وعملية تقييم رأس المال، ومعالجة الاختلال المالي.

أما التطور المهم فقد تمثل في وضع اللمسات الأخيرة على نظامين رئيسيين ومعايير مصاحبة لقطاع التأمين في الدولة بعد اندماج المصرف المركزي مع هيئة التأمين. وأدى تطوير نظام حوكمة الشركات الجديدة وإدارة المخاطر وتنظيم الضوابط الداخلية إلى دعم تقدم البيئة الرقابية لشركات التأمين والمهن ذات الصلة العاملة في الدولة.

الرسم البياني 1.4.9 الأنظمة الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي في عام 2022

أصدر المصرف المركزي أنظمة ومعايير في 2022 في هذه المجالات:

ويحدد نظام حوكمة الشركات الواجبات

والمسؤوليات الأساسية لمجالس إدارة شركات التأمين والإدارة العليا، كما يحدد الحد الأدنى من المتطلبات للهياكل والعمليات الداخلية لشركات التأمين، بما في ذلك تكوين مجالس الإدارة والإدارة العليا ووظائف الرقابة الرئيسية.

ويحدد نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية متطلبات إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارة المخاطر في شركات التأمين، إضافة إلى معايير واضحة لتنفيذ وظائف المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي. وتحظى مهام رئيس إدارة المخاطر ورئيس الامتثال ورئيس التدقيق الداخلي، بمكانة بارزة في هياكل إدارة المخاطر لشركات التأمين، كما تخضع هذه الأدوار لموافقة المصرف المركزي.

ويهدف النظامان إلى تعزيز ثقافة الحوكمة وإدارة المخاطر في قطاع التأمين، ووضع أطر واضحة من المسؤولية والمساءلة على مجالس الإدارة والإدارة العليا.

وفي العام 2022، استمر العمل على الأطر المقترحة لمعالجة الاختلال المالي للبنوك وشركات التأمين العاملة في الدولة. ومن المتوقع أن يتم إصدار نظام معالجة الاختلال المالي في أوائل العام 2023، إضافة إلى إطار العمل اللازم في وقت لاحق من العام. وبدأ العمل أيضاً في العام 2022 بشأن نظام مخاطر الائتمان الجديدة المتوقع إصداره خلال العام 2023.

5.9 حماية المستهلك

لتشجيع التركيز على حماية المستهلك، عمل قطاع مراقبة سلوك السوق الذي تم تأسيسه حديثاً على ضمان امتثال القطاع للأنظمة ولمعايير حماية المستهلك.

رفع الوعي

أجرى المصرف المركزي 12 مراجعة خلال العام حول الموضوعات المتعلقة بالمستهلكين، وكان ذلك بشكل أساسي لتقييم فهم وتطبيق نظم المصرف المركزي من قبل المؤسسات المرخصة.

وتألفت تلك المراجعات من ثلاث مراجعات محددة المواضيع وتسع مكتبية، وتعد المراجعات محددة المواضيع أكبر من حيث النطاق وعدد المؤسسات المالية المرخصة المشاركة، وتهدف إلى اختبار الامتثال على مستوى القطاع. وفي العادة، تكون المراجعات المكتبية أكثر تركيزاً، كما أنها تستهدف عدداً محدوداً من المؤسسات المالية المرخصة ذات النطاق الرقابي المحدد.

وركزت المراجعات محددة المواضيع الثلاث على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إضافة إلى الإفصاح والشفافية وبطاقات الائتمان.

المراجعة محددة المواضيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف المصرف المركزي من هذه المراجعة إلى تحديد المعوّقات والتحديات التي يواجهها العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتوصل إلى فهم أفضل لعمليات المؤسسات المالية المرخصة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقاست المراجعة أيضاً مدى الامتثال للإخطار رقم (2021/1532) الصادر عن المصرف المركزي، مع تقديم توصيات للتخفيف من التحديات والعقبات التي تم تحديدها.

وقرر المصرف المركزي عدم إصدار أي أنظمة ومعايير إضافية، ولكنه سيكتفي بمراقبة أداء القطاع وسلوكه قبل إصدار أي معايير رقابية.

المراجعة محددة الموضوع للإفصاح والشفافية

تهدف هذه المراجعة إلى اختبار الامتثال في مختلف أرجاء القطاع مع حزمة متطلبات الإفصاح والشفافية الجديدة الصادرة في التشريعات الوطنية لحماية المستهلك 2021 لضمان التنفيذ السليم. وأسفرت المراجعة عن العديد من النتائج التي تم توزيعها على المؤسسات المالية المرخصة المحددة على شكل خطط علاجية، والتي قام المصرف المركزي بالرقابة على الامتثال الكامل.

المراجعة محددة الموضوع لبطاقة الائتمان

ركزت المراجعة على أفضل 15 مشاركاً في القطاع بهدف تقييم مناهجها لحماية المستهلك في عمليات بطاقات الائتمان التي تصدرها. وتضمنت المراجعة سلسلة اجتماعات مكثفة مع جميع المؤسسات المالية المرخصة المشاركة لمعالجة سوء تفسير التشريعات التنظيمية التي أدت إلى ممارسات خاطئة في حسابات الفائدة التي تتبناها تلك المؤسسات.

ويواجه المصرف المركزي هذه الحالات من خلال تقديم ملاحظات فردية إلى المؤسسات المالية المرخصة، مع الطلب منها تقديم خطط علاجية. ويتمثل هدف المصرف المركزي في إصدار توضيح رقابي للقطاع لضمان الفهم الصحيح والموحّد للمتطلبات.

المراجعات المكتبية

أجرى المصرف المركزي مراجعات مكتبية مع عدد من البنوك لمعالجة حالات عدم الامتثال المحتملة. وطُلب من البنوك تزويد المصرف المركزي بخطط علاجية للجوانب التالية التي خضعت للرقابة إلى حد الإغلاق المرضي:

- رسوم السداد المبكر
- احتساب الفائدة على بطاقة الائتمان
- اتجاهات الاحتيال ورفع التقارير بشأنه
- أداء التعامل مع الشكاوى في شركات التأمين
- التسويق من خلال الاتصالات الهاتفية
- رسوم السحب على المكشوف المتجددة
- التأخير في إصدار خطاب المديونية/ خطاب براءة الذمة
- رسوم السداد المبكر لقرض الرهن العقاري
- آلية احتساب الفائدة لبطاقات الائتمان على الأرصدة المستحقة للأفراد

وفي المجمل، أدت المراجعات التي أنجزت في العام 2022 إلى إطلاق حوار بنّاء، وإجراء تعديلات على الممارسات القديمة. وتم أيضاً إصدار أربع مذكرات إرشادية بهدف التوصل إلى فهم أفضل لأنظمة ومعايير حماية المستهلك. وبالتنسيق مع اتحاد مصارف الإمارات، تم عقد خمس جلسات توعية مع أعضاء في القطاع، واجتذبت 1,500 مشارك.

وانطلاقاً من هدفه الأساسي المتمثل في تعزيز الثقة إزاء النظام المالي، بدأ المصرف المركزي في تطبيق أنظمة حماية المستهلك المستندة إلى المبادئ للمؤسسات المالية المرخصة، والمتعلقة بالإفصاح والرقابة على المنتجات وسلوك السوق، واختيار العملاء والمديونية والخصوصية.

وأنشأ المصرف المركزي التزامات مؤسسية لحماية المستهلك وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (14) للعام 2018. ويتم أيضاً التخطيط لوحدة أمين المظالم لتلقي شكاوى المستهلكين ومتابعة الإنصاف. وستعمل وحدة "سندك" على ضمان السلوك الأخلاقي للشركات وحماية حقوق المستهلكين.

الرسم البياني 1.5.9 التطورات في مجال حماية المستهلك خلال 2022

تعجيل إدارة قضايا المحاكم

تم تعزيز فعالية نظام إدارة قضايا المحاكم، حيث أصدر المصرف المركزي كتيّب أحكام مفصل حول أدوار ومسؤوليات المحاكم والمؤسسات المالية المرخصة والمصرف المركزي نفسه في حل الشكاوى. وتهدف هذه الخطوة إلى تحسين الكفاءة، وتقليل أوقات المعالجة والتكاليف، وتبسيط العمليات، مع إصدار الأحكام بسرعة، ما يعود بالنفع على المؤسسات المالية المرخصة والمستهلكين. وخلال العام، تم دمج النظام المركزي لإدارة الشكاوى مع دائرة القضاء في أبوظبي، ويُتوقع أن تكون هذه الخطوة نموذجاً يحتذى في جميع أنحاء الدولة.

توسيع التعاون الدولي

انضم المصرف المركزي إلى الشركاء الرئيسيين في القطاع في اليوم العربي للشمول المالي الذي يرعاه صندوق النقد العربي.

6.9 الاستقرار المالي

تعزيز مرونة النظام المالي الإماراتي من أجل المستقبل

تم تكليف المصرف المركزي بتعزيز الاستقرار المالي في الدولة، لأهمية النظام المالي المستقر والموثوق للنمو الاقتصادي المستدام. ومع تلاشي تأثير جائحة "كوفيد – 19"، كانت هناك حاجة ماسّة لليقظة خلال العام 2022، في ظل التوترات العالمية والتطورات المالية الكلية المتقلبة.

وأجرى المصرف المركزي تقييمات للمخاطر واختبارات الأوضاع الضاغطة قائمة على مختلف السيناريوهات، كما راقب عن كثب التأثير المحتمل للتطورات الخارجية على النظام المالي والاقتصاد الإماراتي عموماً. ورغم هذه التوجهات العالمية المعاكسة، حافظ النظام المالي الإماراتي على سلامته، وظل النمو الاقتصادي قوياً.

خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

واصل المصرف المركزي تنفيذ استراتيجية السحب التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة التي تم تنفيذها في العام 2020 للتخفيف من التداعيات المالية والاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة "كوفيد – 19". وساعدت الخطة على استقرار الاقتصاد والنظام المالي للدولة خلال الأزمة، وتم إنهاؤها من دون حدوث تأثير كبير على النظام المالي أو الاقتصاد.

وتماشياً مع انتعاش النشاط الاقتصادي، أنهى المصرف المركزي إجراءات الإغاثة المؤقتة في متطلبات السيولة والاحتياطي في 30 يونيو 2022، إضافة إلى التسهيلات التمويلية بدون تكلفة إبان الخطة، التي كانت متاحة من خلال برنامج التعافي.

وتضمنت تدابير الدعم التي ظلت سارية المفعول مؤقتاً بعد 30 يونيو 2022، متطلبات احتياطي مخفضة، وخفض متطلبات الدفعة المقدمة لقروض الرهن العقاري الجديدة، والمراجعة الاحترازية. وكان المصرف المركزي على أتم الاستعداد خلال الفترة المتبقية من العام 2022 لاتخاذ المزيد من التدابير إذا لزم الأمر، تماشياً مع إطار الاستعداد للأزمات المالية وإدارتها.

الرقابة على النظام المالي

أجرى المصرف المركزي رقابة استشرافية على مرونة النظام المالي الإماراتي ونقاط الضعف الكامنة. واشتملت تلك الإجراءات على تقييمات عالمية وإقليمية ومحلية للمخاطر المالية الحالية والاتجاهات المالية الناشئة التي تؤثر على البنوك الإماراتية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وحافظ القطاع المالي الإماراتي على مرونته طوال العام 2022، كما أظهرت مؤشرات الأداء الرئيسية انتعاشاً واسع النطاق في أعقاب الجائحة، بدعم من التدابير الاستباقية التي اتخذها المصرف المركزي. وتمكن القطاع المصرفي من الحفاظ على قدرة إقراض كبيرة لدعم الاقتصاد، كما أجرى تقييمات منتظمة لجودة الأصول.

وطبق المصرف المركزي معايير انكشاف البنوك على القطاع العقاري، ليسهم ذلك في الإشراف والرقابة على مستوى الانكشاف على القطاع. وعزز المصرف المركزي أيضاً جهوده لمراقبة وتحليل مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المؤسسات المالية والأسواق المالية.

اختبارات الأوضاع الضاغطة 2022

أجرى المصرف المركزي في العام 2022 الاختبار السنوي للأوضاع الضاغطة من الأسفل إلى الأعلى للكشف عن نقاط الضعف المحتملة في القطاع المصرفي الإماراتي، وإجراء تقييم استشرافي لرأس المال والسيولة الوقائية للبنوك. وتم تطوير السيناريو المعاكس الافتراضي حول مخاطر التضخم المقترن بالركود نتيجة ارتفاع التضخم وتشديد أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا. وستنتقل مخاطر التضخم المقترن بالركود التضخمي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة وأسعار النفط وأسواق رأس المال والإسكان. وأظهرت النتائج أن القطاع المصرفي الإماراتي يمكنه تحمل السيناريوهات المدروسة، مع الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة.

وواصل المصرف المركزي الاختبارات المتكررة الشاملة لتقييم تأثير التضخم المرتفع والتشديد الملحوظ في السياسة النقدية على القطاع المصرفي الإماراتي. ومن الأهداف الأخرى لهذه الاختبارات قياس المخاطر المحتملة لاستدامة ديون الشركات والأسر الإماراتية الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، وتأثير ذلك على رأس مال البنوك الإماراتية، وهوامش السيولة. وأظهرت النتائج أن القطاع المصرفي الإماراتي يمتلك الاحتياطيات الكافية من رأس المال والسيولة لتحمل أي زيادة محتملة في أسعار الفائدة بمستوى أعلى من المتوقع.

وأخيراً، أجرى المصرف المركزي أول اختبار للأوضاع الضاغطة لمخاطر المناخ بهدف إجراء تقييم أولي لتأثير مخاطر التحول المناخي على محفظة إقراض الشركات في البنوك الإماراتية. واعتمد الاختبار على سيناريوهات اختبار مناخي طورتها شبكة البنوك المركزية والمشرفين على النظام المالي الأخضر، وأظهر التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية في الإمارات والميزانيات العمومية للبنوك. وسيواصل المصرف المركزي عمله في العام 2023 في هذا النوع من الاختبارات المتعلقة بالمخاطر المناخية، إلى جانب إجراء المزيد من التحليل باستخدام البيانات المجمّعة، ودراسة تأثير المخاطر المادية على ميزانيات البنوك في الإمارات.

إطار السياسة الاحترازية الكلية

يهدف إطار السياسة الاحترازية الكلية للمصرف المركزي إلى تعزيز المرونة الشاملة للنظام المالي، لتقليل المخاطر النظامية وآثارها السلبية على الاقتصاد الحقيقي. ويعالج هذا الإطار الأبعاد الدورية والهيكلية للمخاطر النظامية، كما يعكس البعد الدوري التغيرات في المخاطر النظامية بمرور الوقت، بينما يعكس البعد الهيكلي توزيع المخاطر النظامية وتركيزها داخل النظام المالي. وركزت التحسينات التحليلية خلال العام على مواكبة التغيرات الهيكلية والتكنولوجية التي تشكّل النظام المالي على مستوى العالم، ومنها على سبيل المثال المخاطر المحتملة المتعلقة بالوساطة المالية غير المصرفية والأصول المشفرة.

وفي الاختيار السنوي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في الدولة، اختار المصرف المركزي البنوك الأربعة نفسها كما في العام السابق، وهي بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي. وتخضع البنوك المختارة ضمن هذه الفئة لمتطلبات رأس مال أعلى (احتياطي رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية)، إضافة إلى المزيد من التدقيق الرقابي المكثف. وضمن إجراءات الإلغاء التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، انتهى التخفيف المؤقت لرأس المال المطلوب لهذه الفئة من البنوك في 30 يونيو 2022.

7.9 السياسة النقدية والأسواق المحلية

طرح الإطار النقدي للدرهم

تواصل طرح الإطار النقدي للدرهم خلال العام 2022، واشتمل التركيز في هذه الخطوة على تطوير تسهيلات السيولة جديدة وتعزيز التسهيلات القائمة، وتحسين شفافية الإطار النقدي للدرهم والعمل الجاري لدعم تطوير سوق رأس المال المحلي. وكان هناك تركيز إضافي على بناء القدرة التحليلية التنظيمية من أجل دعم إدارة سيولة القطاع المصرفي المحلي بطريقة أكثر نشاطاً.

وتم اتخاذ الخطوات التالية ضمن آلية التنفيذ المستمر للإطار النقدي للدرهم خلال العام.

تأمين السيولة وتعزيز التسهيلات الدائمة

أجرى المصرف المركزي المزيد من التحسينات على تسهيلات السيولة، وشمل ذلك إدخال شروط وأحكام عامة جديدة للتسهيلات الائتمانية الدائمة، وتسهيل الإقراض الهامشي والمرابحة المضمونة، واستحداث تسهيلات جديدة لتأمين السيولة الطارئة، حيث يتيح هذا المعيار للمصرف المركزي توفير احتياطيات على أساس موسع استجابة للضغوط الفعلية أو المتوقعة على أساس الضمانات. وعززت الشروط والأحكام العامة الجديدة أيضاً إطار الضمانات للمصرف المركزي، وتحديث الاتفاقيات المطلوبة للوصول إلى هذه التسهيلات. وتسمح هذه التحسينات التي أدخلها المصرف المركزي بتمديد السيولة الطارئة، مع حماية ميزانيته العمومية في جميع ظروف السوق.

دعم تطوير سوق رأس المال

بعد الإطلاق الناجح لبرنامج "الأذونات النقدية" في العام 2021، استفاد المصرف المركزي من البنية التحتية والأنظمة لهذه السندات لدعم برنامج سندات الخزينة لوزارة المالية. وبموجب الترتيبات مع الوزارة، يعمل المصرف المركزي كمسجل ووكيل مزاد ووكيل إصدار ووكيل دفع/ حساب لبرنامج سندات الخزينة.

وحقق البرنامج بعد إطلاقه تقدماً قوياً بإصدار إجمالي قدره 9 مليارات درهم حتى العام 2022، إلى جانب ظهور بعض التداول في السوق الثانوية. وكان الطلب القوي من المستثمرين واضحاً أيضاً خلال عمر البرنامج، حيث تم تجاوز الاكتتاب في المزادات الأولية في كثير من الأحيان بواقع خمسة أضعاف أو أكثر. وتوفر البنية التحتية التي وضعها المصرف المركزي منصة قوية لإصدارات سندات الدين المقومة بالدرهم من قبل المؤسسات المرتبطة بحكومة الإمارات، في حين يأمل المصرف المركزي في توسيع استخدامها مستقبلاً.

تسوية السيولة وتحليلها والتنبؤ بها

في إطار متابعة بعثة المساعدة الفنية التابعة لصندوق النقد الدولي بشأن إدارة السيولة والتنبؤ بها في العام 2021، نفّذ المصرف المركزي العديد من توصياته في العام 2022، والتي شملت وضع وتنفيذ إطار لتسوية السيولة والتنبؤ بها. وبدعم من صندوق النقد الدولي، يطبق النهج الذي يتبناه المصرف المركزي تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة لتحليل السيولة المحلية والتنبؤ بها. ويمثل بناء القدرات الجزء الحيوي من بدء تطبيق الإطار النقدي للدرهم، كما يوفر القدرة التحليلية اللازمة لإدارة السيولة بفعالية على أساس يومي.

تعزيز الشفافية

عمل المصرف المركزي على تعزيز شفافية الإطار النقدي للدرهم من خلال تطوير قسم "السياسة النقدية والأسواق المحلية" الجديد على موقعه الإلكتروني، والذي يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بمختلف ميزات الإطار، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة، والشروط والأحكام المطبقة على جميع التسهيلات، واللوائح ذات الصلة والبيانات الرئيسية المتعلقة بالسيولة وإصدار السندات النقدية. ويوفر تطوير الموقع الجديد للمشاركين في السوق والجمهور العام معلومات مفيدة بشأن تنفيذ السياسة النقدية في الدولة، بما في ذلك بعض المواد التعليمية المتعلقة بكيفية تنفيذ المصرف المركزي للسياسة النقدية، وكيفية عمل النظام النقدي للدولة. ومن خلال تعزيز شفافية الإطار النقدي للدرهم بهذه الطريقة، يرتقي المصرف المركزي إلى مصافّ البنوك المركزية الرائدة على مستوى العالم فيما يتعلق بشفافية إطار سياسته النقدية.

الترتيبات التنظيمية

في العام 2022، شهد تطبيق النموذج التشغيلي المستهدف 2.0 (TOM 2.0) إنشاء إدارة سياسة نقدية جديدة قائمة بذاتها، علماً أن إنشاءها لا يشير إلى نظام جديد للسياسة النقدية. وتتمثل مهمة النموذج الجديد في تطوير أدوات الإدارة النقدية، وبناء القدرات التحليلية، وتحديد أهداف السياسة النقدية للمصرف المركزي من خلال صياغة الإطار النقدي للدرهم، وتطوير تسهيلات إدارة السيولة ذات الصلة. ويسمح تطوير هذه الإدارة المستقلة ببناء المزيد من القدرات، لاسيما الجانب المتعلق بالتحليلات، لتقديم الدعم لطرح الإطار النقدي للدرهم، مع ضمان أن يكون تنفيذ السياسة النقدية مدعوماً بإطار نظري وتجريبي صحيح.

8.9 العمليات المصرفية

1.8.9 المدفوعات

في الجانب المتعلق بالمدفوعات، يقوم المصرف المركزي بتنفيذ مبادرات لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة على اختلافهم، ما يضمن محافظة الإمارات على مرتبة الصدارة، عندما يتعلق الأمر بالتطور التكنولوجي، والابتكار، والمرونة والأمن.

ويتولى المصرف المركزي تطوير البنية التحتية للأسواق المالية، لضمان قبول أوسع لوسائل الدفع غير النقدية، وقابلية التشغيل البيني في السوق، وتوفير خدمات الدفع والتسوية، والإشراف على البنى التحتية للأسواق المالية وأدوات الدفع، وتعزيز الشفافية والاستقرار.

وفي العام 2022، أحرز المصرف المركزي تقدماً في التحضير لتنفيذ إحدى المكونات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع التي تم تطويرها في 2019 لتصميم البنى التحتية للأسواق المالية وفق أعلى المستويات العالمية، وعلى نحو يوفر حلول دفع مبتكرة، وتعزيز تجربة العملاء من خلال منصة الدفع الفوري.

وطور المصرف المركزي خطة لإطلاق منظومة بطاقات الدفع المحلية في الدولة، عن طريق اتباع نهج تدريجي نحو تعزيز المعالجة المحلية لمعاملات البطاقات المحلية من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني (UAESWITCH). ويتيح البرنامج أيضاً إصدار بطاقات محلية، في خطوة تسهم في تعميق استخدام المنصات الإلكترونية في الدولة، ويقلل من تكاليف مجتمع غير نقدي، فضلاً عن تعزيز سيادة البيانات وأمنها.

وعلى المستوى الإقليمي، واصل المصرف المركزي استعداده للانضمام إلى نظام المدفوعات الخليجي 'آفاق'، بهدف تمكين المعالجة الفورية للمدفوعات العابرة للحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام عملاتها المحلية. أما الهدف النهائي لهذا

المشروع فيتمثل في زيادة تكامل أنظمة الدفع المحلية عبر دول المجلس، وتعزيز كفاءة آليات التسوية الحالية.

وقدم المصرف المركزي أيضاً الدعم لجهود المؤسسة المسؤولة عن منصة المدفوعات العربية "بنى"، لتحسين المقاصة والتسوية للمدفوعات العابرة للحدود في الوطن العربي. وكان الدرهم الإماراتي أول عملة تسوية في "بنى"، وتنضم البنوك في الدولة تدريجياً إلى النظام للاستفادة من خدماته.

التطورات في نظم الدفع

تنفيذ منصة الدفع الفوري تحت الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع

تتمثل المكونات الرئيسية للمنصة في تحديد الأساس المنطقي لنظم الدفع في المصرف المركزي، وتطوير وتشغيل منصة الدفع الفوري، وتحديث البنية التحتية ومركز البيانات لنظم الدفع، وإنشاء شركة تابعة مملوكة بالكامل لتنفيذ وتشغيل البنية التحتية للأسواق المالية.

وتهدف منصة الدفع الفوري التي تمثل إحدى أهم ركائز الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع، إلى تسهيل وتسريع المدفوعات الفورية، والسماح بتحويل الأموال على مدار الساعة، باستخدام الحسابات المصرفية وأرقام الهواتف المحمولة وأرقام التعريف وأنواع أخرى من الأدوات ذات الصلة. وستسهل المنصة أيضاً المدفوعات المستندة إلى رمز الاستجابة السريعة، والعمليات الإلكترونية للخصم المباشر، إضافة إلى الشيكات الإلكترونية.

وستتيح المنصة ذاتها تحويل الأموال بسهولة وسرعة وسلاسة، من دون الحاجة إلى معرفة رقم الحساب أو رقم الحساب المصرفي الدولي (الآيبان). ومن خلال تقديم خدمات دفع مبتكرة للأطراف المشاركة من المؤسسات والشركات ومستخدمي الخدمة، تسهم المنصة في مواكبة التغيرات السريعة في قطاع الدفع في الدولة، وضمان الامتثال لأفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما في ذلك معيار آيزو (ISO 20022)، والمعيار الجديد للرسائل المالية الدولية.

وفيما يتعلق بالتقدم في تنفيذ خارطة طريق الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع في العام 2022، حقق المصرف المركزي ما يلي:

- التصميم النهائي وبدء تنفيذ الخدمات الأساسية (تحويل الرصيد)، الخدمات الإضافية (خدمات العنونة، طلب الدفع) وخدمات القيمة المضافة (إدارة الحالة)
- اكتمال مرحلة التحليل والتصميم لأنظمة الإصدار 2 (الخصم المباشر الإلكتروني)
- نشر مكونات البنية التحتية والهيكلية لخدمات الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع
- الانتهاء من نطاق نقل الأنظمة القديمة
- انضمام المشاركين تدريجياً في المشروع التجريبي لمرحلة اختبار منصة الدفع الفوري، وتنظيم الورش الوظيفية والفنية المفصلة

ومن المقرر بدء التشغيل التجريبي لمنصة الدفع الفوري في الربع الأول من العام 2023.

وشهد العام 2022 تأسيس "شركة الاتحاد للمدفوعات"، الشركة الجديدة التابعة للمصرف المركزي المسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية التحتية للأسواق المالية على المستوى الوطني. ومن شأن هذا الإنجاز المهم أن يعزز مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي مرتبط بالأسواق المالية الدولية الرئيسية.

منظومة البطاقة المحلية

بدأ المصرف المركزي في عام 2022 بتطوير منظومة البطاقة المحلية في الدولة ليتم تنفيذ عمليات الدفع محلياً ضمن الدولة، وتقليل التكلفة الاقتصادية للمدفوعات الإلكترونية، وتعزيز فعالية الرقابة، وضمان تنفيذ البيانات المتعلقة بالدفع محلياً.

ويتم تنفيذ المشروع المخطط اكتماله في العام 2023 على مراحل، وسيتم في المرحلة الأولى تمكين توجيه معاملات نقاط البيع المحلية محلياً من خلال نظام "مقسم الإمارات الإلكتروني" UAESWITCH، بينما تتكون المرحلة الثانية من تصميم المواصفات وإطلاق بطاقات محلية كاملة تحمل علامة الإمارات.

ضمان الاستعداد للانضمام إلى نظام المدفوعات الخليجي "آفاق"، ومنصة المدفوعات العربية "بنى"

في العام 2022، حرص المصرف المركزي على الاستعداد إلى جانب المجتمع المالي في الدولة للانضمام إلى نظام المدفوعات الخليجي "آفاق"، مع الانتهاء من جميع التغييرات المطلوبة على أنظمته، واستكمال جميع الاختبارات اللازمة مع البنوك المركزية والتجارية الخليجية الأخرى المشاركة في النظام. وتم تحديد تاريخ الانضمام الفعلي في نهاية مارس 2023.

وبعد أن أصبح المصرف المركزي الجهة الأولى التي تسهل توفير السيولة بعملتها للمشاركين، فقد عمل بنشاط مع البنوك في الدولة لتسهيل مشاركتها في منصة المدفوعات العربية "بنى". وانضم بالفعل عدد قليل من البنوك إلى النظام، وتم تصنيف الدرهم الإماراتي أول عملة تسوية في هذه المنصة، ويتزايد حجم المعاملات التي تتم تسويتها باستمرار.

وأصبحت "بنى" الآن قادرة على تنفيذ عمليات كاملة، وسيكون هناك تركيز عالي المستوى على انتشار استخدامها في السنوات القادمة كوسيلة فعالة وتنافسية لمعالجة المعاملات في جميع أنحاء المنطقة.

التوافق مع معيار آيزو (ISO 20022)

يعمل المصرف المركزي بنشاط نحو إدخال معيار الرسائل المالية (ISO 20022) في إطار نهج تدريجي في العديد من مجالات الأعمال الرئيسية، بما يتماشى مع خارطة الطريق التي نشرتها "سويفت".

وسيساعد هذا المعيار على إدراج بيانات المعاملات الأكثر ثراءً والأفضل تنظيماً والأعلى دقة في رسائل الدفع. وستتيح المعلومات الإضافية لمقدمي خدمات الدفع وعملائهم، تقديم تجربة أفضل لعملائهم. وتشمل المزايا الإضافية تدخلاً يدوياً أقل، وعمليات امتثال أعلى دقة ومرونة أعلى، وتدابير محسّنة لمنع الاحتيال.

ويتم تنفيذ هذا المعيار من قبل البنوك والشركات ونظم الدفع ومزودي خدمات التطبيقات المالية لإجراء عمليات الدفع، ويستخدم حالياً من قبل عدد من برامج الدفع الآنيّة، وفي بعض أسواق التسويات الإجمالية الآنية.

وفي العام 2022، كان تركيز المصرف المركزي على منصات "سويفت ألاينس" و"سويفت سكوب"، بينما تهدف المرحلة الثانية المخطط استكمالها في العام 2025، إلى ترقية النظام المتأثر داخلياً ليشمل منصات الخزينة، والإطار النقدي للدرهم والأذونات النقدية.

وتعتمد أولويات المصرف المركزي في نظم الدفع للعام المقبل على العمل المنجز في السنوات السابقة، كما تتوافق مع إعلان الدولة للعام 2023 "عام الاستدامة". ومن بين هذه الأولويات ما يلي:

- الاستمرار في تنفيذ برنامج الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع
- دمج منصة الدفع الفوري مع منصات مماثلة في الدول الشريكة
- إطلاق منظومة البطاقة المحلية في الإمارات
- ضمان القبول المتبادل للبطاقات بين الإمارات

وجدول معينة من خلال الروابط الثنائية لنظام مقسم الإمارات الإلكتروني (UAESWITCH) مع مقاسم البطاقات الوطنية لهذه الدول

- ضمان امتثال نظم الدفع للمعايير الدولية ذات الصلة
- تعزيز مكانة الدولة في منظومة الدفع الإقليمية والدولية

القدرة التشغيلية لنظم الدفع في الدولة

واصلت القدرة التشغيلية لنظم الدفع في الإمارات الحفاظ على سلامتها وقوتها خلال العام 2022، بما في ذلك خدمة مقاصة الشيكات باستخدام صورها، ونظام الإمارات للتحويلات المالية، ونظام الإمارات للخصم المباشر، ونظام الإمارات لحماية الأجور، ونظام مقسم الإمارات الإلكتروني، ونظام الدفع الفوري.

أ) *خدمة مقاصة صور الشيكات*

عالجت خدمة مقاصة صور الشيكات 22.7 مليون شيك في العام 2022 بلغت قيمتها 1.30 تريليون درهم، أي بزيادة قدرها 2.5% و11.6% مقارنة بالعام الماضي على التوالي.

الرسم البياني 1.8.9 الشيكات المقدمة من خلال خدمة مقاصة صور الشيكات

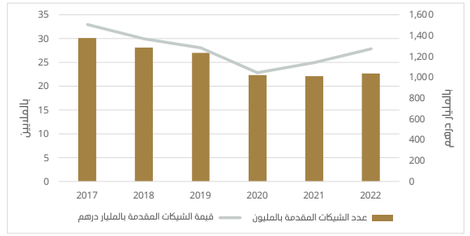

المصدر: *المصرف المركزي*

ب) *نظام الإمارات للتحويلات المالية*

عالج نظام الإمارات للتحويلات المالية 74.5 مليون معاملة في العام 2022، بقيمة 4.9 تريليون درهم لتحويلات الأفراد، بزيادة قدرها 23.1% في الحجم، وزيادة في القيمة بنسبة 26.9% مقارنة بالعام 2021. وبلغ حجم التحويلات المؤسسية 634,000 تحويلة، بقيمة 7.8 تريليون درهم، أي ما يمثل زيادة قدرها 17.9% من حيث الحجم، و36.2% في القيمة مقارنة بالعام 2021.

الرسم البياني 2.8.9 قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية

المصدر: *المصرف المركزي*

ج) *نظام الدفع الفوري*

ارتفع عدد المعاملات من خلال نظام الدفع الفوري بشكل ملحوظ خلال العام 2022 مسجلاً 38.3 مليون معاملة بلغت قيمتها الإجمالية 101.2 مليار درهم، مقارنة بـ 21 مليون معاملة بلغت 51.7 مليار درهم في عام 2021.

الرسم البياني 3.8.9 قيمة وعدد المعاملات باستخدام نظام الدفع الفوري

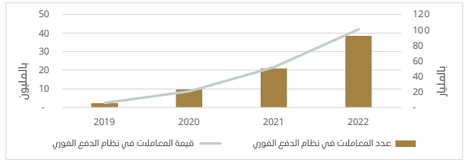

المصدر: *المصرف المركزي*

د) *نظام الإمارات لحماية الأجور*

ارتفع متوسط عدد الموظفين المسجلين في النظام على مستوى الدولة إلى 5.2 مليون في العام 2022 من 4.2 مليون في العام 2021. وارتفع إجمالي عدد الرواتب من 46.4 إلى 55.5 مليون، كما كانت هناك زيادة في إجمالي قيمة الرواتب المدفوعة وصلت إلى 249 مليار درهم مقارنة بـ 212 مليار درهم في العام 2021. وارتفع عدد الشركات المسجلة حتى 31 ديسمبر 2022 في النظام إلى 275,680 شركة، بعد أن كان عددها 216,690 شركة في نهاية العام 2021، أي بزيادة قدرها 27%.

الرسم البياني 4.8.9 المعاملات من خلال نظام الإمارات لحماية الأجور

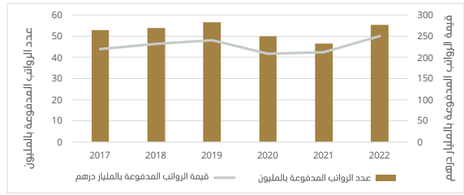

المصدر: *المصرف المركزي*

هـ) *نظام الإمارات للخصم المباشر*

تم تنفيذ 13.3 مليون معاملة بقيمة 86 مليار درهم من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر، أي بانخفاض قدره 4.2% في عدد المعاملات، في حين ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 9.4%.

الرسم البياني 5.8.9 المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر

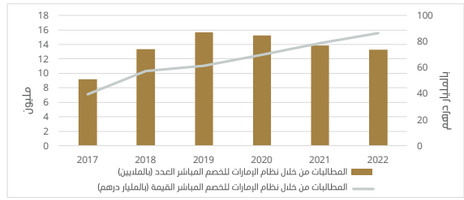

المصدر: *المصرف المركزي*

2.8.9 الإدارة النقدية

الأوراق النقدية

في أبريل 2022، أطلق المصرف المركزي ورقتين نقديتين جديدتين من فئتي الخمسة والعشرة دراهم، مصنوعتين من البوليمر، ومُعززتين بخصائص تقنية وأمنية متطورة. وتعد الأوراق النقدية الجديدة الإصدار الثالث للعملة الوطنية، وتعكس هدف المصرف المركزي لمواكبة تطور الدولة ورؤيتها للخمسين عاماً القادمة، لاسيما في القطاعين المالي والاقتصادي.

وتأتي إصدارات العملة هذه في أعقاب نجاح الورقة النقدية الأولى من البوليمر من فئة 50 درهماً. وتعكس الأوراق النقدية الجديدة من فئة 5 و10 دراهم تبني المصرف المركزي للممارسات المستدامة وجهوده لتطوير معايير بيئية معززة في القطاع المالي، وتعزيز النمو المستدام باستخدام مادة البوليمر الصديقة للبيئة والقابلة لإعادة التدوير. وتمتاز الأوراق بمستوى أعلى من المتانة والاستدامة من الأوراق النقدية الورقية القطنية التقليدية، وتدوم لمدة تصل إلى الضعفين، كما يمكن تداولها لفترة أطول.

وفي ديسمبر 2022، وفي إطار الاحتفالات باليوم الوطني الواحد والخمسين لدولة الإمارات العربية المتحدة، أطلق المصرف المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة الألف درهم مصنوعة من البوليمر. وتدعم الإصدارات الجديدة استراتيجية المصرف المركزي لتحسين أداء القطاع المالي في الدولة. وحرص المصرف المركزي في تصميم الورقة النقدية الجديدة على إبراز روح الاتحاد وقصة نجاح الإمارات، عن طريق استخدام الصور والرموز الثقافية والتنموية التي تجسّد الإنجازات العالمية الرائدة للدولة.

وتوجد صورة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على الوجه الأمامي للعملة الجديدة من فئة الألف درهم، إلى جانب نموذج لمكوك فضائي. واستوحي ذلك من لقاء الشيخ زايد مع رواد وكالة الفضاء الأمريكية ناسا في العام 1976، للتعبير عن طموحات الوالد المؤسس لتكون الإمارات ضمن الدول الرائدة في مجال استكشاف الفضاء.

وتحقق هذا الطموح في رحلة الإمارات لاستكشاف المريخ "مسبار الأمل" في العام 2021، وانعكس ذلك في تصميم الورقة النقدية الجديدة احتفالاً بهذا الحدث، من خلال وضع صورة تحمل شعار "مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ - مسبار الأمل" في الجزء العلوي من الورقة النقدية على يسار صورة الشيخ زايد. وأضيفت صورة لرائد فضاء كعلامة أمنية على جانبي الورقة، لتعكس وصول أول رائد فضاء إماراتي إلى محطة الفضاء الدولية. وحرص المصرف المركزي على التركيز على إنجاز عالمي آخر للدولة، وهو وضع صورة لمحطة براكة للطاقة النووية في إمارة أبوظبي على الجانب الآخر من الورقة النقدية الجديدة.

المصرف المركزي يفوز بجائزة إقليمية للورقة النقدية بقيمة ألف درهم

حصل المصرف المركزي على جائزة "أفضل ورقة نقدية جديدة" عن الورقة النقدية الجديدة بقيمة ألف درهم من المنتدى الإقليمي لتقنيات الطباعة الآمنة لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. وتم اختيار هذه الورقة لتصميماتها الفريدة وخصائصها التقنية وميزات الأمان المبتكرة. وصنعت الورقة من مادة البوليمر، وتحمل تصاميم ثلاثية الأبعاد، كما قام المصرف المركزي بدمج تقنيات الأمان المتقدمة التي تستخدم لأول مرة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، بالإضافة إلى استخدام تقنية "كاينغرام" متعددة الألوان، ما يجعل الإمارات أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تصدر أكبر شريط معدني يستخدم على سطح الأوراق النقدية.

الرسم البياني 6.8.9 ورقة نقدية جديدة مصنوعة من البوليمر "بقيمة 1000 درهم" صادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

- صنعت الورقة النقدية المصممة من مادة البوليمر المستدامة بتصاميم ثلاثية الأبعاد
- استخدام التقنيات الأمنية المتقدمة لأول مرة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا
- استخدام تقنية (KINEGRAM®) متعددة الألوان، لتكون الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط تصدر أكبر شريط من الرقائق المعدنية المستخدمة على سطح الأوراق النقدية

سك وإصدار المسكوكات التذكارية

إصدار عملات معدنية تخليداً لمركز جامع الشيخ زايد الكبير

أصدر المصرف المركزي 1,971 عملة تذكارية فضية بالتعاون مع مركز جامع الشيخ زايد الكبير التابع لوزارة ديوان الرئاسة لإبراز هذا المعلم الحضاري الوطني الذي يحمل اسم المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. ويظهر على الوجه الأمامي للعملة صورة الشيخ زايد مع مقولته الخالدة: "الاتحاد يعيش في نفسي، وفي قلبي، وأعز ما في وجودي". ويظهر على الوجه الخلفي للعملة رسم لجامع الشيخ زايد الكبير و"عام الخمسين" الذي يتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد.

إصدار مسكوكات تذكارية بمناسبة الذكرى الثلاثين لمجلس التوازن الاقتصادي

في عام 2022، أصدر المصرف المركزي بالتعاون مع مجلس التوازن الاقتصادي (توازن)، 1,000 قطعة نقدية فضية تذكارية بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس المجلس في العام 1992. وكان الهدف من الإصدار إبراز دور المجلس لإنشاء وبناء وإدارة العلاقات الصناعية للدولة.

ويحمل الوجه الأمامي للعملة صورة نقطية للصحراء، يعلوها اسم "توازن" باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى شعار "جذور القوية، أغصان وارفة" على الأطراف العلوية والسفلية باللغتين العربية والإنجليزية. وعلى الجانب التخر، توجد القيمة الاسمية البالغة 30 درهماً، واسم المصرف المركزي، مكتوباً باللغتين العربية والإنجليزية.

إصدار عملات معدنية تذكارية بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس اتحاد الإمارات لكرة القدم

بالتعاون مع اتحاد الإمارات لكرة القدم، أصدر المصرف المركزي 1,000 قطعة نقدية فضية تذكارية بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الاتحاد بالتزامن مع نهائي كأس رئيس الدولة. ويهدف الإصدار الجديد إلى تسليط الضوء على الإنجازات الكروية المهمة التي حققتها الإمارات على المستويين الخليجي والعالمي منذ قيام الاتحاد في العام 1971. ويحمل الوجه الخلفي شعار الدولة واسم المصرف المركزي باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية للعملة (50 درهماً إماراتياً).

إصدار عملات تذكارية بمناسبة اليوبيل الفضي للجامعة الامريكية بالشارقة

أصدر المصرف المركزي بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في الشارقة 1,000 قطعة نقدية فضية تذكارية احتفالاً باليوبيل الفضي للجامعة، تحقيقاً لرؤية مؤسسها صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، رئيس الجامعة الأمريكية في الشارقة. ويظهر الوجه الأمامي للعملة رسم الجامعة الأمريكية مع سنة تأسيسها في العام 1997، محاطاً باسم الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية. ويتضمن الوجه الخلفي للعملة شعاراً صمم خصيصاً للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين، إضافة إلى القيمة الاسمية (25 درهماً إماراتياً)، مع كتابة اسم المصرف المركزي باللغتين العربية والإنجليزية.

إصدار عملات معدنية بمناسبة الذكرى الخمسين لميناء زايد والذكرى العاشرة لتأسيس ميناء خليفة

أصدر المصرف المركزي بالتعاون مع موانئ أبوظبي 1,000 عملة فضية تذكارية بالتزامن مع الذكرى الخمسين لميناء زايد والذكرى العاشرة لميناء خليفة. ويظهر على الجانب الأمامي رسماً لشعار مجموعة موانئ أبوظبي واسم "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" باللغتين العربية والإنجليزية. ويتضمن الوجه الخلفي للعملة رسماً للميناء، واسم "مجموعة موانئ أبوظبي" باللغتين العربية والإنجليزية، و"الذكرى الخمسين لميناء زايد" و"الذكرى العاشرة لميناء خليفة" باللغتين العربية والإنجليزية. وتبلغ القيمة الاسمية للعملة 50 درهماً..

9.9 إدارة الاحتياطي

تعتبر الإدارة الحكيمة لاحتياطيات النقد الأجنبي جوهر المهمة التي يتولاها المصرف المركزي. وبناءً على ذلك، يستثمر المصرف المركزي احتياطياته من العملات الأجنبية في أصول آمنة وسائلة من الدرجة الاستثمارية تفي بمعايير السيولة التي حددها مجلس الإدارة.

وتتبع عملية الاستثمار أفضل الممارسات، كما تلتزم بالموجّهات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لإدارة احتياطي النقد الأجنبي. وتهدف سياسة المصرف المركزي للاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي إلى دعم الثقة في سياسة سعر الصرف، وتخفيف الاضطرابات الناشئة عن ميزان المدفوعات و/ أو النظام المصرفي المحلي، وتسهيل التعاملات بالعملة الأجنبية مع الدوائر الحكومية والنظام المصرفي المحلي، وتعظيم العائد عند مستوى مقبول من المخاطر.

لقد كان 2022 عاماً مليئاً بالتحديات في الأسواق المالية، حيث تم تشديد الظروف النقدية في جميع أنحاء العالم لوقف التضخم في أعقاب المحفزات المالية والنقدية الضخمة بسبب الجائحة العالمية. ومن خلال الجمع بين الإدارة السليمة للاحتياطيات والسندات وأسواق المال الفعالة للمصرف المركزي، تم تنفيذ الوظائف الأساسية في ظروف السوق الصعبة، وذلك من خلال السياسة النقدية الأكثر تشدداً على مستوى العالم، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة التي كانت السمة السائدة طوال العام 2022.

تنويع الأصول

تم تطبيق نهج التنويع من خلال إطار التخصيص الاستراتيجي للأصول المعتمد من مجلس الإدارة في جميع المحافظ المدارة داخلياً. ويحدد مجلس الإدارة في هذا الشأن الأهداف والقيود العامة، ويوضح المستوى المفضل لتحمل المخاطر، بينما يتحمل مديرو الاحتياطيات لاحقاً مهمة تعظيم العوائد وفق المعايير والأهداف المعتمدة من قبل صانعي القرار الرئيسيين. ويسمح الإطار الجديد باتخاذ قرارات ديناميكية مقترنة بأهداف واضحة تؤدي إلى تنفيذ استراتيجية استثمار متنوعة عالمياً، ويستخدمها المديرون الداخليون والخارجيون بهدف تعظيم العوائد المعدلة حسب المخاطر.

يتماشى إطار العمل مع أفضل الممارسات الدولية، ويسهم في إضفاء المصداقية على رؤية المصرف المركزي، باعتباره واحداً من بين أفضل البنوك المركزية على مستوى العالم. وفي العام 2023، ستتم مراجعة الإطار الاستراتيجي لتخصيص الأصول، واستراتيجية الاستثمار بما يتماشى مع أفق الاستثمار لثلاث سنوات (2024-2026) للمصرف المركزي.

وأتاح الإطار الجديد اتخاذ قرارات ديناميكية مقترنة بأهداف واضحة تؤدي إلى تنفيذ استراتيجية استثمار متنوعة عالمياً يستخدمها المديرون الداخليون والخارجيون بهدف تعظيم العوائد المعدلة حسب المخاطر.

10.9 وظائف الرقابة الداخلية للمصرف المركزي

1.10.9 إدارة المخاطر

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للمصرف المركزي في تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في الدولة. وخلال العام 2022، قدّم المصرف المركزي نموذجاً يحتذى به من حيث تبنى معايير وممارسات دولية رائدة في إدارة المخاطر الداخلية والامتثال. وتم الوصول إلى العديد من الإنجازات الرئيسية خلال العام لتسهم بدورها في تعزيز أطر وممارسات المخاطر والحوكمة في المصرف المركزي.

الفحص المعزز للعقوبات

طبق المصرف المركزي أنظمة جديدة لفحص العقوبات لضمان إخضاع جميع معاملات الدفع بالعملات الأجنبية الدولية للفحص بشكل روتيني مقابل قوائم العقوبات الإماراتية والصادرة عن الأمم المتحدة، وغيرها من قوائم العقوبات المعمول بها، بما يتماشى مع سياسة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في المصرف المركزي والمعايير العالمية.

إطلاق مركز التميز للأمن السيبراني

لتأمين البنية التحتية للأسواق المالية في الدولة، وتسهيل الابتكار التكنولوجي، تم إطلاق مركز التميز للأمن السيبراني الهادف إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في القطاع المالي الإماراتي حول قدرات الأمن السيبراني في العالم الحقيقي للشركات. ويشجع المركز المبادرات الداخلية والمجتمعية، مثل "محاكاة الهجمات السيبرانية"، منصة تبادل المعلومات على مستوى القطاع، إضافة إلى مراقبة نقاط الضعف في المصرف المركزي.

الحوكمة والشفافية وإدارة تضارب المصالح

أطلق المصرف المركزي خلال العام نظام الإفصاح الذي يعدّ آلية رئيسية لمنع وإدارة تضارب المصالح بين موظفي المصرف المركزي. ويسمح النظام بجمع ومراجعة وإدارة الإفصاحات الإلزامية السنوية والخاصة من قبل موظفي المصرف المركزي، والتي تغطي تضارب المصالح المحتمل الناشئ عن العلاقات الأسرية، والتوظيف الخارجي، والعضويات، والاستثمارات، والأنشطة التجارية الخاصة، والعلاقات مع المؤسسات المالية المرخصة والأطراف المقابلة والموردين.

وتزامن تنفيذ مبادرة "إفصاح" مع إطلاق حملة توعوية وتدريبية على مستوى المؤسسة، وتلا ذلك تقديم إفصاح إلزامي للموظفين ضمن أطر زمنية محددة.

وفي مجال الحوكمة والشفافية، تم تعزيز سياسة الإبلاغ عن المخالفات في المصرف المركزي لتتماشى

مع أفضل الممارسات والتطورات في القطاع والدروس المستفادة منذ إدخال السياسة في العام 2018. وتم إبراز التحسينات من خلال حملة دعائية على صفحة "لينكدإن" الخاصة بالمصرف المركزي وموقعه الإلكتروني، والنشرة الإخبارية على الشبكة الداخلية "الإنترانت" وجلسات تدريب الموظفين.

تعزيز المرونة التشغيلية

كانت الرغبة في الحفاظ بالمرونة التشغيلية العامل الأساسي لتحديد استجابة المصرف المركزي لجائحة "كوفيد – 19" وإدارته خلال العام 2022. ومع بدء حملة تقديم اللقاحات وتراجع العدوى، رفع المصرف المركزي تدريجياً ترتيبات إدارة الأزمات تماشياً مع توجيهات حكومة الدولة. وحتى مع تضاؤل التهديد الصحي، تم تطبيق الدروس المستفادة من الجائحة لبناء الوضع الطبيعي الجديد لبيئة العمل في المصرف المركزي، مثل إدخال سياسات العمل المختلطة عن بعد.

وبناءً على ذلك، أظهرت استجابة المصرف المركزي للجائحة أهمية ضمانات إدارة الأزمات الموجودة مسبقاً لتحسين قدرات المرونة على نطاق واسع إضافة إلى التصرف الفوري. وللحفاظ على هذا الزخم حتى العام 2023، تم إجراء محاكاة استراتيجية لإدارة الأزمات في نهاية العام 2022 لتحسين بروتوكولات إدارة الأزمات.

الضبط الدقيق لتحليلات وأطر المخاطر المالية

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز ممارسات إدارة الاحتياطيات والمخاطر، قدّم المصرف المركزي نظاماً معززاً لتحليلات المخاطر المالية والأداء في العام 2022، ليسهم ذلك في تعزيز جهود إدارة المخاطر المالية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي بحكمة. ويساعد النظام الجديد في تمكين مديري المحافظ لعرض وتحليل مخاطر المحافظ التي تم تحليلها وإسناد الأداء، كما يتيح النظام تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا، مع تقديم أفكار إضافية حول الأداء والمخاطر.

وتماشياً مع سياسة الاستثمار الجديدة، استكمل المصرف المركزي تحديثات مهمة لمخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، وأطر مخاطر السيولة المتعلقة بإدارة احتياطيات النقد الأجنبي. ويعتمد إطار عمل مخاطر السوق الآن على مقاييس مخاطر السوق ذات الصلة والأكثر انتشاراً. ويواصل إطار مخاطر الائتمان التأكيد على الإدارة الآمنة لاحتياطيات العملات الأجنبية، ويتم ذلك من خلال وضع قيود على جودة الائتمان للاستثمارات المؤهلة والأنشطة النظيرة. ويشدد الإطار ذاته على ضرورة امتلاك احتياطيات المصرف المركزي القدرة على العمل كمصدات للتخفيف من تأثير الضغوط المحتملة في النظام المصرفي المحلي.

2.10.9 التدقيق الداخلي

اعتمد المصرف المركزي نهج "نموذج من ثلاثة خطوط"، بما في ذلك الإدارة العليا لوظائف الأعمال، ووظائف إدارة المخاطر والامتثال، ووظيفة التدقيق الداخلي المستقلة والفعالة.

ويتبع التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى معالي المحافظ.

وتكون لجنة التدقيق مسؤولة عن مراقبة سلامة البيانات المالية للمصرف المركزي، وتقييم سلامة التقارير المالية وعمليات الإفصاح، والمراجعة والتوصية حول شروط التعاقد والاختيار والتعيين والرسوم الخاصة بالمدقق الخارجي. وتشرف اللجنة أيضاً على وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف المركزي.

وقامت لجنة التدقيق بمراجعة ميثاق وإطار عمل التدقيق الداخلي والموافقة عليه الذي يحدد مسؤوليات وصلاحيات الوظيفة.

وتتمثل مهمة التدقيق الداخلي في تقديم ضمانات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية لمساعدة المصرف المركزي على تحقيق أهدافه، وذلك من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

وتماشياً مع خطة التدقيق الداخلي، أكملت الوظيفة الأنشطة الرئيسية التالية:

- إجراء مراجعة لأربع إدارات وخمسة فروع وثمانية أنشطة متزامنة
- إجراء متابعة ربع سنوية للإجراءات التصحيحية
- تقديم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- العمل كجهة تنسيق بشأن التدقيق من ديوان المحاسبة
- إجراء تقييم سنوي لجودة التدقيق الداخلي

11.9 رحلة التحول في المصرف المركزي

يكمنُ التحسين المستمر في صميم أحد أهم الأهداف الأساسية للمصرف المركزي، وهو: دعم رسم معالم مستقبل التكنولوجيا المالية ورحلة التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما من الناحية التنظيمية، فيعتبر التحول حقيقة يومية في المصرف المركزي، حيث يعمل باستمرار ليكون واحداً من أفضل المصارف المركزية في العالم ضمن خطته الاستراتيجية 2023-2026.

وفي العام 2022، أحرز المصرف المركزي تقدماً في تسريع تحديث منظومة الخدمات المالية في الدولة، كما دفع التحول الداخلي فيه كمؤسسة، حيث أدخل تحسينات على العمليات والابتكارات الرقمية من خلال عدد من المشاريع، بما في ذلك استراتيجية التحول الداخلية.

وازدادت وتيرة الجهود المبذولة لتشكيل مستقبل القطاع المالي الإماراتي والمصرف المركزي. وشهد العام 2022 صياغة خرائط طريق تنفيذية للمبادرات التحويلية والاستراتيجية المتعددة والمشاريع المحددة للفترة 2023-2026، بناءً على عمليات التشاور والتقييم والمقارنة المكثفة.

وتم تصميم أهداف وآليات التقييم السنوية لجميع المؤشرات الاستراتيجية التي ترتبط بشكل مباشر بتصنيفات التنافسية العالمية لدولة الإمارات والمصرف المركزي في المجالات الرئيسية. وتمكن المصرف المركزي في الوقت نفسه من إحراز تقدم كبير نحو أهدافه الاستراتيجية.

تسريع تحول المصرف المركزي

للاستفادة من قوة الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للدولة، أطلق المصرف المركزي مبادرة التحول لتعزيز النظام النقدي والمالي للإمارات وبنيتها التحتية الرقمية، للحد من تكاليف الامتثال، وتحسين رضا العملاء والموظفين، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية والفعالية ومستويات الخدمة والقرارات المستندة إلى البيانات، مع تحسين قدرات مجموعة المصرف المركزي.

وانتهى المصرف المركزي من وضع استراتيجية التحول الشاملة في العام 2022 لاستكمال العناصر المختلفة لهذه المبادرة الواسعة خلال الفترة 2023-2026، بينما لا يزال العديد منها قيد التنفيذ.

وتعد هذه الاستراتيجية والمشروع التجريبي المستمر للعملة الرقمية للمصرف المركزي جزءاً من خطته الإستراتيجية الأكبر لخمس سنوات تحمل اسم برنامج تحويل البنية التحتية المالية الهادف إلى تحويل ورفع مستوى قطاع الخدمات المالية في الدولة، والبنية التحتية الرقمية المرتبطة به إلى مستوى عالمي متميز.

وفي إطار برنامج تحويل البنية التحتية المالية، يحتوي كل مشروع تحوّل يتبناه المصرف المركزي على أهداف وغايات واضحة ومحددة جيداً، ومعايير من مؤشرات الأداء الرئيسية، من أجل دمج أفضل الحلول التقنية وأنشطة العمل القوية ومبادئ التصميم.

ويشرف على هذه الجهود مكتب التحول ومكتب إدارة الاستراتيجية اللذين تم إنشاؤهما حديثاً، ليتوليا تحديد وتقديم وتتبع القيمة بشكل فعال للمصرف المركزي والقطاع المالي في الإمارات والدولة عموماً.

وتم حتى الآن تحديد المبادرات التالية والتعامل معها كأولويات.

الرسم البياني 1.11.9 مشروع CBT.Digital.Automation

يعتبر **CBT.Digital.Automation** مشروعاً طموحاً يهدف إلى إنشاء توأم رقمي للمصرف المركزي، ليحاكي الموظفين والعملاء والبنى المعمارية والذكاء والحوكمة والمنظومات وجميع جوانب عمليات المصرف المركزي ضمن منصة رقمية. وإلى جانب العديد من التقنيات، مثل سير العمل وقواعد العمل والذكاء الاصطناعي والتحليلات، يهدف المصرف المركزي إلى أتمتة ما يزيد على 88% من العمليات الحالية.

ويعتبر التوأم الرقمي نسخة رقمية لجميع جوانب عمليات المصرف المركزي والتي ستمكّنه من تطوير مجموعة عالية من القدرات الآلية والذكية. ويعتمد في الأساس على البيانات، حيث سيكون لكل عنصر بيانات وصفية خاصة به تسمح بالتخطيط الآلي والتتبع والتفويض وإعداد التقارير عن أنشطتنا، إضافة إلى تحسين توفير خدمة العملاء والموظفين.

ويستفيد التوأم الرقمي لموظف ما من البيانات المتعلقة بأدوار النموذج التشغيلي المستهدف، والموارد البشرية، وتخطيط موارد المؤسسة، فضلاً عن أنظمة أخرى، مثل تحديد وإدارة الوصول لتمكين الأتمتة وإدارة الأنشطة، والتفويض، والتعلم والتطوير.

وستعود رقمنة العمليات بالنفع على المصرف المركزي، لأنها تتيح له تحليل وتخطيط وتنفيذ مسؤولياته بأفضل مستويات السرعة والدقة والتأثير. وستوفر المستويات الجديدة للرقابة الرقمية أفكاراً تحليلية، إلى جانب تعزيز القدرة على إدارة الأنشطة وتنظيم اللوائح والسياسات والإجراءات وتفويض الصلاحيات، وأتمتة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وإعداد التقارير للمصرف المركزي.

وستتم أيضاً أتمتة العمليات على مستوى الإدارة وإعداد التقارير والتحليلات، وسيكتسب المصرف المركزي قدرة جديدة على إدارة المستندات وإجراء عمليات البحث المؤسسية بشكل أكثر فاعلية.

وسيعمل مشروع **CBT.Digital.Customer Experience** على رقمنة وأتمتة أكثر من 70 رحلة للعملاء من خلال تجربة متعددة القنوات. وبالاعتماد على الأتمتة والتحليلات وما يزيد على 80 خدمة إلكترونية جديدة، سيستحدث المصرف المركزي تجربة متباينة وشاملة ومبسطة للعملاء من المؤسسات المالية المرخصة.

وسيوفر هذا المشروع نقطة دخول رقمية واحدة لاتصالات الشركات والإدارات، إلى جانب مجموعة أدوات مخصصة لكل موظف. ومن المتوقع أن تعزز بوابة الموظف الشخصية الموحدة كفاءة وفعالية الموظف والفريق، بينما ستعمل تحليلات مكان العمل على تمكين الأفراد والفرق لدعم راحة الموظفين بشكل أفضل.

وضمن رؤيته وأهدافه للعام 2026، صمم المصرف المركزي مبادرة التوأم الرقمي لدعم هدف استراتيجي مهم للغاية، وهو جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتمكينها. وفي نهاية المطاف، يُمثل تحول المصرف المركزي التكنولوجيا والبيانات والتطور الثقافي التي تعمل مجتمعة على تمكين المصرف المركزي من تقديم خدمات فعالة للعملاء وأصحاب المصلحة والموظفين.

جهود العملة الرقمية للمصرف المركزي

اتخذ المصرف المركزي من تنفيذ مشروع العملة الرقمية أولوية لتمكين الشمول المالي، وتسهيل المدفوعات الدولية العابرة للحدود ودعم نمو القطاع المالي في الدولة.

وفي العام 2022، أصبح المصرف المركزي من أوائل البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تنظم مشروعاً تجريبياً للقيمة الحقيقية لاستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية للشركات بالاشتراك مع مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية وسلطة النقد في هونغ كونغ، وبنك تايلاند ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني. ويتم إصدار عملات البنوك المركزية الرقمية من قبل الدول، وتعتبر عملة قانونية، وتلعب ذات دور النقد التقليدي، وتعمل دول عديدة حالياً على دراسة أو تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية.

وكان هذا البرنامج التجريبي أحد ثمار مشروع "الجسر" mBridge، مبادرة العملة الرقمية متعددة الأطراف التي انضم إليها المصرف المركزي لإجراء مدفوعات دولية وعابرة للحدود بصورة آنية وبكلفة منخفضة وبطريقة فعالة وشفافة، وتسوية المدفوعات من خلال وسيط آمن.

الرسم البياني 2.11.9 تجربة العملة الرقمية للمصرف المركزي بالقيمة الحقيقية من خلال مشروع "الجسر" mBridge

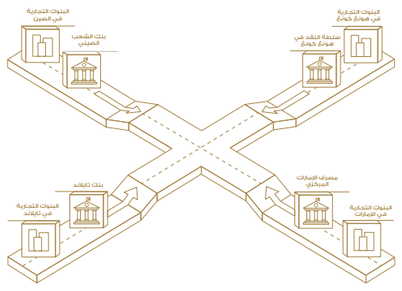

عند إجراء تجربة مشروع "الجسر" mBridge، استخدم 20 بنكاً تجارياً من الدول المشاركة الأربعة المنصة لتسوية مجموعة متنوعة من المدفوعات للعملاء من الشركات التي تركز على التجارة العابرة للحدود. وتم إصدار ما يزيد على 12.0 مليون دولار أمريكي على شكل عملات رقمية للبنوك المركزية، الأمر الذي سهّل إنجاز أكثر من 160 عملية دفع عابرة للحدود ومعاملات بالعملات الأجنبية يبلغ إجمالي قيمتها أكثر من 22.0 مليون دولار (أي ما يعادل 80.0 مليون درهم).

20
بنكاً تجارياً

12
مليون دولار أمريكي
عملات رقمية للبنوك المركزية

160
عملية دفع عابرة للحدود ومعاملات بالعملات الأجنبية

وأنشأ المصرف استراتيجية العملة الرقمية الخاصة به في العام 2022 ليصبح مركزاً للتميز في هذا المجال، ومركزاً إقليمياً لاستضافة البنية التحتية للعملات الرقمية وتشغيلها.

ويتمثل الهدف الآخر للاستراتيجية في توضيح سياسة العملة الرقمية للدولة، والتأكيد على أن العملة الرقمية للمصرف المركزي تعدّ عملة قانونية في الدولة.

وبما أنها تعدّ حلاً واعداً لتحقيق رؤية مجموعة العشرين لتطوير عملات رقمية للبنوك المركزية بهدف تسهيل التجارة العابرة للحدود وميزان المدفوعات التجارية، ينظر المصرف المركزي إليها على أنها طريقة مبتكرة لتكملة أنظمة الدفع التقليدية.

ويهدف المصرف المركزي من الآن فصاعداً إلى توفير مدفوعات العملة الرقمية العابرة للحدود بطريقة مستمرة وآمنة، من خلال إطلاق إنتاج منظم لمشروع "الجسر" مع البنوك المركزية الشريكة ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في أوائل العام 2024. وإضافة إلى ذلك، سيتم استكشاف الدول التجارية الرئيسية التي يمكنها العمل كشركاء للجسور الثنائية للعملات الرقمية. وسيبدأ العمل أيضاً لإثبات جدارة مفهوم العملة الرقمية المحلية للأفراد في العام 2023، تمهيداً لقيام المصرف المركزي لإطلاق استراتيجيته الشاملة للعملة الرقمية المتوقع طرحها في غضون عامين.

إدارة تحول البنية التحتية المالية

يهدف برنامج تحول البنية التحتية المالية، الذي يشمل تحول المصرف المركزي وعملته الرقمية، إلى تحسين قطاع الخدمات المالية في الإمارات وبنيتها التحتية الرقمية.

وفي العام 2022، أكمل المصرف المركزي المرحلة الأولى من برنامج تحول البنية التحتية المالية، ثم بدأ بتنفيذ المرحلة الثانية التي كان من المقرر اكتمالها في الربع الأول من العام 2023. ومن المقرر إنجاز جميع الأجزاء الأحد عشر من البرنامج في العام 2026. وإلى جانب مشروع العملة الرقمية ومشروع "التوأم الرقمي" للمصرف المركزي، فإن العناصر الأخرى من البرنامج تشتمل على ما يلي:

الرسم البياني 3.11.9 عناصر برنامج تحول البنية التحتية المالية

التحول الإشرافي: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين التراخيص والعمليات الإشرافية. وتتضمن الاستراتيجيات ذات الصلة استخدام تحليلات البيانات لابتكار طرق جديدة تتوافق مع أفضل الممارسات، بناءً على الإشراف بقدر 360 درجة على المؤسسات المالية المرخصة.

إدارة البيانات المؤسسية: يهدف هذا المشروع لرفع مستوى التعريف والتكامل والتحليل واسترجاع البيانات للتطبيقات الداخلية والاتصالات الخارجية على حد سواء.

مركز الابتكار: هو عبارة عن منصة تعاونية للمشاركة والبحث وتطوير التكنولوجيا المالية المبتكرة.

منصة المدفوعات الفورية: طرحت في الربع الأول من العام 2023 في إطار تجريبي مع مجموعة من المؤسسات المالية المرخصة.

منظومة البطاقات المحلية: أول منصة موحدة وآمنة وفعالة للدفع بالبطاقات في الدولة لتسهيل نمو التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية.

التمويل المفتوح: منصة تستفيد من الترابط والتشغيل البيني لدفع الابتكار والقدرة التنافسية والتعاون في قطاع الخدمات المالية.

السحابة المالية: بنية تحتية مالية سيادية تمتاز بالأمان، والمرونة، وقابلية التطوير والجدارة.

يعتزم المصرف المركزي تطوير مبادرات تحول البنية التحتية المالية بما يتماشى مع رؤيته للعام 2026، وذلك من خلال اعتماد نموذج تشغيل جماعي يقوم على كيان يضم المصرف المركزي والشركات التابعة والكيانات المنتسبة له، مثل شركة الاتحاد للمدفوعات ومعهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.

استقطاب التكنولوجيا المالية المبتكرة

يعتزم المصرف المركزي إنشاء صندوق الحماية التنظيمي (ساند بوكس) المؤقت الذي يتيح تجربة الحلول المبتكرة مع نماذج الخدمات المالية غير التقليدية واستخدامات التكنولوجيا، ما يسهم في دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير.

وإضافة إلى ذلك، يقود المصرف المركزي مبادرة التمويل المفتوح، وهي طريقة آمنة لفتح أنظمة المؤسسات المالية لأطراف ثالثة معتمدة يمكنها الاستفادة من البيانات المالية التي يوافق عليها العملاء، إلى جانب إنشاء تطبيقات جديدة وخدمات مالية مبتكرة. وقد تمنح بعض هذه التحسينات المتاحة لعملاء الخدمات المالية من قطاعي الشركات والتجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، المزيد من القدرة على التحكم في معلوماتهم، وتحفيز إنشاء خدمات جديدة تقدم قيمة أفضل مقابل المال.

وتهدف مبادرة التمويل المفتوح التي أطلقها المصرف المركزي إلى تقديم قيمة معززة للعملاء، كما تؤدي إلى إنشاء منتجات وتقديم عروض الخدمات المالية الجديدة، بدءاً من الاستشارات الرقمية وحتى الأتمتة المالية، بما يؤدي إلى تعزيز الأفكار والابتكارات.

مصرف أكثر مرونة

شهد العام 2022 اعتماد مجموعة واسعة من التدابير الاستراتيجية لتحويل المصرف المركزي إلى مؤسسة أكثر مرونة، إلى جانب مواصلة جذب المواهب العالمية ورعايتها. وتمحور هذا الجهد حول إطلاق نسخة محسّنة من النموذج التشغيلي المستهدف الخاص بالمصرف المركزي (TOM 2.0)، ليقود ذلك إلى إعادة تصميم الهياكل والوظائف الإدارية.

لقد أدت إعادة الهيكلة إلى خلق فرصة لتعزيز سياسات الموارد البشرية، كما أسفرت عن تطوير منهجية جديدة موحدة لتقييم الوظائف، وإطار لتقنينها وفق ظروف السوق، فضلاً عن تصنيف وظائف الموظفين من حيث الأقدمية، لتتناسب مع أفضل الممارسات. وفي الربع الثالث من العام 2022، تم الانتهاء من انتقال موظفي المصرف المركزي إلى الهيكل الجديد الذي يشجع التعاون والمساءلة والاستقلالية.

واستمر التحول في ثقافة الأعمال في المصرف المركزي بخطى متسارعة، حيث تم إجراء مجموعة من التحسينات في العام 2022 بهدف تعزيز القيمة التنافسية للموظفين، والارتقاء بمستوى الأداء، وتعزيز العدالة والمرونة لجميع الكوادر العاملة.

وشهد العام 2022 تسارع جهود التوظيف، حيث رفع المصرف المركزي عدد الموظفين الجدد بنسبة 138% مقارنة بعام 2021. وفي المجموع، انضم 93 موظفاً جديداً، وكان من بين هؤلاء 55 من مواطني الدولة، واستحوذت المناصب الإدارية على ما نسبته 31% من العدد الإجمالي للموظفين الجدد، ليتولوا قيادة مشاريع ومبادرات التحول.

واكتسبت جهودنا لتعزيز توظيف مواطني الإمارات في المصرف المركزي المزيد من الزخم في العام 2022. وضمن وحدة المعلومات المالية، تضاعف عدد القوى العاملة من مواطني الدولة تقريباً من 34 إلى 67 شخصاً خلال العام. وعلى مستوى الوظائف الأساسية، انضم 37 شاباً إماراتياً موهوباً إلى العمل في المصرف المركزي. وحظيت جهود التوظيف بالدعم في معرض التوظيف الافتراضي في سفارة الإمارات في واشنطن، ومعرض التوظيف السنوي في أبوظبي، حيث تمكن المصرف المركزي من استقطاب العديد من الباحثين عن عمل.

وفي نهاية العام 2022، بلغ إجمالي الكوادر العاملة لدى المصرف المركزي 751 موظفاً، بينما وصل معدل التوطين إلى ما نسبته 65%.

وتم ترشيح أكثر من 90 موظفاً متميزاً للتدريب على التطوير الفردي لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم وأدائهم، كما تمت التوصية بترقية 98 موظفاً إلى مناصب إدارية.

ومن خلال مبادرة التدريب الصيفي، أمضى ستة طلاب جامعيين من جامعة نيويورك أبوظبي وجامعة زايد والجامعة الأمريكية في الشارقة، ستة أسابيع من التدريب في إطار هذا البرنامج. وتم أيضاً إطلاق مبادرة جديدة لتطوير خريجي الإمارات، حيث اختيرت مجموعة من كبار الموظفين للمشاركة في برنامج تطوير مدته أسبوعين بعنوان "القيادة الاستراتيجية في عصر التحديات"، والذي أجرته كلية سعيد لإدارة الأعمال في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، بهدف تزويد قادة المستقبل بالمهارات اللازمة لإدارة التغيير.

وأطلق مجلس شباب المصرف المركزي العديد من المبادرات الداخلية والخارجية خلال العام، وتولى الشباب قيادة وتنظيم الكثير منها، وكان من أهمها برنامج إسعاد وراحة الموظفين.

وفي مجالات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإدارة المخاطر، وبالتوازي مع توسعة الأنشطة ذات الصلة، واصل المصرف المركزي رفع مستوى الخبرات الداخلية بين موظفيه، حيث تم تدريبهم وفق أعلى المعايير الدولية صرامة لتعزيز الكفاءات الفنية وضمان قوة عاملة جاهزة للمستقبل.

ترتيب أولويات المشتريات

حرصاً منه على تحقيق التميز في المشتريات خلال العام 2022، ركز المصرف المركزي على تطبيق التفكير الاستراتيجي، وتبسيط العمليات التجارية، ودمج أحدث التقنيات، وتشجيع الإشراف المسؤول على الموارد. وأعطيت الأولوية لزيادة الشمول والتنوع، من خلال إشراك الموردين المحليين، مع ضمان التزامهم بالسلوك الأخلاقي ومعايير الامتثال لأفضل الممارسات التي تدعم أهداف أعمال المصرف المركزي.

وتم إحراز تقدم خلال العام لزيادة التطابق بين أوامر الشراء ودقة الفواتير بنسبة 100%، وتقليل دورة المشتريات في غضون 10 أيام. ويجري العمل لتطوير منصة نظام المشتريات المؤتمتة "S2C".

توحيد معايير التمويل الإسلامي

مارست الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي دوراً بنّاءً في التمويل الإسلامي خلال العام 2022، عندما دعمت إصدار قانون جديد في الإمارات (مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لعام 2022)، يصنف ويوفر اليقين القانوني للمرة الأولى لفئة جديدة من العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الرسم البياني 4.11.9 قانون العقود الجديد المتوافق مع أحكام الشريعة

وبموجب الفصل السادس من قانون المعاملات التجارية الجديد لعام 2022، تم تفويض مجلس إدارة المصرف المركزي لإصدار اللوائح والأنظمة المتعلقة بالعقود والمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك بناءً على التوصية التي تقدمها الهيئة العليا الشرعية، لضمان تغطية شاملة للمعاملات المالية الإسلامية.

وبتوجيه من الهيئة العليا الشرعية، واصل المصرف المركزي، عمله لتعزيز توحيد الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدولة ومواءمتها. وبالتعاون مع لجان مختلفة من اتحاد مصارف الإمارات، تناول المصرف المركزي عدة قضايا تتعلق بالمنتجات المهمة للمؤسسات المالية الإسلامية. وشمل ذلك توحيد وإصدار الإرشادات المتعلقة بالجوانب الشرعية للصكوك ومعاملات إعادة الشراء والصفقات المشتركة.

وفيما يتعلق بنضج سوق الصكوك، فقد وفرت الهيئة العليا الشرعية للسوق المزيد من المرونة، والتوجيه لضمان قيام المؤسسات المالية الإسلامية في الإمارات بإصدار و/ أو تداول الصكوك العالمية، واستمرار الجهود للدفاع عن مكانة الدولة.

ودعم المصرف المركزي الابتكار في الأسواق المالية الإسلامية، من خلال توفير إرشادات محددة للمنتجات والخدمات التي سيتم تقديمها للجمهور من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. وفيما يتعلق بتحويل (سعر الفائدة المعروض بين البنوك العاملة في لندن) الليبور، وتأثيره المحدد على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، أصدرت الهيئة العليا الشرعية موجهات مستهدفة للسوق، للسماح بالانتقال السلس، واعتماد سعر مرجعي جديد يعتمد على المعطيات الماضية.

وكان التأمين التكافلي من مجالات التركيز الأخرى للمصرف المركزي، حيث تم إصدار نظام تكافل محدث. وغطت هذه التغييرات والتحديثات المتعلقة بدمج هيئة التأمين في المصرف المركزي، فضلاً عن إنشاء الهيئة العليا الشرعية باعتبارها السلطة المسؤولة عن إصدار المعايير والقواعد العامة المتعلقة بالجوانب الشرعية لقطاع التأمين التكافلي، والتي تعتبر ملزمة لشركات التكافل العاملة في الإمارات.

وكان التوطين أيضاً محور التركيز في أجندة الهيئة العليا الشرعية في العام 2022. وصدر قرار يسمح للمؤسسات المالية الإسلامية باستبدال تعيين عضو خامس في لجنة الرقابة الداخلية الشرعية، بتعيين عضوين متدربين من مواطني الدولة، وسيتم

تزويدهما بالخبرة ذات الصلة في أثناء مزاولتهما العمل، وأن يكونا قادرين على التعامل مع الإدارات المختلفة داخل المؤسسات المالية الإسلامية. ويهدف هذا القرار إلى تزويد سوق الإمارات بجيل جديد من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة والتمويل الإسلامي.

وضمن نهجها الاستشاري، عقدت الهيئة العليا الشرعية أيضاً العديد من الاجتماعات مع الأطراف ذات الصلة خلال العام لمناقشة القضايا والتحديات التي يواجهها السوق، فضلاً عن الفرص المتعلقة بالتمويل الإسلامي والاستدامة.

جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز

حصل المصرف المركزي خلال العام الماضي على جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز التي تعدّ واحدة من أرفع الجوائز في الدولة، وذلك تقديراً لجهوده في تحسين جودة وأداء أعماله، باعتباره الجهة الرقابية لقطاعات الخدمات المصرفية والمالية والتأمين في الدولة.

وتحت مظلة برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، فاز المصرف المركزي بجائزة العام 2022 عن فئة أفضل جهة لتحسين الأداء.

وأدرج المصرف المركزي في القائمة النهائية لأفضل خمس جهات اتحادية في فئتين أخريين، وهما: الجهة الاتحادية الرائدة، وأفضل مؤسسة في اعتماد الذكاء الاصطناعي.

وتعتبر جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز من الجوائز المرموقة بالنسبة إلى المؤسسات الحكومية في الدولة، لاسيما وأنها تحمل اسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – "رعاه الله".

12.9 الاستدامة

بالتوافق مع نهج دولة الإمارات نفسها، يلتزم المصرف المركزي بمستقبل مستدام.

وتوجه مبادئ الاستدامة والتمويل المستدام آلية صنع القرار التشغيلي للمصرف المركزي. وانطلاقاً من مسؤوليتنا الجماعية الهادفة إلى ضمان مستقبل مستدام، يعمل المصرف المركزي على تسريع الجهود لتعزيز ممارسة التمويل المستدام، وعلى المستوى الداخلي للإسراع بالتحول الأخضر في مختلف عملياته.

وانضم المصرف المركزي إلى شبكة النظام المالي الأخضر، في إطار مساعيه الرامية لمعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والمخاطر البيئية، وذلك من خلال الإشراف وتصميم السيناريوهات والتحليل والسياسة النقدية، للوصول إلى مستوى الصفر في صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050.

وعلى المستوى الداخلي، يعتبر المصرف المركزي الدافع نحو الاستدامة أحد التزاماته التنظيمية، إذ تغطي المبادرات الخضراء جميع القطاعات، بدءاً من الرقمنة مروراً بإدارة الاحتياطي وحتى الإدارة والعملة والأنظمة وما إلى ذلك، حيث يتعامل المصرف المركزي مع الاستدامة ضمن أولوياته الإستراتيجية الرئيسية.

وترأس معالي محافظ المصرف المركزي عدداً من الجلسات الخاصة حول التمويل الأخضر والمستدام، للإشراف على التقدم، وتنفيذ المجموعة الكاملة لمبادرات التمويل الأخضر والمستدام للمصرف المركزي.

ومن خلال تطوير الرقمنة في قطاعات البنوك والتأمين والخدمات المالية الأخرى، يدعم المصرف المركزي الانتقال إلى اقتصاد مستدام. وعلى سبيل المثال، انخفض عدد فروع المؤسسات المالية المرخصة في ظل تنامي تبني الرقمنة. وكانت الاستدامة أيضاً بمثابة القوة الدافعة وراء تحول المصرف المركزي من الأوراق النقدية المصنوعة من الورق والقطن إلى الأوراق من مادة البوليمر التي تدوم طويلاً ويمكن إعادة تدويرها.

ومن منظور السياسة، يعد المصرف المركزي عضواً في مجموعة عمل التمويل المستدام في الدولة التي تم تأسيسها مع جهات تنظيمية محلية أخرى، إضافة إلى عدد من الهيئات الحكومية الإماراتية والبورصات لدعم تطوير التمويل المستدام في الدولة، وذلك من خلال التعاون التنظيمي. ويتركز عمل هذه المجموعة على ثلاثة مجالات رئيسية فيما يتعلق بمخاطر تغير المناخ، (1) الإفصاح، (2) الحوكمة وإدارة المخاطر و (3) التصنيف. ويقود المصرف المركزي عملية تطوير المبادئ التنظيمية التي تهدف إلى توجيه المؤسسات المالية المرخصة في إدارة التحول نحو التمويل المستدام.

وفيما يتعلق بعملياته الفعلية الخاصة، يقوم المصرف المركزي بإجراء تحول داخلي للاستدامة، كما يعمل بنشاط للحد من تأثيره البيئي في مجالات محددة من أنشطته. ومن الأمثلة على ذلك أن الاستدامة توجّه التغييرات في مبادئ المشتريات للمصرف المركزي، وذلك من خلال تشجيع سياسات الموارد المسؤولة ودمج المتطلبات التي تتيح شراء منتجات وخدمات أكثر استدامة.

دفع التحول المستدام للخدمات المصرفية والمالية والتأمين في الدولة

خلال العام 2022، عمل المصرف المركزي بشكل مكثف على إطلاق مجموعة واسعة من مبادرات التمويل المستدام وغيرها لتطوير أجندته الخضراء. وتم تعزيز الرقابة الاستشرافية لمرونة النظام المالي وتحديد نقاط الضعف فيه، مع زيادة التركيز على مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المؤسسات المالية. ولتعزيز تطبيق مبادرات التمويل المستدام، يُجري المصرف المركزي مراقبة عميقة لعوامل الاستدامة في الأسواق والمؤسسات المالية. ولتحديد مخاطر وفرص الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تغطي تلك الجهود أيضاً التطورات العالمية والمحلية مقارنة بالمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

وفي الجانب المتعلق بسياسات إدارة الاحتياطيات التي تصنف الأدوات المالية الخضراء والمستدامة على أنها مؤهلة لأغراض إدارة الاحتياطيات في حال امتثالها لمعايير المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الائتمان، حافظ المصرف المركزي على مستوى انكشافه على الأصول المالية البيئية والاجتماعية والحوكمة في شريحة أسواق رأس المال. وحرصاً منه على مواصلة استشراف المستقبل، سيواصل المصرف المركزي تضمين معايير الاستدامة في عملية التخصيص الاستراتيجي للأصول.

وركز الاختبار التجريبي للأوضاع الضاغطة من الأعلى إلى الأسفل في العام 2022 على المخاطر الانتقالية لتغير المناخ في هذا القطاع. وسيواصل المصرف المركزي تسهيل قدرات هذه الاختبارات لمخاطر المناخ، وتعزيز نطاقاتها وتجميع البيانات.

وعلى مستوى قطاع التأمين في الدولة، تم أيضاً إجراء تقييمات وتحديد مخاطر تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك تدابير التخفيف من المخاطر والفرص المرتبطة بانتقال الاستدامة. وسيواصل المصرف المركزي معالجة مخاطر تغير المناخ والتكيف معه في القطاع المالي.

دفع التحول المستدام للمصرف المركزي

تم تقديم مبادرات الإدارة الخضراء والاستدامة لتقليل التأثير البيئي في مختلف عمليات المصرف المركزي، في مجالات مثل عمليات المرافق، بما في ذلك تدابير إعادة التدوير، وتقطيع العملات الورقية، وتقليل استهلاك المياه والكهرباء والورق. وتم أيضاً توسيع نطاق شحن الطاقة للسيارات الكهربائية في جميع أنحاء المباني التابعة للمصرف المركزي.

وانصب التركيز على تحسين الاستدامة كوجهة عمل ومؤسسة، والتعامل معها أيضاً ضمن الأولويات في العام 2022، حيث قام المصرف المركزي بزيادة مزايا الموظفين وتعزيز التزامه إزاء ثقافة الإنتاجية والمشاركة والسعادة والرفاهية في مختلف عملياته، وخاصة بين الشباب.

2023 – "عام الاستدامة" رسمياً في الدولة

ستشكل مبادئ الاستدامة أجندة التحول المستقبلية للمصرف المركزي بطريقة أشمل مما كانت عليه في السابق خلال العام 2023، حيث يعمل على تعزيز التمويل الأخضر والمستدام في الدولة، وزيادة دمج مبادئ الاستدامة في عملياته الخاصة.

وتم اختيار عام 2023 في الدولة ليكون "عام الاستدامة" الرسمي من قبل مجلس الوزراء في الإمارات. وتماشياً مع هذا التوجه، سيواصل المصرف المركزي تنسيق وصقل سياسات قطاع التمويل المستدام والأنشطة الخاصة بفريق العمل الحكومي، ودعم "عام الاستدامة" ومؤتمر الأطراف "كوب 28" الذي سيتم تنظيمه في الدولة لأول مرة.

وعلى المستوى الداخلي، يعتزم المصرف المركزي دفع تحوله المستدام إلى الأمام، ومواصلة البحث عن طرق مبتكرة لزيادة تقليل تأثيره البيئي، وتقديم منتجات تمويل مستدامة إلى السوق. ومن الناحية التشغيلية، سيواصل جهوده لتكامل النهج القائم على الاستدامة، للتأثير على كيفية أدائه لوظائفه الرقابية والإشرافية وإدارة المخاطر الأساسية.

وكما هي الحال مع سعيه وراء التميز، يتم التعامل مع تكامل الاستدامة على أنه عملية مستمرة تتطلب التزاماً بتبني أفضل المعايير المتطورة بشكل دائم. وفي العام 2023، ستتواصل الرحلة نحو التميز في الاستدامة على مستوى مختلف عمليات المصرف المركزي.

13.9 الشفافية والتواصل والبحث

تعد الشفافية والتواصل والبحث من المسؤوليات الأساسية والأولويات الواضحة التي يتبناها المصرف المركزي، حيث يسعى جاهداً عبر أنشطة الاتصال التقليدية والرقمية لتقديم مستوى عالمي من الانفتاح والشمول لمواطني الدولة والمجتمع العالمي. وتمت متابعة القضايا المهمة للمستهلكين في الدولة والمجتمع المالي عن كثب، وإعداد التقارير اللازمة بشأنها بانتظام خلال العام 2022، خاصة تلك التي تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في مجالات الإشراف والابتكار والمدفوعات.

وخلال عام 2022، تم تحسين حجم وجودة طرق نشر الأخبار والمعلومات خارجياً، حيث عمل المصرف المركزي على تحسين امتثاله لميثاق شفافية البنوك المركزية الصادر عن صندوق النقد الدولي بخصوص منشورات وإعلانات المصرف المركزي عبر جميع القنوات الإعلامية.

وقام المصرف المركزي بتوزيع بيانات صحفية وتقارير دورية عن القطاع المالي، إضافة إلى تقريره السنوي باللغتين العربية والإنجليزية في العام 2022. وغطت تلك البيانات مجموعة واسعة من أنشطته، بما في ذلك اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات القيادة العليا مع المؤسسات المالية المرخصة في الدولة، والقرارات الرئيسية تم اتخاذها.

وجاءت هذه الاتصالات مكملة لإعلاناته المتعلقة بمذكرات التفاهم والشراكات الجديدة مع البنوك المركزية والهيئات الحكومية، فضلاً عن إطلاقه مبادرات استراتيجية جديدة.

1.13.9 الشفافية

حرصاً منه على تقديم أفضل خدمة لمنظومته من الشركاء والمستهلكين، أعاد المصرف المركزي إطلاق موقعه الإلكتروني وتطبيقه للهاتف المحمول الذي يتميز بواجهة مرئية تفاعلية وخدمات إلكترونية محسّنة تضمن الوصول السهل إلى الإحصاءات والأخبار والمعلومات الأخرى. وتم تصميم وتطوير المنصات لتلبي أفضل المعايير الدولية مع تعزيز تجربة المستخدم.

وزادت مشاركة المصرف المركزي عبر قنوات التواصل الاجتماعي بشكل كبير خلال العام 2022. وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد متابعيه عبر صفحته على "لينكدإن" إلى أكثر من 70,000 متابع لأول مرة، كما عمل خلال العام على زيادة التوعية إزاء دوره الإشرافي والرقابي في حماية استقرار النظام النقدي والمالي في الدولة.

وتم تعزيز شفافية الإطار النقدي للدرهم من خلال قسم "السياسة النقدية والأسواق المحلية" الجديد على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي، وذلك من خلال إضافة المزيد من المعلومات حول مزايا ذلك الإطار، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة، والشروط والأحكام المطبقة على التسهيلات والأنظمة والبيانات الرئيسية المتعلقة بالسيولة وإصدار السندات النقدية.

وأتاح تطوير هذا القسم الجديد للمشاركين في السوق والجمهور معلومات عن تنفيذ السياسة النقدية في الدولة، إضافة إلى المواد التعليمية المتعلقة بالسياسة النقدية للمصرف المركزي والنظام النقدي للدولة. وتسهم جهود تعزيز الشفافية حول الإطار النقدي للدرهم في دعم المصرف المركزي ليواكب البنوك المركزية العالمية الرائدة فيما يتعلق بشفافية أطر السياسة النقدية.

ويسعى المصرف المركزي في كل عملياته إلى التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك العاملين في القطاع المالي والمستهلكين والجمهور عامة، خاصة المسائل المتعلقة بحماية المستهلك، كونها تعدّ جانباً من المهام التي يتولاها المصرف المركزي.

حملات الشفافية الخاصة حول ممارسات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للمؤسسات المالية المرخصة وأنظمة الحوالة

خلال العام 2022، وفي إطار جهوده المستمرة لزيادة الوعي حول التشريعات والقوانين الجديدة، نشر المصرف المركزي إرشادات تتعلق بممارسات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للمؤسسات المالية المرخصة، إضافة إلى العقوبات المالية والإدارية التي تفرض على تلك المؤسسات في حال انتهاكها قوانين الدولة وموجّهات المصرف المركزي.

وبالتعاون مع السلطات المعنية في الدولة، تم إطلاق حملة تهدف إلى تعزيز الوعي بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالتحويلات المالية ونظام تسجيل وسطاء الحوالة.

2.13.9 التواصل

كثّف المصرف المركزي جهوده لزيادة التعاون الدولي والشراكات.

وفي نوفمبر 2022، شارك المصرف المركزي في استضافة النسخة السابعة عشر من الاجتماع على مستوى رفيع حول الاستقرار المالي والأولويات الإشرافية والرقابية. ونظم هذا الحدث الذي عقد على مدار يومين في أبوظبي بنك التسويات الدولية وصندوق النقد العربي. وألقى معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي، كلمة الافتتاح أمام الحضور.

ولتعزيز محو الأمية المالية وتحقيق الشمول والتنسيق الوطني والدولي والشراكات، شارك المصرف المركزي في اجتماعات مجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي في إندونيسيا والهند، كما شارك مع شركاء القطاع الرئيسيين في اليوم العربي للشمول المالي الذي يرعاه صندوق النقد العربي.

ويقدم المصرف المركزي البيانات بانتظام من خلال بوابة نظام التجميع المتكاملة التابعة لصندوق النقد الدولي، ويشارك المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مع بنك التسويات الدولية.

وفي مجال الأبحاث، تم وضع الأسس اللازمة للعمل مع صندوق النقد الدولي لبناء إطار مالي كلي تحليلي لدولة الإمارات، كما استمرت الروابط مع البنوك المركزية والهيئات التنظيمية الأخرى، والشركاء العالميين والإقليميين الآخرين، مثل صندوق النقد العربي وبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجموعة العشرين وشبكة النظام المالي الأخضر، والعديد من المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى. وقام المصرف المركزي بترتيب زيارة سنوية لموظفي صندوق النقد الدولي، وزيارة لجنة المادة الرابعة، وبعثة صندوق النقد الدولي لتحديد نطاق إطار الاقتصاد الكلي.

الجدول 2.13.9 الشراكات الدولية في عام 2022

التعاون الدولي والمحلي للمصرف المركزي خلال العام 2022	العدد الإجمالي
إجمالي عدد مذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها في العام 2022 مع جهات أجنبية	49
إجمالي عدد مذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها في العام 2022 مع جهات محلية في الإمارات	4
إجمالي عدد الفعاليات (الاجتماعات/ المشاركات/ التوضيحات) مع مؤسسات أجنبية في العام 2022	20
إجمالي عدد الفعاليات (الاجتماعات/ المشاركات/ التوضيحات) مع مؤسسات محلية أخرى في العام 2022	3

وعلى صعيد الرقابة على البنوك، فقد تم تعزيز التعاون مع جهات تنظيمية وطنية ودولية، وإدخال تحسينات على جودة مراقبة الائتمان والرقابة على ممارسات تصميم النماذج في البنوك. وأظهر المصرف المركزي حرصاً على تعزيز التعاون الرقابي وترسيخ الشفافية والرقابة المستمرة على العمليات الخارجية للبنوك المحلية.

وفي مجال التكنولوجيا المالية المبتكرة، واصل المصرف المركزي تكثيف علاقات التعاون مع البنوك المركزية حول العالم.

وفي إطار سعيه لتعزيز التعاون الإقليمي، تم التوصل إلى مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المالي والمصرفي مع البنك المركزي المصري والبنك المركزي الأردني. واتفق المحافظون الثلاثة على استكشاف فرص التعاون عبر القطاع المالي، بما في ذلك الإشراف على المؤسسات المالية المرخصة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتطوير نظم الدفع والمهارات الفنية.

ويخطط المصرف المركزي أيضاً للتعاون مع بنك الاحتياطي الهندي بشأن حالات الاستخدام العابرة للحدود للعملات الرقمية للبنوك المركزية.

ولتعزيز أوجه التآزر بين التمويل الإسلامي والاستدامة، وتشجيع المشاركة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير وتقديم منتجات مستدامة، استضافت هيئة الرقابة المالية الاجتماع الرابع للهيئات الشرعية المركزية في أبوظبي. وشهد الاجتماع حضور خمس منظمات دولية ووفود تمثل 10 دول.

وزاد المصرف المركزي من إشرافه وتعاونه خلال العام 2022 مع الهيئات التنظيمية الأخرى. وتم تنظيم اجتماعات مشتركة للجهات التنظيمية المهتمة مع مسؤولي المؤسسات المحلية ذات العمليات العابرة للحدود، والتي تعتبر مهمة من منظور المخاطر. وشارك المصرف المركزي أيضاً في اجتماعات مع جهات مماثلة يديرها مشرفون من البنوك الأجنبية المهمة التي تمارس عملياتها في الدولة. وتتم مشاركة المعلومات بخصوص هذه الاجتماعات بشكل روتيني مع مشرفي المصرف المركزي لتعزيز الرقابة الموحدة بشكل فعال ومستمر.

وتعامل المصرف المركزي خلال العام مع العديد من الطلبات التي تلقاها من جهات تنظيمية محلية وأجنبية، بما في ذلك هيئة الأوراق المالية والسلع، كما يعمل بنشاط على تطوير الاتفاقيات الرسمية ومذكرات التفاهم مع المشرفين الأجانب.

3.13.9 البحوث

في مجال التنبؤات والبحوث الاقتصادية، سيتمخض عن الإصلاحات الهيكلية الداخلية التي تم إدخالها خلال العام إنشاء إدارة مستقلة للاقتصاد والبحوث في العام 2023، بغية دعم المصرف المركزي في اتخاذ القرارات ضمن دوره الاستشاري والتحليلي، وإدارة الإحصاء والتحليل الجديدة.

وأسهمت وظائف البحوث والإحصاء في المصرف المركزي في زيادة التغطية خلال العام 2022، وتم تلقي ردود إيجابية من أصحاب المصلحة، إلى جانب تطوير المراجعة الاقتصادية ربع السنوية.

وقام المصرف المركزي بإرساء أسس للعمل مع صندوق النقد الدولي لبناء إطار تحليلي مالي كلي لدولة الإمارات. من المقرر استحداث أداة تحليلية شاملة وإدارة البيانات في السنوات القادمة، والتي ستوفر إطاراً ديناميكياً كاملاً لتحليل السياسات والتنبؤات متعددة السيناريوهات.

وساعدت وظيفة البحوث والإحصاء طوال عام 2022 على زيادة دقة وجودة التقارير الإحصائية للمصرف المركزي، بما في ذلك الامتثال لأحدث دليل للإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي الصادر عن صندوق النقد الدولي والدليل التجميعي لمؤشرات السلامة المالية.

وتم تحقيق تحسن في عملية تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات وإعدادها وفقاً للنسخة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وفي إطار توجهاته لاستشراف المستقبل، يعتزم المصرف المركزي الانتقال إلى أحدث معيار عالمي لصندوق النقد الدولي لنشر البيانات الاقتصادية للجمهور من النظام الإلكتروني السابق لنشر البيانات الاقتصادية، في خطوة تهدف إلى أتمتة عمليات تجميع ونشر الإحصاءات، وتوسيع نطاق التغطية الإحصائية، لا سيما في قطاع الشركات المالية الأخرى.

وأصدر المصرف المركزي ورقتي عمل في العام 2022، حيث كانت الأولى بعنوان "محركات التضخم المحلية والخارجية في الدول المصدرة للنفط: أدلة تجريبية من الإمارات العربية المتحدة" و "حالات كوفيد - 19 وأسعار الأسهم حسب القطاع في الاقتصادات الرئيسية: ماذا نتعلم من البيانات اليومية؟".

وفي العام 2023، يعتزم المصرف المركزي تعزيز المخرجات البحثية حول مجموعة من المواضيع، مثل "سوق العقارات في الإمارات - التأثير على النمو والتضخم" و"ديناميكيات سوق العمل وانعكاساته على النمو والتضخم" و"مخاطر تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة. على القطاع المالي"، فضلاً عن عدد من المواضيع الأخرى.

10 التقارير المالية

حققت الميزانية العمومية للمصرف المركزي نمواً بنسبة 6% في عام 2022، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى صافي التدفقات الواردة إلى الاقتصاد المحلي. وعلى ضوء الزيادة العالمية في العائدات مقارنة بالعام 2021، تركزت الاستثمارات على آجال الاستحقاق قصيرة الأجل للحد من تأثير السوق. وأدى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض حقوق الملكية، في حين انعكس نمو المطلوبات بشكل رئيسي في تسهيلات الإيداع لليلة واحدة التي تحمل فائدة.

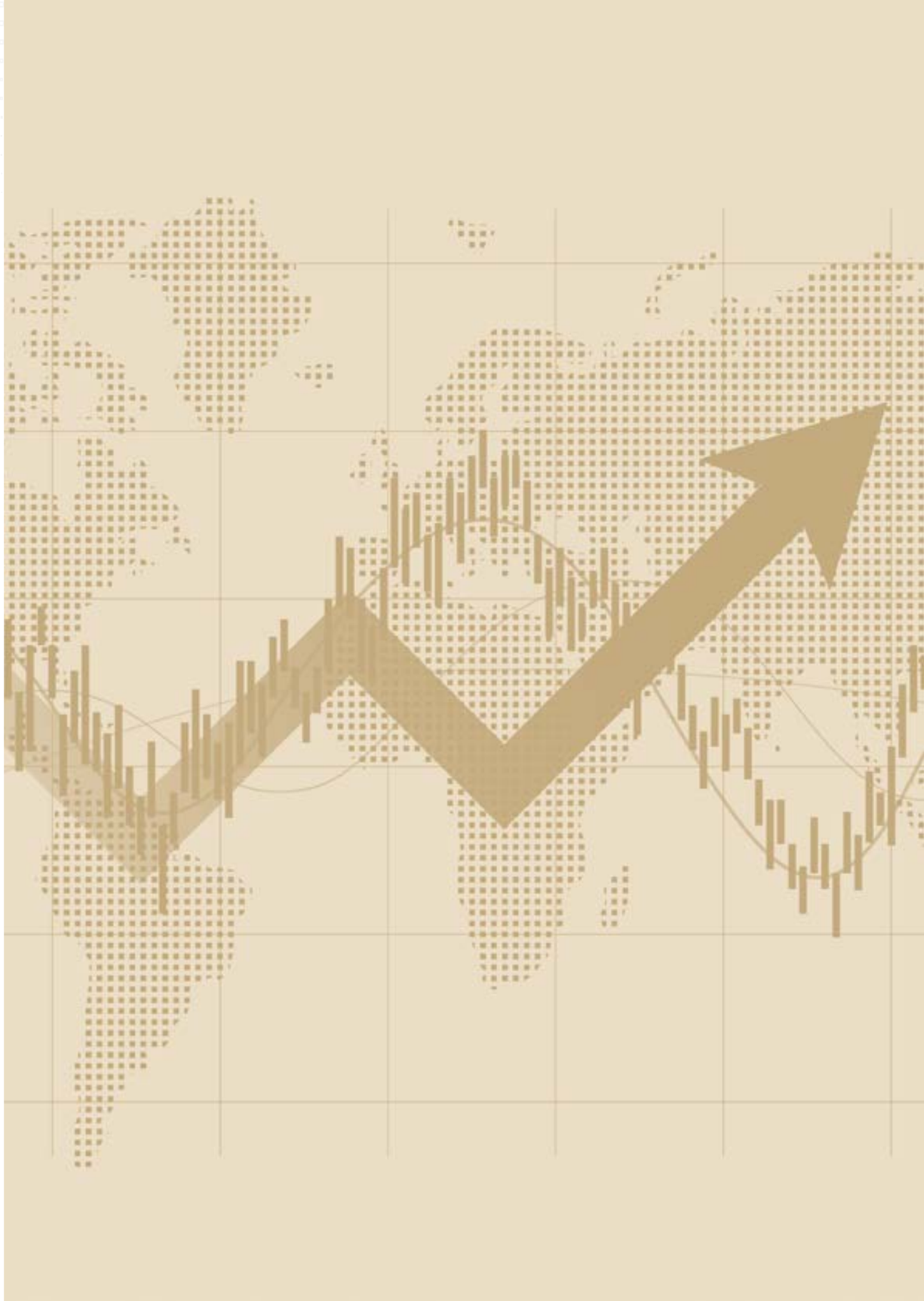

1.10 الميزانية العمومية للمصرف المركزي

	الإيضاحات	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الأصول			
النقد والأرصدة لدى البنوك	7	**279,251,948**	267,074,023
الودائع	8	**63,425,470**	42,229,708
الأدوات المالية المشتقة	9	**5,839,837**	14,806,074
القروض والسلفيات	10	**5,554,692**	2,135,800
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	11	**46,343,985**	47,340,673
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	12	**112,405,303**	113,932,995
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	13	**21,695,694**	20,529,251
سبائك الذهب	14	**16,044,601**	11,912,635
الممتلكات والمعدّات	15	**683,188**	618,677
أصول أخرى	16	**1,309,915**	986,515
إجمالي الأصول		**552,554,633**	521,566,351
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الحسابات الجارية والودائع	17	**236,659,869**	214,427,967
شهادات الإيداع والأذونات النقدية	18	**164,747,589**	164,728,171
العملات المصدرة	19	**120,011,331**	111,815,394
الأدوات المالية المشتقة	9	**16,159,749**	155,718
منحة مؤجلة	20	**298,164**	313,707
المطلوبات الأخرى	21	**3,807,015**	3,955,703
إجمالي المطلوبات		**541,683,717**	495,396,660
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع بالكامل	22	**20,000,000**	20,000,000
الاحتياطي العام	22	**3,501,467**	6,013,301
احتياطي القيمة العادلة	22	**(12,783,664)**	31,722
إيرادات محتجزة		**153,113**	124,668
إجمالي حقوق الملكية		**10,870,916**	26,169,691
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**552,554,633**	521,566,351

2.10 الملحق

الرسوم البيانية

الرسم البياني 1.1.8	المتوسط السنوي للتضخم في مؤشر أسعار المستهلك في اقتصادات رئيسية مختارة (%)
الرسم البياني 2.1.8	أسعار خام برنت والغاز الطبيعي
الرسم البياني 3.1.8	أسعار الأساس في اقتصادات مختارة (%)
الرسم البياني 1.2.8	حصة الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الصادرات غير النفطية)
الرسم البياني 2.2.8	حصة واردات الإمارات حسب الشريك التجاري (% من الواردات)
الرسم البياني 3.2.8	أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي %)
الرسم البياني 1.3.8	متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات
الرسم البياني 2.3.8	الموقف المالي الموحد
الرسم البياني 1.1.9	عدد عمليات التفتيش التي أجريت في العام 2022
الرسم البياني 1.4.9	الأنظمة الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي في عام 2022
الرسم البياني 1.5.9	التطورات في مجال حماية المستهلك خلال 2022
الرسم البياني 1.8.9	الشيكات المقدمة من خلال خدمة مقاصة صور الشيكات
الرسم البياني 2.8.9	قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية
الرسم البياني 3.8.9	قيمة وعدد المعاملات باستخدام نظام الدفع الفوري
الرسم البياني 4.8.9	المعاملات من خلال نظام الإمارات لحماية الأجور
الرسم البياني 5.8.9	المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر
الرسم البياني 6.8.9	ورقة نقدية جديدة مصنوعة من البوليمر "بقيمة 1000 درهم" صادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
الرسم البياني 1.11.9	مشروع CBT.Digital.Automation
الرسم البياني 2.11.9	تجربة العملة الرقمية للمصرف المركزي بالقيمة الحقيقية من خلال مشروع "الجسر" mBridge
الرسم البياني 3.11.9	عناصر برنامج تحول البنية التحتية المالية
الرسم البياني 4.11.9	قانون العقود الجديد المتوافق مع أحكام الشريعة

الجداول

الجدول 1.1.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان/ مجموعات مختارة (%)
الجدول 2.1.8	متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي (%)
الجدول 1.3.8	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%)
الجدول 2.1.9	الشركات المرخصة في قطاع التأمين بدولة الإمارات (2021 مقارنة بالعام 2022)
الجدول 1.2.9	ترخيص المؤسسات المالية وشركات التأمين والمهنيين (2022 مقارنة بالعام 2021)
الجدول 1.3.9	إنفاذ العقوبات والغرامات في 2022
الجدول 2.3.9	زيادة الجهود الرقابية
الجدول 2.13.9	الشراكات الدولية في عام 2022

المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ص.ب. 854، أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي

شارع 26
بر دبي
ص. ب. 448، دبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة

شارع الملك عبدالعزيز
المنطقة الصناعية
بالشارقة
ص. ب. 645، الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر
ص. ب. 5000
رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبدالله
ص. ب. 768
الفجيرة
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين

شارع علي بن أبي طالب
ص. ب. 1414
العين
الإمارات العربية المتحدة

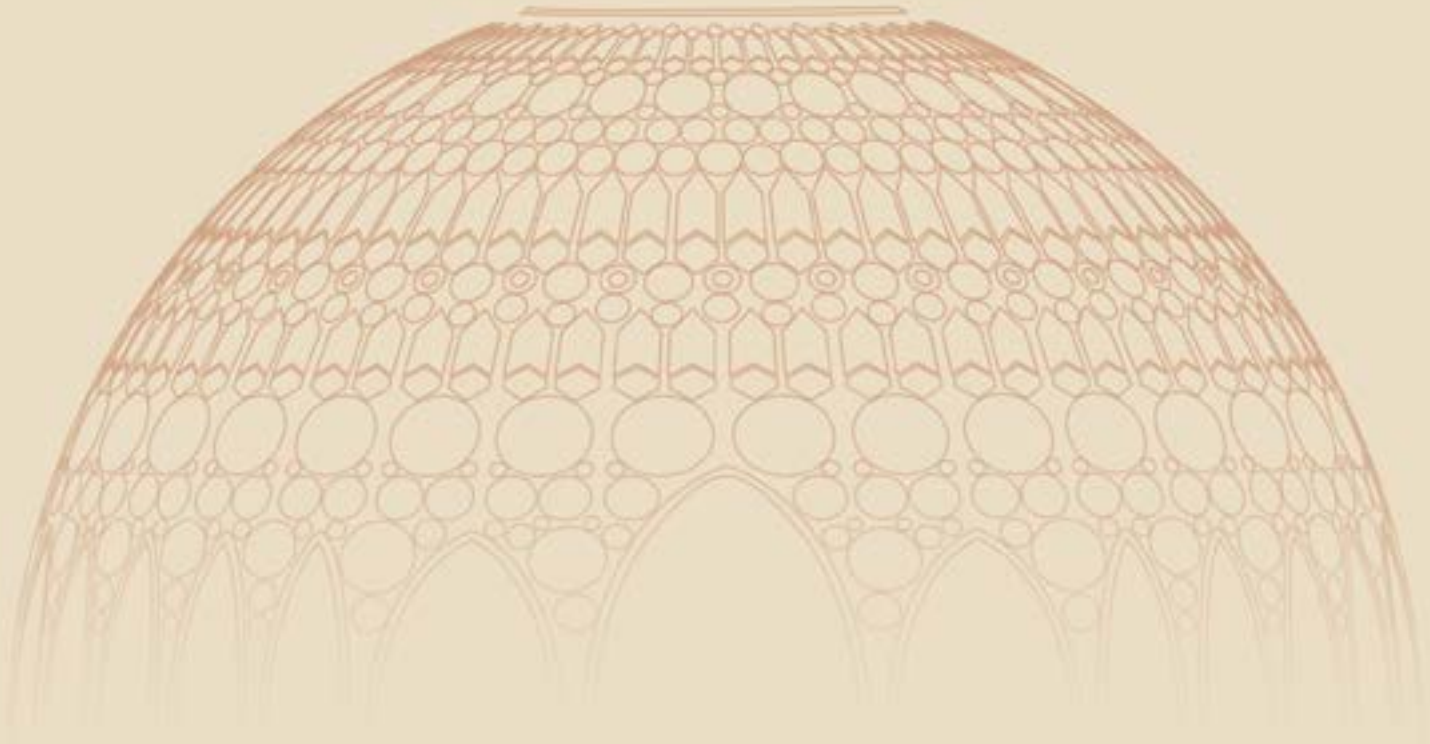

www.centralbank.ae